

الجزء السادس

من

تفسير القرآن الكريم

مقاصد الاسرار والخفي

وجواهر الموضيعة والكاملة في نهاية الخفي



لعلامة الزمان قطب مركز دائرة العرفان

ابن علي مولانا الحاج الاحسن بن محمد بن ابي جماعة البعقلي السوسي
اصلاً البيضاوي وطناً متمتعاً بالله بحياته الاسلام والمسلمين

آمين



طبع بالمطبعة العربية بدرب غلف بالدار البيضاء (المغرب)

المملوكة لمؤلفه اعزه الله

سنة ١٣٥٥ هـ

حقوق الطبع محفوظة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً وعلى من سبق
في علم الله أنه مومن . وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك
وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير واشهد أن
سيدنا ومولانا محمداً عبداً ورسوله وصفوة خلقه وأمينه .

أما بعد فالله يغفر لي ويعفو ويصفح ويعاينني ويؤدبني بأداب حضرته
الخاصة به وحضرة اهل قربه آمين انه جواد كريم .

يلين اني شرعت بتوفيق الله في الجزء السادس من تحريرات احكام كتاب
الله وحكمه وأسراره وتبيين ما غمض عن امثالي وأولادي وضعت
للضعفاء من الاولاد والاحباب .

(تلك الرسل) جمع رسول وهو انسان اوحى اليه بشرع وامر بتبليغه
لنفسه ولغيره فالالف واللام جنسية والرسل نعمت والخبر في فضلنا
فالرسل متساوون في اصل النبوة وانما التفاضل في الدرجات فدرجت
ابراهيم الحلة ودرجة داود أن جمع الله له بين الملك والنبوة وطيب
النعمة ودرجة سايان تسخير الجن والانس والطير والرياح ولم يحصل
لآبيه ودرجة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الخلافة المطلقة عن الله

في الدنيا والآخرة وارساله الى الجن والانس تكليفاً والى غيرهم تشريراً
ونسخ شرعه اسائر الشرائع المتقدمة ومنهم من دعى امته بالفعل الى توحيد
الافعال وبالقوة الى الصفات والذات ومنهم من دعى بالفعل الى الصفات
أيضاً وبالقوة الى الذات ومنهم من دعى الى الذات بالفعل أيضاً وهو ابراهيم لانه
قطب التوحيد فالانبياء يدعون الى المبدأ والمعاد والى الذات الاحدية الموصوفة
ببعض الصفات الالهية غير ابراهيم فإنه دعى الى الذات الالهية الاحدية
فله أمر الله سيدنا محمداً باتباعه « ثم أوحينا اليك أن اتبع ملة ابراهيم حنيفاً »
جمعاً دون تفصيل إذ لا تتم تفاصيل الصفات إلا سيدنا محمد صلى الله عليه
وسلم فله كان خاتماً وان تفاوت الانبياء في درجات الدعوة بحسب
مشارب اممهم لا يخرجهم عن الوصول والفناء في الله تعالى والبقاء به
تعالى فإن الاولياء انما استمدوا ولايتهم من ولاية الانبياء فإن للانبياء
ولاية النبوة وولاية الاولياء المعهودة فولاية النبوة كالنبوة خاصة بالانبياء
وولاية غير النبوة هي التي اخذ الاولياء منها حظاً وافراً فلكل ولاية
علم يخصه وادب يخصه فأخر درجات الولاية أول درجات النبوة أعني
ولايتها فالنبوة تبتنى على الولاية اعني ولاية النبوة فالولاية الفناء في الله
والبقاء بالله فالنبي لا يكون إلا واصلاً محرراً جميع مراتب التوحيد من
الافعال والصفات والذات وهو « فضلنا بعضهم على بعض » بتخصيص
عنقبة ليست لغيره لما اوجب ذلك من تفضيلهم في الحسنات بعد أن
فضلنا الجميع بالرسالة . ولما كان اكثر السورة في امة موسى ذكر وصفه مع

وصف محمد صلى الله عليه وسلم (منهم من كلم الله) فسيدنا محمد بلا واسطة مخلوق ليلة الاسراء وموسى من وراء حجابية الحقيقة المحمدية بلا واسطة ملك في ليلة الحيرة في مسيره من مدين الى مصر وفي الطور وبين التكلمين بون عظيم ومنهم آدم كما ورد به الحديث فلا شعري على أنهم سمعوا كلام الله القديم الازلي فإنه موجود فصيح ان يسمع فكل موجود يصحح أن يرى ويسمع وإن لم يكيف واستحالة البعض وهم المعتزلة قالوا لا يسمع إلا الحرف والصوت جرياً على العادة لا غير فحجتهم العادة عن الحقائق العقلية والشرعية فالعقلية أن المالك يفعل في ملكه ما يشاء والشرعية «وكان الله على كل شيء مقتدرًا» فإسماعه غير لا صفة كلامه جائز ولا محذور فيه فإنه قدير وفعل لما يريد . اجمعوا على أن موسى قد كلمه الله تعالى واختلفوا هل كلم الله سيدنا محمدًا صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج أم لا فمن قال نعم احتج بقوله تعالى « فأوحى الى عبده ما أوحى » فالتكليم لابليس بلا واسطة لقصد الاهانة ولغيره تعظيم فإذا كلم السلطان الباغي عليه كلام اهانة واغاظه لا يفهم منه أحد تعظيمه وإنما التعظيم إذا تنزل مع بعض خاصته فقط فمكالمة إبليس هي « وان عليك اللعنة الى يوم الدين » وقال لاهل النار « اخسئوا فيها ولا تكلمون » وأجمعت الامت على أن بعض الانبياء أفضل من بعض وعلى أن محمدًا أفضل من الكل لوجوه منها « وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ، ورفعنا لك ذكرك » وقرن ذكره بذكر نبيه محمد في التشهد والاذان وقرن طاعته بطاعته « من يطع محمدًا »

الرسول فقد اطاع الله » وجعل بيعة بيعة « إن الدين يبايعونك إنما يبايعون الله » وقرن عزته بعزته « والله العزة ولو سوله » ورضاه برضاه « والله ورسوله أحق يرضوه » وإجابته بإجابته « يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول » ومحبة بمحبة « قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله » ومنها أن معجزاته أكثر زادت على النبي معجزة بل القرآن وحده اشتمل النبي معجزة وزائد لان التحدي وقع بأقصر سورة هي الكوثر على ثلاث آيات فصلح كل ثلاث آيات للتحدي ومعجزاته من القرآن باقية الى قيام الدهر ومعجزاتهم انقضت بموتهم ومنه انه اجتمع فيه من الخصال الحميدة ما تفرق في جميع الانبياء وزيادة عليهم بعثت لاتهم مكارم الاخلاق « اولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده » أي اطلعناك على خصائصهم فاختر أنت أجودها وأحسنها فلا يجوز أن يقتدي بهم في اصول الدين فإنما تقليد ولا في الفروع فإن شريعته ناسخ للشرائع فثبت انها في محاسن الاخلاق وبعثت الى الخلق كافة وتحمل اعباء الرسالة اكثر فكان ثوابه أزيد ودينه أفضل والالم ينسخ سائر الاديان فشارع الدين افضل وامته أفضل الامم « كنتم خير امة اخرجت للناس » فلزم من افضلية التابع افضلية المتبوع وامته اكثر لبعثه الى الجن والانس فلا كثرة الاتباع أثر في كثرة ثواب المتبوع ونودي كل نبي باسمه ولم يناد الا بصفة تعظيم « يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة ، يا موسى إني انا الله ، يا عيسى إني متوفيك » وقال فيه يا أيها النبي يا أيها الرسول ، واقسم بحياة « لعمرك انهم لن يسكرتهم

يعمهمون» قال صلى الله عليه وسلم لاصحابه لما اعتبروا في درجات الرسل
وتعجبوا فيما اعطاهم الله فسمعهم وما يجولون فيه فسلم عليهم وقال لهم
قد سمعت كلامكم وعجبكم إن ابراهيم خليل الله وهو كذلك وإن موسى
نحبي الله وهو كذلك وإن عيسى روح الله وكلمته وهو كذلك وإن آدم
اصطفاه الله وهو كذلك الا وانا حبيب الله ولا فخر وانا اكرم الاولين
والآخرين على الله ولا فخر وانا اول شافع واول شفيع يوم القيامة ولا
فخر وانا اول من يحرك حلقة الجنة فيفتح الله لي فيدخلنيها ومعى
فقراء المؤمنين ولا فخر. وفي الصحيحين: اعطيت خمسا لم يعطهن احد
قبلي كان كل نبي يبعث الى قومه خاصة وبعثت الى احر واسود واحلت
لي الغنائم ولم تحل لاحد قبلي وجعلت لي الارض مسجدا وطها - ورا .
وفي رواية طيبة وطها - ورا ومسجدا فأبى رجل ادركته الصلاة صلى
حيث كان ونصرت بالرعب على العدو بين يدي مسيرة شهر واعطيت
الشفاعة . روى البيهقي ظهر علي بن ابي طالب من البعيد فقال صلى الله
عليه وسلم: هذا سيد العرب فقالت عائشة ألسنت سيد العرب فقال انا سيد
العالمين وهو سيد العرب فلما عمت رسالته ظهر لكل عاقل انه اعطي من
كنوز العلم والحكمة وذخائر المعارف والحقائق ومن جوامع الكلام وبدائع
الحكم ومحاسن العادات ومكارم الاخلاق ما لم يوت نبي قباه وان يوت
احد بعده | قلت | فإن قلت معجزات الانبياء ابلغ فآدم جعل مسجود
للإلهة | قلت | لا يوجب أفضليته عليه لقوله صلى الله عليه وسلم: آدم

ومن دونه تحت لواء يوم القيامة وقوله كنت نبياً وآدم بين الماء والطين
واخذ جبريل ركابه ليلة المعراج فهذا أبلغ من سجود الملائكة وإنه
تعالى ليصلي بنفسه على محمد إلى يوم القيامة وسجود الملائكة بسبب نور
محمد صلى الله عليه وسلم في جبينه أو أول الفكر آخر العمل ولهذا قال له
لولاك ما خلقت الأفلاك فكل معجزة لنبي قبله يوجب أن يكون
لمحمد أعلى منها فالمعجزات الحسية غالباً إنما تظهر على أيدي علمائه وورثته
فكل ولي من الأمة أظهر من الكرامات التي هي معجزات للنبي صلى
الله عليه وسلم ما تزيد على ما ظهر ممن قبله فالعلماء وحفاظ القرآن
والأولياء من معجزاته صلى الله عليه وسلم وقوله صلى الله عليه وسلم :
لا تفضّلوني على يونس بن متى . تواضع منكم أو تفاضل يؤدي إلى
نقص رتبته أو نهى أن يشتغل الأنساف بما ليس من شأنه من لوازم
التكليف كقوله لا تخيروا بين الأنبياء ولا ينبغي لأحد أن يكون
خير من يحيى بن زكرياء فإنه لم يعمل سيئة ولا هم بها قط وإيضاً لا يفضل
إلا من احاط بحقائق الشخصين فلا يكون إلا الله فنهي لئلا يقع في
محدور فتصريح الرسول صلى الله عليه وسلم بأنه أفضل العالمين في مقام التعاليم
والإرشاد وجمع فهم الأمة عنه بمعرفة حتى لا يتعبوا في الآخرة مع الناس
عند الشفاعة بالأسراع إلى آدم « عزيز عليه ما عنتم » ومقام النهي بعد
العلم والتعليم لئلا تضيع أعمالهم ولئلا يقصد الجاهل نقص أحد من الأنبياء
فيكفر بالله وبرسوله فتفضيله عليهم حق لكنه ليس مما يعتني به الإنسان

فلا يهتم بعد العلم به فلا تشتغلوا بتفضيلي فإنه لا يهتمكم وإنما المهم ان تعرفوا حقيقة الانبياء كلهم لتؤمنوا بجميعهم اجمالاً لمن لم تعلموا اسمه وتفصيلاً لمن عرفتم اسمه قال صلى الله عليه وسلم: المصلي يناجي ربه وإنما الشرف ان يكلمه الله على وجه التعظيم (ورفع بعضهم درجات) وهو محمد صلى الله عليه وسلم باجماع الامة على درجات غيره اما ان يحمل الدرجات على المناصب أو على المعجزات فكل نبي اوتي نوعاً من المعجزات لا ثقلاً بزمانه فكثير في زمن موسى السحر والمحسوسات فاوتي موسى بالعصى ابطالاً لسحرتهم وبياض اليد لاستغراقهم في المحسوسات وغاب على زمن عيسى الطب فأتى بما يعجز الاطبة بحيث يبري الأكمة الذي لا دواء له والابرص ويحيي الموتي الذي لا تدعيه الاطبة ويخلق الطير باذن ربه وإرادته إعجازاً لاهل زمانه وغلب على زمن محمد صلى الله عليه وسلم الفصاحة والبلاغة فأتى صلى الله عليه وسلم بما يعجز فصاحتهم وبلاغتهم ويصيرهم عاجزين وآيسهم من ان ياتوا باقصر سور منه فلذلك لا تحل ترجمته بكالفارسية ووجه ثالث درجات كثرة الامم ودرجات ابلغية المخرج وكثرة الصحابة وقوة الدولة فإذا تأملت هذه الوجوه كلها رأيت محمداً أبلغ في الكل عن غيره فمنصبه أعلى ومعجزته أبقي وقومه أكثر ودولته أعظم وأوفر ورمز سبحاته الى محمد صلى الله عليه وسلم كمن فعل فعلاً عظيماً فقال من فعله قال احدكم او بعضكم ويريد نفسه وهو أفخم من التصريح به. سئل الخطيئة عن أشعر الناس فقال زهير والنابعة ولو شئت لذكرت

الثالث يعني نفسه لكن لو صرح به لفاته التفخيم بنفسه فذكر في «فضلنا
بعضهم على بعض» أصل التفضيل وفي «ورفع بعضهم درجات» التفاوت
بالدرجات الكثيرة

وإن ذكر وانجي الطور فاذا ذكر ❀ نجبي العرش مفتقراً لتعني
فإن الله كلم ذاك وحياً ❀ وكلم ذا مشافهة وأدنى
وإن قابلت لفظاً أن تراني ❀ بما كذب القواد فهمت معنى
فموسى خر مغشياً عليه ❀ وأحمد لم يكن ليزيغ ذهنه
لكن مقابلة حقيقة بحقيقة من جنسها ممنوع شرعاً دليلاً لا تنضافني على
يونس بن متى فإنه يؤذن بنقص المفضول وإنما يقال ما ورد: أنا سيد ولد
آدم ولا فخر جاز عليه تفضيل حقيقة على جنسها «فضلنا بعضهم على
بعض» ولم يخص وتفضيل حقيقة على حقيقة من غير جنسها ممنوع لغة
وطبعاً فلا يقال زيد أفضل من الحمار أو الحجر فلم يرد به طبع فيترك
ومنه تفضيل حقيقة الملك على حقيقة الانسان فلا تفضيل إلا بالشرع
فالاولى بالامور من ولاه الله فالاولى بالفضل من فضله الله ونحن عند أمر
الشرع فلذا لا تجوز إجماعاً على تفضيل حقيقة على حقيقة بمراتب الاسماء
إلا أن ورد به الشرع فنقول باذن محمد صلى الله عليه وسلم لم أفضل من
حقائق ملك الله حيث هي لكنه لا نقول هو أفضل من موسى بعينه للنهي
عنه وإن كان الجنس يستلزم الافراد لكن نحن عند الاذن والامر: وإذا
نهيتكم عنه فانتهوا وما قيل في حقائق الانبياء يقال في حقائق معجزاتهم فلا

نقول إذاً هذه المعجزة أبلغ من معجزة موسى مثلاً وإنما نقول كل معجزة
 صدرت من نبينا أبلغ من سائر المعجزات فإنه نقطة الوجود ونقطة النبوة
 والرسالة والعلم ونقطة كل خير فمنه سالت الدوائر كلها وهو المركز
 والاعم والأصل والمنبت وساق وعروق شجرة الامكان والايمان فالفضل
 يكون بقدر استعلاء نوره فالارتفاع في الدرجات على قدر رفعة الاستعلاء
 « والذين اوتوا العلم درجات » فالعلم هو الضوء من نور الوجدانية فكما
 ازداد العلم ازدادت الدرجات فافهم عن النبي لما أخبر عن المعراج أنه
 رأى آدم في سماء الدنيا ويحيى وعيسى في الثمانية ويوسف في اثني عشر وادريس
 في الرابعة وهارون في الخامسة وموسى في السادسة وابراهيم في السابعة
 وعبر حتى رفع لسدرة المنتهى ومنها الى قاب قوسين أو أدنى فهذه الرفعة
 في الدرجة في القرب الى الحضرة كانت على قوة نور الاستعلاء وعلى قدر
 غلبات أنوار التوحيد على ظلمات الوجود كانت مراتب الانبياء بعضهم
 فوق بعض ولما غلب نور الوجدانية على ظلمات انسانية سيدنا محمد صلى
 الله عليه وسلم اضمحلت وتلاشت وفنيت ظلمة وجوده بسطوات تجلي
 صفات الجلال والجمال فكل نبي بقدر بقية ظلمة وجوده بقي في مكان من
 أمكنة السماوات فرسولنا لم يبق في مكان ولا في إمكان لفنائته عن ظلمته
 وجوده ولبقائه بنور وجوده فسماه الله نوراً « قد جاءكم من الله نور
 وكتاب مبين » فالنور هو والكتاب هو القرآن فافهم عن النبي في
 أسرائه وأترك ظلمة وجودك وأعلق بالنور (وآتيناه عيسى بن مريم

البينات) من احياء الموتى وغيره (وايدنا بروح القدس) قويناه وهو
جبريل يسير حيث سار معه وخص عيسى باسمه لتفريط اليهود في تنقيصه
وتفريط النصارى في تعظيمه هو بن الله عندهم وابهم محمداً صلى الله عليه
وسلم تفخيماً حيث قال بعضهم على بعض فإنه العالم الذى لا يشتهيه (واو
شاء الله ماقتل الذين من بعدهم) من بعد الرسل (من بعد ما جاءتهم
البينات) المعجزات الواضحات على أيدي الرسل (ولكن اختلفوا) لانه
أراد وشاء ما هم عليه من الاختلاف ولكن لم نكلف بالمشيئة وإنما كلفنا
بالامر (فـ) تسبب عنه (منهم من آمن ومنهم من كفر) في مشيئة الله وواقعته
أهواؤهم بعد ظهورهم (ولو شاء الله ماقتلوا) بعد اتفاقهم على أنبيائهم
لكن فرقهم هوى الكفر والايمان (ولكن الله يفعل ما يريد) فيؤمن
من يشاء فضلاً ويخذل من يشاء عدلاً الآية دلت على تفاوت أقدام
الانبياء لكن بنص فالظن القوي إنما يعتبر في سوق الاعمال لاني سوق
الاعتقاد « إن الظن لا يغني من الحق شيئاً » وان الحوادث بيد الله وهو
يفعل ما يريد فالكل مسند إلى المشيئة الالهية خيراً وشرّاً إيماناً وكفراً
وهي أدل دليل على خالق الله الاعمال ومسئلة ارادة الكائنات وان الكل
بقضاء الله وقدره لانه لا بد ان تستند الدواعى الى داعية يخلقها الله في العبد
وقد رت المعتزلة المطابق في الآية فيقولون « ولو شاء الله » مشيئة الجاء
وقسر كما يقال لو شاء الامام ما عبت النار بمملكته ولم يشرب النصارى
الحمر قالوا يفعل ما يريد من أفعال نفسه لكن الآية نص لا تقبل الاحتمالات فاما

امر بالقتال «وقاتلوا في سبيل الله» وأعقبه بـ «من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً» للاتفاق في الجهاد ثم أكد أمر القتال بذكر قصة طالوت ثم أعقبه بالامر بالجهاد (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا مما رزقناكم) مما أوجبت عليكم انفاقه من الزكاة وصدقة التطوع والنفقة في كل خير فلا داء أدوا من البخل «ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون» وصرف الامر الى التبعض بلفظة من إلى الحلال الطيب فإنه طيب لا يقبل إلا طيباً إبطالاً لما تحتج به المعتزلة إن الله لا يرزق إلا حلالاً [قلت] لعلهم قصدوا به رزقاً شرعياً مأموراً بتناوله وأتبعه بما يرغب ويرهب من حلول يوم التنادي الذي تنقطع فيه الأسباب التي أدلاها الله في هذه الدار فقال (من قبل ان يأتي يوم لا بيع فيه) لا فداء (ولا خلة) صداقة تنفع (ولا شفاعة) بغير اذن لا يفدى أسير بمال فيه ولا يراعى الصداقة من مساو ولا الشفاعة من كبير فإنه لم يرد له وبنهاها ابن كثير وأبو عمرو على الفتح وغيرها من الاربعة بتكوين (والكافرون هم الظالمون) المحققون بكمال الشرك لا غيرهم فعنهم فقط نفيت الشفاعة دون المومنين فما من مومن إلا وصاح ان يكون شافعاً في غيره وفي نفسه مقبر لها فالشفاعة التوسط ومنها الدعاء اللهم اغفر للمومنين والمومنات «والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان» فهو أدل دليل على كون المومن شافعاً بالاذن من الله على اي حالة كان «والله يختص برحمته من يشاء» وهو كل مومن فلا رحمة أعظم من نعمة الايمان «إن الشرك لظلم عظيم» فله الحمد على

معرفة الامتة فإنما قل من يعرفها بعلو رتبته فقد شهرها تعالى بقوله
« والكافرون هم الظالمون » لا غيرهم فافهم ثم إن الآية دلت على ثبوت
الشفاعة في مسيء المؤمنين من كل من فسق وخرج عن طريق الامر والنهي
على سبيل استيحاء ظلمة الهوى على نور قلبه مع كل الانقياد والطاعة لربه
باطناً بالايمان والرضا بربه وانما حماه على ما فعل صولة هوى شهوات
نفسه فقط قال عطاء بن يسار الحمد لله الذي قال والكافرون هم الظالمون
ولم يقل والظالمون هم الكافرون « ومن كفر فإن الله غني عن العالمين »
فلم يظلمهم ربهم بل ظلموا انفسهم بالكفر والفسق « ووجدوا ما عملوا
حاضراً ولا يظلم ربك أحداً » وإنما حصر فيهم الظلم لتوقعهم الشفاعة في
الاصنام وهو قصد الشيء في غير محله « هؤلاء شفعاؤنا عند الله »
والكافرون هم التاركون الزكاة والحج والانفاق والتوحيد وما ينفعهم
وقصدوا ما لا ينفعهم من الاموال وقصد شفاعة الجوامد فهم الحائدون
عن الحق لا غيرهم وأما المسلم فإنه ينفق امواله على المؤمنين منهم نفسه
وعياله وطرق الخير وعليهم صدق « وتعاونوا على البر والتقوى » فهو
غريق دائماً في اعانة المؤمنين واجتنب ما نهى عنه من الاعانة على الاثم
فالكاثر فقط هو الذي يعين على الاثم والعدوان فليسارع المؤمن تقوية
الايمان بالانفاق في مرضات الله تعالى . سأل الحق جبريل عليه السلام لو
أنزلتك الى الارض ما تعمل قال احب اعانة ذاعيال في النفقة وستر عيوب
الخلق وذنوبهم حتى لا يعلم أحد عيوب عبادك وذنوبهم غيرك واحب

سقي العطشان وارواءه من الماء . فانظر رحمة هذا الملاك الكريم لعباد الله
 فبهدها اتبع ايها الموفق (الله لا اله الا هو) فانه علم مرتجل دال على
 الذات الواجب الوجود الجامعة لانواع الصفات والاسماء حتى لا يشذ
 شاذ منها وهو تعالى المعبود بالحق وحده لا غير والمقصود للهيات كلها
 عظيمها وصغيرها المتدلل له تمامه ولا يعبد بالحق وعلى الحق الا الكامل
 من كل وجه «الله الصمد» لا غيره ولا يكمل من كل وجه إلا المتقدس من
 كل نقص وهو «لم يلد» لا ينبغي ان يتولد عن شيء فإنه من صفات الاجسام
 «ولم يولد» لا ينبغي ولا يتصور عقلا وشرعاً أن يتولد الله عن شيء تولداً
 عقلياً وهو العلة وعادياً فإنه عادة الاجسام «ولم يكن له كفواً احد»
مما لا في ذاته وصفاته وأفعاله فبانتفاء المماثلة والمكافئة انتفت الولاية باعتبارين
 فلا تتصور المكافئة بكل اعتبار عقلا وشرعاً فكل اسم من بقية امهات
 الاسماء يدل على ذات وعلى معنى خاص كالعلم من العليم والقدرة من
 القدير وتقدم أن لكل حقيقة سبق في علم الله انه يحققها اسماً من أسماء الله
 خاصاً بها ولا يتجلى بذلك الاسم في حقيقة أبداً وحظ العبد فيه التآله
 والتحير به وهو تعلق القلب بالله وافناء همته فيه تعالى فلا يقصد من
 المولى إلا المولى ولا يرى غيره ولا يحب الاياه ولا يرجو ولا يخاف إلا
 اياه فإن الله هو الموجود الحقيقي وغير الله له وجود المفقود لا غير
 والفاعل في الحقيقة واحد لا يتعدد وان كان الكاسب في سوق الشرائع
 يسمى فاعلاً سببياً والسبب مسند الى الله وحده والسبب مسند الى الله

وحده والارتباط بينهما كسباً وعادة مسند الى الله وحده والهيئة الاجتماعية
 مسندة الى الله وتعلق السبب بالمسبب مسند الى الله والكل الى مشيئة
 الله فالالهية مرتبة جامعة لمراتب الاستغناء تعالى ومراتب الاقتدار الى
 المستغني تعالى فالواضع وهو الله وضع الله علماً لكل معبود بحق وعلى
 حق وهو موجد الاسباب والمسببات الظاهر في مظاهرها والباطن في
 بواطنها فلما علم بالله أنه لا يعبد بحق الا فرد واحد في ذاته أحد في
 صفاته صمد للملكة غني عن ما سواه وتفسير اللازم هو المستغني عن كل ما
 سواه المفتقر اليه كل ما عداه وكل ما سوى الله فان باطل بكل اعتبار
 لان أصله العدم فكل شيء انما تنغرز بأصله لانه راجع اليه ❀ ألا كل شيء
 ما خلا الله باطل ❀ (لا اله الا هو) لا معبود بحق وعلى الحق الا هو
 تعالى فأفنت هذه الآية كل فاعل كسبي في بساط الحقائق يا هو ويا من
 هو هو ويا من لا اله الا هو معناه لا من جنس معبود بحق يقبله العقل
 السليم المشروح بأقدسيات فيوض الايمان ولا الشرع المطاع إلا الفرد
 الواحد الاحد هو الله فحالة توحيد العامة المتدئين لا اله الا الله وحده
 توحيد المتوسطين لا اله إلا أنت لفنائهم في مقام الشهود فاقتضى الخطاب
 وحالة توحيد من يسمع التوحيد بأذان خفاه وأخفاه من نهاية أسرار روحه
 لا اله الا انا لثباتهم في مقام الفناء الكلي فلا يصدر منهم شيء أصلاً وهو
 مقام القهر والغلبة فيشاهدون نفوسهم كآلة تحب الامداح بتحريك فاعاها
 المختار وما سوى ربهم مضمحل في نظرهم فهو هالك لرؤيتهم رؤية الاصل

الذى هو العدم والظلمة التي لا تسمى شيئاً [قلت] فهذه حقائق قلبية لا
أنه يشاهدها مشاهدة أهل الخيال فالكون موجود حقيقة وإنما عدم شيء
مراتب باطنه فالمضمحل الصور الخيالية الموهومة والأصنام الموهومة
والفواعل الموهومة مع امتلاء كل سوق بحقائقها فلم يكن في سوق قلبه
إلا الحق تعالى فلفظة هو اسم يتعلق به المقربون الذين ينظرون إلى
حقائق الأشياء وماهيتها فلا يرون شيئاً ثابتاً واجباً في ذاته قائماً بنفسه
إلا الله فيقولون هو إشارة إلى هوية الحق الثابت الواجب فيشبهون بها إلى
الذات الذي انفكت عند اعتبارها ومعانيته بعيون الأخفى المفاعيل كلها فبطل
بما قلناه قول من أنكر على أهل المعاينة فلا وجه للانكار فإن أصل ذوقهم
في الشريعة الإلهية في القرآن فالضمير راجع إلى الثابت بعد النفي وهو
المعبود بالحق فإنه نفي الإلهية المتوهمة من اللغو بحسب الوضع وأثبت
الإلهية إلى نفسه هو فلفظة هو للقرآن فيقولون هو هو تكرار اللفظة
هو المشار بها إلى ذات الله الموصوف بالصفات والأسماء « وألهكم الله واحد
لا إله إلا هو » قد علمت أن المومن لا يجد ما ينفي لتمكن الحق في حبه
قلبه بل رضعنا الإيمان من أصلاب وأرحام المساكين فصار لنا بالله طبعاً فلا
نجد ما ننفي غير أننا تبعدنا حلة نوحيد ربنا فنتعبد ونتبرك وتعلق وتتخاق
وتتولد بالذى نعاينه عند معانقة أسمائه وكتابه فقول المقربين هو إنما عنوا
به لا إله إلا هو ونظروا في الضمير ما عاينوه من حقيقة مسبحهم ومقدسهم
تعالى وقولهم الله الله عين النطق بالفعل والفاعل خالقهم الله الله فأطروا

تليدًا باسم المحبوب وهي لفظة القرآن فيثابون ثواب القرآن وحذف ما
يعلم جائز وربما ينتقل في حال مشاهدته الى الخطاب فيقول أنت الله لا
غيرك فحصل مضمون الجملة في نفوسهم وخزنوا في أسرارهم الالفاظ فقالوا
الله الله دليله قوله صلى الله عليه وسلم الله الله الله ربي لا اشرك به أحداً
ولقن رسول الله صلى الله عليه وسلم لبلال لما علم استغراقه في بحر صفات
ربه احد احد احد وحكمة التكرار أن يذوق ظاهر كبتهم العلم
جلاوة لذة اسم المحبوب ويذوق في الثانية خيالك وفي الثالثة روحك
وهو إشارة لكل ذكر ورد ثلاثاً وما ورد سبعة يشير الى ذوق مراتب
روح السبعة وما ورد تسعاً يشير الى مراتب سلوك درجات الدين
فقال الله في مقام التوبة ثم ثانياً في مقام الاستقامة وثالثاً في مقام التقوى
وهو نتيجة المرتين ورابعاً في مرتبة الصدق وخامساً في مرتبة الاخلاص
وسادساً في مرتبة الطهانية وهي نتيجة الستة وهو سر خلق السموات
في ستة ايام وسابعاً في مرتبة المراقبة وثامناً في مرتبة المشاهدة وتاسعاً
في مرتبة المعاينة المعرفة بالله وهي نتيجة الدرجات وهي جنات المريد
وما قبله جنات النعم ومعانقات الذات فلا يتم الامر الا في جنات المريد
المرتبة على الشكر اللساني والنفسي والروحي والسري ونهاية مراتب
اخفاه وان زاد الى ثلاثمائة وستين صار ينطق بكل مفصل وان زاد
الى ثلاثمائة وستة وستين مرة صار يتجلى له اسم ربه في عدد عروقه وان
زاد اليه مائة الف صار يتجلى له نور اسم ربه في كل شعرة وان زاد

الى مائة الف واربعة وعشرين الفاً صار الحق عيونه ويتجلى له ربه في
 أعين بصائر التي هي على عدد الصحاب والانباء والنجوم فتأتيه انوار
 الاسم على عددها فيشاهد بنور حقيقة الاسم حقائق الانبياء مع امهم
 وحقائق الاصحاب وطرائقهم فإن لكل واحد طريقة تخصه وطريقة مع
 الناس وذلك هو وجه التشبيه. أصحاب كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم.
 فطرائق الله على عدد طرائقهم فلا يجد عليه ما ينكره لشهود الاسواقهم
 مستمدة من بحر كثرية اسماء الله تعالى التي جمعت في حقيقة نبينا ووارثه
 عليه الصلاة والسلام وهو انا اعطيناك الكوثر الخير الكثير الذي لم
 نعطه لاحد ولا أردنا ان نعطيه لغيرك وهو شريعته وانوارها وامته
 وانوارها وحقائق الاحسان وجواهر العرفان ثم قال : انما انا
 هدية مهداة لأمي فإذا قلت لا اله الا الله انقنت الاسباب والوسائط
 والنفوس والعقول والارواح وأفعال العباد وهي بحر السكر بالحلال
 والفناء الصرف وإذا قلت محمد رسول الله أثبت بالله الاسباب والوسائط
 وأفعال العباد واضفتها لخالق الكل والجزء وهو الله فجمعت بين الحقيقة
 أولا والشريعة ثانياً فلا تدخل سوق الحقائق الا بمحمد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فلا اله الا الله جمع واحدية باعتبار تعقل ذاته تعالى من ان
 يعتبر معه شيء فإن الذات لا يبقى معه غير ومحمد رسول الله تفرقة فلا جمع
 إلا بتفرقه ولا تفرقة إلا بجمع مشاهدة الرسول واحدية وتفرقه وتمييز
 للحقائق بأنوار رسوله تعالى فيرسوله عرفنا لا. حرت عادة الله تعالى في

القرآن ان يخلط فيه الحقائق الثلاث علم التوحيد وعلم الاجكام وعلم القصص واماتقرير دلائل التوحيد واما الزام الاحكام والتكاليف فلطف الله بانتقال من اسلوب الى اسلوب ليسهل الاندارج في ميادين السلوك .
عن النبي صلى الله عليه وسلم ما قرئت هذه الآية في دار الاهجرتها الشياطين ثلاثين يوماً ولا يدخلها ساحر ولا ساحرة أربعين ليلة قال علي كرم الله وجهه سمعت نبيكم على أعواد المنبر يقول من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة مكتوبة لم يمنعه من دخول الجنة الا الموت ولا يواظب عليها الا صديق او عابد ومن قرأها اذا أخذ مضجعه امنه الله على نفسه وجاره وجار جاره والايات حوله . تذاكر الصحابة أفضل ما في القرآن فقال لهم علي رضي الله عنه ان اتم من آية الكرسي فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا علي : سيد البشر آدم وسيد العرب انت وسيد العالمين محمد صلى الله عليه وسلم ولا فخر وسيد الكلام القرآن وسيد البقرة وسيد البقرة آيات الكرسي . وعن علي لما قاتلت يوم بدر جئت إلى رسول الله لا اكلم ماذا يصنع فإذا هو ساجد يقول يا حي يا قيوم لا يزيد علي ذلك ثم رجعت فوجدته لا يزيد علي يا حي يا قيوم فلا ازال اذهب وارجع ولا اراة يزيد علي ذلك الى ان فتح الله له فالذكر والعلم يتبعان المذكور والمعلوم واشرف المذكورات هو الله فقط فتعالى من ان يقال اشرف من غيره فتقدس عن المجانسات والمشاكلات فلتعاق علم هذه الآيات بالله تعالى وصات الى غاية النهايات (الحلي) الدائم الباقي هو خبر ثان وهو الموصوف بالحياة الازلية

الابدية وهو الفعل الدراك وهو الذي يصح ان يعلم ويقدر وهو الكامل
من كل وجه فلا حي في الحقيقة الا واجب الوجود تعالى وهو الذي
تندرج جميع المدركات تحت ادراكه وجميع الموجودات تحت فعله فلا
يشذ عن إدراكه مدرك ولا عن فعله مفعول وهو تعالى الحي المطلق
وحياة غيره بحسب ادراكه وفعله وكله محصور وتقدم لنا ان صفات
الحق هي الحقيقة حقيقة لتعلقها بكل حقيقة من غير شذوذ شيء عنها وأن
صفات غيره في سوق الحقائق مجاز من باب إطلاق الكل على البعض لا
غير فبصر الله مثلات تكشف به الحقائق كلها وبصر غيره إنما ينكشف بعض
ما قبله قريباً منه من غير حائل مثلاً ومن غير إحاطة فإذا رأى زيدا إنما رأى
شيئاً قليلاً منه ولم ير باطنه ولا ما حجبته الثوب (القيوم) الدائم القيام
بمقدير شئونه تعالى التي هي مقدورة من حيث هو وهو الامكان والقائم
بنفسه بمعنى استغنائه عما سواه بذاته وحظ الانسان من القيام بقدر
استغنائه عما سوى ربه وحظه من الحي حياة قلبه بمعاينة وجهه أنفاس
الابد فالحي اسم تجلى به ربنا في كل حي وهو ما سوى الله فما سوى الله
حي فإن الموت بنفسه ليس عدماً محضاً والاسم المميت هو الذي يتجلى به
لمن أراد رجوعه اليه رجوعاً كلياً إكراماً او اهانة له والاسم الحي صفة
مشبهة في الاصل وهي صفة ثبوتية إذا تجلى بها في قلب عبده ثبتت حياته
فلا يموت قلبه وإن مات جسمه فالاسم القيوم يتجلى به ربنا في خلفائه من
رسله ونوابهم فهنا أمر لا يحل لنا ان نبوح به. فالاشياء على قسمين عرضي

يفتقر الى جرم يقوم فيه وجرم يحتاج الى عرض يحل فيه فهما مركبان
أبداً شفع فالجوهر وان استغنى عن محل لكنه يفتقر الى من يوجد به
ويحفظه وعلى كل الاحوال فهو مركب مع عرضه وهما حادثان متغيران
بالله تعالى لاحتياجهما الى فاعل وهو الله فالوجود بذاته القائم بذاته
الغني عن المحل والمخصص والمرجح والفاعل مع مخالفته للاجرام
والاعراض والجواهر في قيامه بنفسه وقيام غيره به تعالى هو الفرد
الواحد الاحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً احد
فباعتبار إدراكه للحقائق كلها فهو الحي وباعتبار قيام الامكان وأهله به
تعالى وهو القيوم لقيامه بذاته وقيام الممكنات به وليس الا الله ورتبة
العبد في هذا الاسم بقدر استغناؤه عن غير الله تعالى دعاء عيسى حين
احياء الموتى يا حي يا قيوم فمن خاف من الغرق قال يا حي يا قيوم فرغ قلبك
لوحدانيته فاذا ذكره بأي اسم شئت (لا تأخذه سنة ولا نوم) فالسنة فتور
يتقدم عن النوم وهو النعاس لا يأخذه نعاس ولا نوم تعالى ربنا عن صفات
خلقه فالنوم حالة تعرض للحيوان من استرخاء أعصاب الدماغ من رطوبة
الابخرة المتصاعدة بحيث تقف الحواس الظاهرة عن الاحساس قدم
النعاس على سبيل الاستغراق بكيفية طبيعة كفلات لا يغلبه امير ولا
سلطان وهي نهى للتشبيه بينه وبين خلقه تشبيهاً عقلياً قال صلى الله عليه
وسلم: ان موسى سأل الملائكة هل ينام ربنا فأوحى الله اليهم ان يوقظوه
ولا يتركوه ينام ثم اعطاه قروطين مملوءتين في كل يد واحدة وأمره

بالاحتفاظ فكان يتحرز بجهده الى أن نام في آخر الامر فضرب احدها
على الاخرى فانكسرتا وكان ذلك مثلاً في بيان انه لو كان ينسام لم يقدر
على حفظ السماوات والارضين [قلت] ان صحت فإنما سأل موسى لامته
الذين يغلب عليهم التجسيم ترقية لهم بالمحسوسات وايضاً طلب العلم لا
يشبع منه نبي ولا غيره فإنه ان سألت عارفاً خبيراً عن معلومك اخرج لك
فيما حقيقته عيونا واسراراً لم تفهم فإن العلم كله له كما ان الامر كله لله وإلا
فكيف يتصور في كليم الله ان يجوز النوم في الحي القيوم والتجويز شك
والشك كفر (له) بيده وتحت تصرفه واختصاصه ومملكه لا لغيره (ما)
كل فرد استقر (في السماوات وما في الارض) فالالف واللام جنسية
لكل علو وسفلي واخرى حقائقيهما ملكاً وخالقاً وتديراً وهو تقرير
لقيوميته واحتجاج على تفرده في الوهيته فإنه خلقهما بما اشتملتا عليه من ذواتهما
وكواكبهما فلا يجوز ان يعبد غير الله فإنه خالق للاشياء كلها الممكنة فلا
يحل ان يعبد عبد مملوك غير سيده إلا باذنه فلم ياذن الله لاحد أن يعبد
ويخدم غيره فالملك لله كله لله باعتبار عظمة الله كبيضة صغيرة في قبضة
يد الحق يحركها ويسكنها كيف يحب ويريد والملك العظيم بين اصابه
تعالى فالخلائق كلهم في وسط البيضة والخيمة التي خلقها الله لعباده لا يتصرف
فيهم بما يشاء كيف يشاء وهو الخالق والملك والحي القيوم فالسفل
والعلو انما يتصور في عقل من تحت قبضة الله فالاعراض حادثة بمشاهدة
الغير وملازمة الاجرام وكل ملازم للحادث حادث فالعالم من حيث هو

حادث أحده الله وخلقه وملكه وقهره وذله بالقبضة والتصرف فيه بما
 أراد فدخل العقلاء وغيرهم مما سوى ربنا من كل مفعول (من ذا الذي
 يشفع عنده الإياذن) لا أحد يساويه أو يدانيه يستقل بأن يدفع ما
 يريد شفاعته وتواضعاً فضلاً أن يدفعه عناداً ومخاصمة فإن كل ما سوى الله
 إنما تقوم ماهيته وتحصل وجوده فكان ملكاً لله بالله ومعنى الاستفهام
 الإنكار والنفي فيه رداً على المشركين القائلين للأصنام « هؤلاء شفعاؤنا
 عند الله » فلزم ألا يتصرف على الله في ملك الله إلا بما شاء الله من أمره
 تعالى لا أحد يشفع في حال من الأحوال إلا بإذنه وإرادته ومشيئته فوحد
 الله نفسه بالنفي والاثبات ليس لأحد أن يشفع لأحد عنده إلا بإذنه وقد
 أخبر أنه لا ياذن في الشفاعة للكفار ولا لكافر وفي الآية رد على المعتزلة
 الذين لا يرون الشفاعة أصلاً وسبب خلافهم إغراقهم في بحر الحقائق
 العقلية مع كمال غفلتهم عن الام الشريعة فالشريعة بلا حقيقة عاطلة والحقيقة
 بلا شريعة باطلة فحجتهم أن الحقائق معلومة لله قبل وجود الكون فلا
 يبدل ما عليه وعليه إرادته لا تسامح بأغراض الشافعين أي كانوا الكونهم
 لزمهم اسقاط الاسباب والوسائط والنبوات فما أفش هذا المنبسط عندهم
 لكن لم يقصدوا فلعل مذهبهم أنهم إنما يخوضون في الحقائق العقلية فقط
 دون الشرائع فإنهم توغلوا في الحقائق العقلية . فاعلم ان أهل الفلسفة
 الذين أهلكوا أهل الشبه العقلية أرادوا ان يصلوا الى الحقائق كلها من
 واجب وجائز بالعقل فقط مضربين عن الشرائع رأساً وهم كفار كاماون

في كفرهم والمعتزلة حاولوا وصول الحقائق كلها بالادلة العقلية والشرعية
 لكن لما غلب عليهم هوى الفلاسفة غلب عليهم العقل فقالوا هو الذي
 يفيد العلم من حيث هو والشرع انما هو مؤيد للعقل فزعمهم الخطأ بأصاهم
 هذا حيث تكلموا فيه لكنهم لم يبدلوا الشرائع وانما أسكروا عنهم الشبه
 العقلية المستمدة من طرائق من استغنى بالعقل عن الشرائع فإذا وجدوا
 آية أولوها على مقتضى وصوهم لكن لازم القول لا يعد قولاً وانما غلطوا
 وتفاحش غلطهم فنردهم بأقدسية ربنا الى عينية الحق الذي هو القرآن
 والاشارة والماتريديّة يخوضون في الادلة العقلية والشرعية وغاب عنهم
 الشرع بحيث يقفون عنده ابدأ والمحدثون أهملوا العقل بالكلمية واكتفوا
 بما فهمه العقل وادركه من الادلة الشرعية فالخلق الخالص من كل وجه
 ما عليه الصحابة والتابعون قبل حدوث الطرائق قال صلى الله عليه وسلم
 أتاني آت من عند ربي فخيرني بين أن يدخل نصف من امتي الجنة وبين
 الشفاعة فاخترت الشفاعة فأحاديث الشفاعة كثيرة وفي الآية غنية عن تطويل
 النفس في الانتقال (يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم) من امر الدنيا والآخرة
 فشمّل الحقائق كلها من نشأة الخلق الى ما لا نهاية له لازمنة الابد فمن كان
 في الدنيا صارت الآخرة أمامه ومن كان في الآخرة صارت الدنيا خلفه
 ومن كان في الدنيا واعرض عنها باقباله على ربه فالدنيا والآخرة خلفه
 وأمامه هو ربه فقط فمن زهد في الدنيا كانت خلفه والآخرة المرغوب
 فيها امامه ما أحببت شيئاً الا كنت له رقاً وهو لا يريد أن تكون لغيره

رقا وعليه فاقبل على ربك ودابر عن هوى نفسك . فالله تعالى هو فقط
 العالم بالشافع والمشفوع فيه (ولا يحيطون بشيء من علمه) لا قليلا
 ولا كثيرا ولا يعلمون شيئا من معلوماته (إلا بما) بالوجه الذي (شاء)
 من طرق العلم طريق الشرع والحاسة والفكر وطريق الالهام « سبحانه
 لا علم لنا إلا ما علمتنا » فالتعظيم من الله بأي طريق شاء « فلا يظهر على غيبه
 احداً إلا من ارتضى من رسول » فالعلم هنا المعلوم فإن صفة علمه لا تتبعض
 (وسع كرسيه السماوات والارض) الحسن الكرسي العرش نفسه ابو هريرة
 موضع امام العرش وفي الاخبار ان السماوات والارض في جنب الكرسي كحكمة
 في فلاة والكرسي في جنب العرش كحكمة في فلاة ابن عباس السماوات والارضون
 كندراهم سبعة في ترس على كل قائمة من الكرسي كالسماوات السبع
 والارضين السبع وهوين يدي العرش ويحمل الكرسي أربعة املاك لكل
 ملك أربعة وجوه وأقدامهم في الصخرة التي تحت الارض السابعة السفلى
 مسيرة خمسمائة عام ملك على صورة ابي البشر آدم عليه الصلاة والسلام
 وهو يسئل للآدميين الرزق والمطر من السنة الى السنة وملك على صورة
 سيد الانعام وهو الثور يسئل للانعام الرزق من السنة الى السنة وعلى
 وجهه غضاضة من يوم عبد العجل وملك على صورة سيد السباع وهو
 الاسد يسئل الرزق للسباع من السنة الى السنة وملك على صورة سيد الطير
 يسئل للطير الرزق من السنة الى السنة وبين حملة العرش وحملة الكرسي
 سبعةون حجاباً من ظلمة ونور غلظ كل حجاب مسيرة خمسمائة عام لولا

ذلك لاحتترقت حملة الكرسي من حملة العرش وفسر البعض بالعلم والبعض
بالمالك والكل صحيح فالمقصود تصوير العظمة والتمثيل وهو في الاصل
ما يجلس عليه من خشبات ونحوها على قدر المقعد لم يضق كرسيه عن
السموات والارض لبسطته وسعته وليس إلا تصويراً لعظمته وإنما خُطِبَ
عباده على ما اعتادوه في ملوكهم وعظمائهم كما جعل البيت بيته يطوف به
الناس كما يطوفون بيوت ملوكهم وأمر الناس بزيارته كما يزورون
بيوت ملوكهم في الاعياد وغيرها وسمى الحجر الاسود عيني الله في
أرضه وأمر بتقبيله كما يقبلون أيدي ملوكهم كاحوال الآخرة يأتي والمالك
صفاً صفاً فوضع الميزان فأثبت لنفسه عرشاً ليقتصد للدعاء فقال « الرحمن
على العرش استوى » وأثبت لنفسه كرسيّاً « وسع كرسيه السموات والارض »
فكل ما ورد في العرش والكرسي ورد أعظم منه في الكعبة طوافاً وتقبيلاً
فعلبت الامة أن المقصود تبين عظمة الله على نحو ما يعتادون مع إجماعهم
على أنه متنزه ومنزه عن المشابهة والمماثلة والندية والضدية وعلموا قطعاً
أن الكعبة إنما هي مخلوق وأبطلوا ما توهمه الالفاظ وأثبتوا المعنى المقصود
وهو تعظيمه تعالى على حسب ما يفهم تعظيمه فكل ما قيل وعلم في الكعبة
يقال في العرش والكرسي فهو أي الكرسي جسم كالكعبة جرم بين
يدي العرش كما تقدم والكل في وسط صدفة الحقيقة الحمديدية برزخ
البرازخ ومظل الملك من حيث هو وسماء الدنيا محيطة بكرة الارض إحاطة
قشرة البيض بياضها في داخلها ثم الثانية كذلك أحاطت بالسماء وما في جوفها

وهكذا كل سماء إلى فلك الكرسي وهو أحاط أيضاً بالسموات كلها - وهذا إلى فلك الجنة فإنه أحاط بالكرسي وما في جوفه إحاطة قشر البيض فوسعت الجنة الكرسي وما في جوفه بحيث لو وضع الكرسي في فلك الجنة لصار كخاتم في فلاة وهي محيطة إحاطة القشرة من كل جانب كبصلة إحاطت بها القشور ثم يليها فلك العرش وهو سقف الجنة يحيط بها إحاطة قشرة البصلة بما في جوفها وهو نهاية الادوار وسيد الاجرام كما ان القطب سيد الانسان والجنة سقف النار وفي الجنة سبع طباق وفي النار تحتها سبع طباق على نحو بصلة على بصلة فالجنة الوسطى هي الوسطية الفضلى وهي موضع قوة البصلة مثلاً وهي موضع الرسول صلى الله عليه وسلم وهي فوق وسطية النار موضع قوة غضب عذاب الله فيها موضع ابليس وفيها سبعة ادوار كذلك وهذا قبل قيامة روح البرزخ واندقاقه بصواعق النفخة واما بعدها فتنضم الاجرام إلى الجنة والنار فما يناسب أهل الجنة صار جنة وما يناسب ناراً انقلب ناراً وانضم لها ثم العارف بعظمة ملك الله لما اكرمه ربه بالاقديسات ينظر العرش كقبة صغيرة احيطت بالحجب الالهية من ملائكة الجبروت فيدرك سبعة عشر الف عالم العرش وما في جوفه عالم واحد اني امهات العوالم وإلا فالله فعال على الدوام خلاق على الدوام لا ينقطع فهو ابد الآبدين ودهر الداهرين وسع فلان الشيء اذا احتمله وطاقه وامكنه القيام به قال صلى الله عليه وسلم لو كان موسى حياً ما وسعه الا اتباعي أي لم يتحمل غير ذلك .

واصل الكرسي التركيب [قات] فمقتضى الدين والديانة أن لا يؤول الانسان المسلم شيئاً من الاعيان مما نطق به القرآن والاحاديث بالمعاني الا بصورها كما فسرهما صلى الله عليه وسلم والصحابة وعلماؤه السلف بحيث يخرج الحقائق الى الخيالات حتى يوهم للضعيف ان الحقائق معان فقط ولا صورة لها في الخارج وهو باطل فمن كشف له من الادلة الشرعية بادرأى حقائق المعاني عبر بما عليه من صور العلوم وترك الظواهر في محلها من غير ان يبطل صورة الاعيان كالجنة والنار والميزان وغيرها بل يثبت تلك الاعيان كما جاءت ويفهم منها حقائق معانيها فما خلق الله شيئاً في عالم الصور الا وله نظير في عالم المعاني وما خلق شيئاً في عالم المعاني الا وله نظير في عالم الحق وهو غيب الغيب وما خلق الله في العالمين شيئاً الا وله مثال وانموذج في عالم الانسان فمثال العرش قاب الانسان فهو محل استواء الروح عليه ومثال الكرسي سر الانسان واعجب الامور ان العرش باعتبار قلب الانسان لو وضع فيه لصار حكمة في بحر فلا نحمد الا ربنا الكريم [قات] لو وقع العالم وما فيه الف الف مرة في زاوية من زوايا قلب العارف ما احس به ولا اخذ منه قدراً من الفراغ فإن القلب اوسع الاشياء التي خلقها الله وهو معنى اجتماع فيه حقائق صفات الحق واسماؤه وافعاله ومفعولاته من حقائق ملك الله من حيث هو مع الاحاطة مع هذا كله بأن الله لا يمكن شرعاً ولا عقلاً ان يحاط به ولا يعلم به فتحرم الاحاطة وهي كفر وهو عدم لا وجود له فإن الله قال «لا تدركه الابصار» ذاتا

وصفة وفعلا (ولا يشوده) يشقله آده الشئ يشوده اثقله من الاود بفتح
الواو وهو العوج ولا يشق عليه حفظها وفيه نفوذ امره في الكل سفليه
وعلويه صغيره وكبيره (وهو الي) عن التحيزات اودراكه عن كل
شيء قهراً وغلبة غلب العقل حيث منعه من الادراك وهو علي علي كل
حقيقة بالاستيلاء والحكم والامر والقضاء والقدر اسناد الجمع الى ارادته
ومشيئته (العظيم) علو رتبة وعظمة والشرف فلا تحيز ولا جهة فالتحيز
المتوهم انما يتوهم في وسط العرش والجهة انما تعتبر في حقائق الامكان
وهو تعالى واجب لذاته مع ذاته . تقدم لنا أن ملك الله من حيث هو
كبيضة بين اصابعه تعالى فالازمنة والامكنة والجهات والتعلقات والتخييلات
والتمثيلات وتصورات وتشخصات والعادات والعقليات انما هي في
وسط قشر البيضة التي هي الحقيقة المحمدية ام الحقائق والاسم الاعظم
وانه لم يخلق الله من اقدره على ان يحقق ببصره او ببصيرته في داخل
البيضة فضلا ان يصلها فضلا ان يخرقها فضلا ان يخرج عنها فضلا ان
يعرف كيفية ماهيتها فضلا ان يحيط بالقبضة فضلا ان يحيط بالقابض
الباسط يده على ملكه تعالى فاذا كان الله اعجزنا بنفوسنا من عقل ومراتبه
وروح وانسانية وروح انسانيتنا وروح جوامدنا من الاعظام والاعظاف
والاشعار فلان يعجزنا بالحقيقة المحمدية التي هي الام والاصل لكل موجود
أولى وأولى منه اعجازاً أن تعلم كيفية امساك الله ملكه وكيفية معيته به
واستوائه على عرشه لكن من احبه الله وغيب نعوته بنعوته فقد اخرجنا

عن طور البشرية وأفناء بطور الروحية القدسية وألبسه جلابيب اردية
كبريائه وعظمة ازاره وتجلى فيه كتجلى الشمس في ماهية الليل حتى لا
يبقى لليلة وجود فإذا عاين عليه فليس هو بل قدوسية ربه ازالته رسومه
واطلاله مع شتاء رحمته فإذا ايقظه من سكره ميز بحوله وقوته تعالى
ما وقع له حال فنائه فيشاهد صور العلم ارتسامية في حقائق بشريته
المؤيدة بأسماء ربه فيخبر عما رآ ولا يدري كيف رآ الا انه ارتسمت الصور
العلوية فهذا في حال سكره تنفذ حقائق طهارته في مسام الحقيقة المحمدية
لكن ليس هو لا حول ولا قوة للعبد من حيث هو الا باعانة الله فالحول
الذي رآ به ما رآ هو عين أقديسات ربه وفيوضات اسمائه تعالى فانهم
واكتم ولا تعترض فإنه كريم يختص برحمته من يشاء بما يشاء والله يضاعف
لمن يشاء ما يشاء وهو الغالب على امره فالعظمة والكبرياء كغيرهما من
صفات الحق تعالى صفات طولب بها القلب ولا تنشأ الا عن العلم فالسلطان
مثلا ان اجتمعت معه في محل ولم تعرفه لا تجد فيه رائحة العظمة مثلا واذا
عالته حصلت لك منه صفات العظمة والمحبة والخوف والرجاء والانس
والهيبة الى ما لا نهاية لكمالاته فثبت ان الخير كله انما ينشأ عن العلم فقط
فهذه الآيات اعظم ما يتحصن به الصادق من ظلام وغصاب الجن إن
قرأها بصدق وكل ما وقع بطريق الحال أثر لا إن وقع بطريق المقال
فقط فلذا تجد كثيراً من يحرمها وان دعى بالاسم الاعظم اللهم اكرمنا
بالتقوى فإن آية الكرسي اشتملت على امهات المسائل الالهية فإنها دالة

على انه موجود واحد أحد في الهيئته متصف بالحياة واجب الوجود لذاته
موجد لغيره فالقيوم هو القائم بنفسه وبغيره منزّه عن التحيز والحلول
مبرّء عن التغير والفتور لا يناسب الاشباح ولا يعتريه ما يعترى الارواح
مالك الملك والملكوت ومبدع الاصول والفروع ذو البطش الشديد
الذى لا يشفع عنده الا من اذن له عالم بالاشياء كلها جليها وخفيها صغيرها
وكبيرها كلها وجزئها واسع الملك والقدرة اذ المقدور كل ما يصح ان
يملك ويقدر عليه لا يثود ولا شاق ولا يشغله شأن عن شأن متعال عما يدركه
وهم عظيم فلا يحيط به فهم قال صلى الله عليه وسلم ان اعظم آية في
القرآن آية الكرسي . رواه مسلم (لا اكرأ في الدين) على الدخول فيه
من اعطى الجزية ترك ولا يجبر على الاسلام إلا ان كان مشركاً فإنه لا تقبل
منه جزية قال تعالى « تقاتلونهم اويسلمون » لا اجبار في الدخول في
الدين بعد ظهور الحجة فالعاقل يختار دين الاسلام كانه قال لما بينت ادلة
التوحيد بياناً شافياً لم يبق للكافر عذر في التخلف عن الاسلام إلا أن يقسر
ويجبر على الايمان فإنه غير جائز فإنه غير نافع فالنافع الدخول بنفسه قاناً
وقالاً فلا يجوز في الدنيا التي هي مقام الابتلاء والاختبار وينافيه الاكراه
والاجبار واكد بقوله (قد تبين الرشد من الغي) بان الشيء واستبان
وتبين وبين إذا وضح وظهر قد تبين الصبح لذي عينين والرشد اصابة
الخير والغنى تقيضه تميز الحق من الباطل والاسلام من الكفر والهدى
من الضلال بكثرة الحجج والبيّنات ووفور الدلائل والآيات فالاعيان

رشد والكفر غي زوال الجهل بالعلم وزوال الغي بالرشد (فمن يكفر بالطاغوت) كل ما عبد من دون الله مما هو مذموم في نفسه ومتمرد كالانس والجن والشیاطین وغيرهم فلا یرد عیسی وعزیر ویومن بالله بالتوحید وتصدیق الرسل فالطاغوت فعلوت كالجبوت من الطغیان فالاصل فيه التذکیر « یریدون أن یتحاکموا إلى الطاغوت وقد امروا أن یکفروا به ، والذین اجتنبوا الطاغوت أن یعبدوها » فالضمیر للاصنام (فقد استمسک بالعروة الوثقی) اعتصم بالعقد الوثیق فی الدین فالعروة للجسم الثقیل الشیء الذی یقبض فیہ عند إرادة حملة (لا انفصام لها) لا انقطاع وهو تمثیل بالمحسوس حتی یتصوره السامع حتی كأنه ینظر الیه وهو السبب الذی یتوصل به إلى رضی الله (والله سمیع علیم) بالنیات (الله ولی) ناصر (الذین آمنوا یرجهم) بلطفه وتأييده (من الظلمات إلى النور) من ظلمات الکفر إلى نور الاسلام ویرجهم من شبهة الدین إلى نور الیقین نزلت بقوم کفروا بعیسی وآمنوا بمحمد صلی الله علیه وسلم ودخل کل شبهة قوية او ضعيفة أو دلیل ضعيف ونظر وقياس ضعيفین . یرج بهمدايته من الظلمة التي وقع فیها کل احد إلى ما یقابلها من النور وجمع الظلمات لتعدد فنون الکفر والجهل وافرد النور لان الاسلام دین واحد وسمى الکفر ظلمة للتباس طرقة وسمى الاسلام نوراً لوضوح طریقته . تنصّر ولدان لانصاري قبل الاسلام ثم اتيا بعد الاسلام فراودها علیه فامتنعا فدعاها الی رسول الله صلی الله علیه وسلم قال الانصاري یا رسول الله یدخل بعضی

النار وأنا انظر وقيل لا إكراه في الدين معناه لا تقولوا لمن أسلم بالسيوف
وثبت أنه مكره فإن الإكراه أولاً سبب ترتب عليه اليقين فلا إكراه
بعد أن تبين له في قلبه الرشد فتبعه والغني فاجتنبه وكرهه كقوله « ولا
تقولوا لمن اتقى السلم لست مؤمناً » (والله سميع) من نطق بالشهادة (عالم)
بالخفيات فيعلم الاعتقاد الطيب وما في قلب الكافر من العقد الخبيث وقيل
كان صلى الله عليه وسلم يحب إسلام يهود المدينة فيدعوا الله بذلك فقال له
والله سميع لدعائك عليم بمن يسلم ومن لا يسلم فلا تأسف عليهم فإن أمورهم
بيد الله فالدين حقيقة هو النور المستفاد من النور القابض الفطري بالانطراة
الانسانية المستلزم للايمان اليقيني وهو « فأقم وجهك للدين حنيفاً نظرت
الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم » والاسلام
الذي هو ظاهر الدين منبني عليه وهو امر لا مدخل للاكراه فيه وأدل
دليل عليه ما بعد الاطاعات العارف ما سوى الله من كل ما يشغله عن ربه
« والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت » كل مضل على طريق الله ككهنة
وقائد شر « يخرجونهم » بالوساوس وأنواع الاضلال « من النور » الايمان
الفطري الذي جبلوا عليه كافة. فالولي فعيل يفيد القرب فن والاك فقد
قاربك بالنصرة والمحبة فالوالي يلي القوم بالتدبير وكافل لمصلحهم
فألطاف الله بالمومن أعظم من الكافر في حق الدين فإنه يخرجهم من كل
ظلمة الى صفاء النور ومن الكفر حماية منه ووقاية لصيانة حبيبه من مهالك
الكفر أخرجه من الكفر حملاً سواء تقدم له كفر ام لا فصح ان يقال

آخر
الك
في
نفس
الم
ح
و
أز
أه
ف

أخرجه من الكفر ومن الظلمة وإن لم يتقدم له شيء منه أخرج نبياً من
الكفر حماء منه وبعده منه وإن لم يتصور منه البتة لأنه قد دخلت الانبياء
في الخطاب فلو خلا العبد من توفيق الله لحظة لوقع في الجهالات كلها
نفسياً واحداً فصار توفيق الله هو المانع له من الضلالات فهو سبب لدفع
المكروه عنه ولا تعمل للعبد فيه حقيقة لكن شريعة « وكنتم على شفا
حفرة من النار فأنقذكم منها » ولم يكونوا فيها سمع النبي صلى الله عليه
وسلم إنساناً قال اشهد أن لا إله إلا الله فقال على الفطرة فلما قال اشهد
أن محمداً رسول الله قال خرج من النار ومعلوم أنه ما كان فيها يعني من
أسبابها فكل ظلمة في القرآن كفر وكل نور فيه إيمان إلا في سورة الانعام
« وجعل الظلمات والنور » فإنهما الليل والنهار فالكفر ظلم لأنه كالظلمة
في المنع من الإدراك فالإيمان نور لأنه كالسبب في الإدراك [قلت] فالإيمان
والعلم وسائر الكمالات النفسانية والمعارف اليقينية أنوار تزداد النفس بها
نورية وإشراقاً وعليه فلا حاجة إلى هذا التكلف . يخرج الكافر يحميه
ويمنعه من نور الفطرة الإسلامية التي طبع عليها النسم الذرية فن أجاب
في عالم الذر ببلى طوعاً ومحبة أجاب في عالم الصور والاجساد طوعاً ومحبة
ومن أجاب كرهاً لمعاينة سيوف الجلال امتنع من أن يومن لما غاب عنه الجلال
في عالم الصور والاجسام فقد أخرجه الطاغوت من نور الاجابة ببلى إلى
ظلام الكفر بالمنع من الاتقياد للتوحيد والرسالة لكن اسناد الاغواء
والاخراج الى الطاغوت إسناد مجازي أدبي وإلا فالفاعل فقط هو الله لا

غيره كنسبة الارواء للماء والافالارواء انما هو باسم الله الذي وضع على
ماهية الماء وهو روح مائيته وجماديته فلو زال عنه نور الاسم لاضمحل
وانقلب عدماً باطلا فنور الاسم هو خاصية كل حقيقة نافعة او ضارة
فالاسماء الجمالية في اسباب المنافع والجلالية في اسباب المضار فلم يكن في
الوجود إلا الله تجلي بالجمال في النور وبالجلال في الظلمة فنسب أدباً الى
سببه فإن كان نوراً نسب حقيقة وأدباً الى فعل الله وإن ظلمة نسب مجازاً
وأدباً الى الطاغوت فلعله هو الذي قصدته المعتزلة فعجزوا عن الافصاح
به او أخذوهم بلازم في نظرهم فمصر منه ما لا يحل تعصيره ونشأت عنه
شبه المراء والتقييدات والتلاعن فإني احمل مذهبهم على ما هو الاصل
والاصح للامة فإن وافق اعتقادهم فهو هو وإلا أدينوا ما وجب
من اخوة الاسلام فالشيطان فاعل مجازاً في باب النبي فاعل مجازاً
في بابي فالفاعل للاسباب والمسببات إنما هو الله لا غير وإسناد الاخراج
الى الطاغوت وهو كل من نسب الى الطغيان كالمجاز فإن
الحوادث كلها إنما تسند حقيقة الى مبدعها ومنشئها أولاً فالملك كله
مسند الى الله لإمكانه فوصف الامكان لا يزول عليه قبل وجوده وبعده
فوجود الله حق من كل وجه ووجود صور الامكان جائز أوجده الله
تفضلاً وإحساناً على وجه المفعول فقط فالكون كله مفعول أبدأ وإن
نسب له الفعل المجازي على وجه السببية والكسب بالارادة وإنما يرجع
الامر الى قضاء الله وقدره فشبهة من اعتزل على وجه العرف إسناد الفعل

الى الطاغوت فلا متمسك لهم فى الآيه الاعلى وجه الحق الذي بيننا
وهو ان يحمل مذهبهم على الفاعل الكسبي الشرعى السببي المجازي فإن
لم يحملوا عليه لافاد مذهبهم تعدد الفواعل فلا يقع الفرق بينهم وبين
الوثنية الذين يقولون بالهين ظلمة ونور فإبليس يخلق ظلمة والله يخلق
نوراً فنعوذ بالله من أن تفهم الأمة المختارة بنص القرآن مثل هوسهم صانهم
الله من مثله وإنما قالوا ينسب الفعل حقيقة لله لا غير وأدباً لله فى الحسنات
وللطاغوت فى السيئات وقالوا الحلال رزق رزقه الله حقيقة وأدباً والحرام
رزقه الله حقيقة وشرعاً لا أدباً فاستحيوا أن يقولوا رزق الله مالم يامر به
ولا يرضاه وإنما اختلفت اصطلاحاتهم لا غير فالله الكريم يحقته وعابك
بجماعة أهل السنة من الاشاعرة والماتريدية وانبذ غيره فطاغوت الكفار
الاصنام وطاغوت عوام المومنين طالب الكشوفات وطاغوت الخواص النفس
وطاغوت خواص الخواص ما سوى الله فالعروة الوثقى لا يمكن أن تكون
حادثة « كل شئ هالك إلا وجهه » فلكل مومن عروة تناسب مقامه
فللامامه توفيق الطاعة وللخواص مزيد العناية بالحب « يحبهم ويحبونه »
وللخواص الخواص الجذبة الالهية التي تفنيه عن ظلمة الغيرية وتبقيه بنور
الربوبية قال صلى الله عليه وسلم جذبة من جذبات الحق توازي عمل الثقلين
لان الثقلين واعمالهم فانية من عالم الحدوث وجذبة الحق باقية من عالم
القدم ولا يجوز عليها الانفصام فالجذوب لا يخلص منها أبد الآبدن
(اولئك أصحاب النار هم فيها خالدون) لا غيرهم أرواح الكفار والمنس

والشيطان والاصنام أصحاب النار فالارواح وان لم تكن من جنسهم
ولكن من تشبه بقوم فهو منهم [قلت] الوصول الذي نشير اليه هو وصول
زبدة الطاعات من الطمانينة بذكر وخدمة وطاعة الله فطاعة خدمته وخدمته
الصلاة وخدمة الله خدم وعمار مساجد من الائمة والمؤذنين والمعلمين لله
والمنفقين وإنما تدعوا الانبياء غالباً العامة الى طاعة امر الله وهي عين
معرفة الله لاشراق نور الطاعات في القلوب والاسرار فيصل الى حضرة
حق اليقين فعلم اليقين العلم من وراء الدليل وعين اليقين العلم بشعاع
الدليل وحق اليقين العلم عن عيان بعيون الاسرار فالعارف في نفس واحد
يوجه عيون جسده الى عالم الناسوت المناسب له ويوجه عيون نفسه الى
عالم الملك من الارض الى السماء ويوجه بالله عيون قلبه الى الملكوت بالله
فيحيط لما قصد بالله ويوجه عيون روحه الى الجبروت ويوجه عيون
أسراره الى اللاهوت وعيون أخفاه الى الهاهوت فيشاهد بالله جميع
الحقائق صاحياً فانياً حياً ميتاً مصطلياً مائزاً عاشقاً سالياً تائقاً محباً محبوباً مقتولاً
مفصولاً موصولاً مفروقاً آنساً بربه هائباً متصفاً بصفات المقرين لا تناضب
أحواله لتلونه مع المراتب كلها زاهداً راغباً فهذه حالة سيد المرسلين
وخلفائه « وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون » ليعرفون فالعبادة
المتقنة هي عين معرفة الله فلا تن (الم تر) الم تعلم بما نخبرك به عالم هو
عندك كالمشاهدة لما ثبت لك من كمال البصيرة وبما أودعناه فيك من المعاني
المنيرة الم ينته عالمك الذي يضاهي العيان في الايقان فالاستفهام لتقرير الذي

والتعجب الم ينته عليكم الى الذي قابله الله بالجود والاحسان وقابل مولاه
بالكفر وهو كالدليل لقوله « والذين كفروا اولياؤهم الطاغوت »
فالشیطان طاغوت النمرود ونمرود طاغوت غيره مما عدا ابراهيم واتباعه
(الى الذي حاج ابراهيم) وهو نمرود محاجة باطلة داحضة من كل
وجه وهو ابن كذمان وهو أول من تجبر وادعى الربوبية ووضع التاج
على رأسه (أن) لان (آتاه الله الملك) فطغى وإنما حاججه على وجه البطر
والاشر والكبر والعتوقيل ملك الارض أربعة مومنان سايمان بن داود
ودو القرنين وكافران نمرود وبختنصر وفيه حجة على المعتزلة المانعين أن
يعطي الله الملك للكافر [قلت] لعلهم قصدوا ادباً فقط فله أولوا الملك
بالمال والقوة الذين يتسلط بهما على المومنين وغيرهم لا الملك الحقيقي فإن
المعتزلة يقولون بوجوب الاصلاح على الله فإيتى الملك تسليط على عباده وهو
ليس بأصلح ولا بصالح [قلت] لعلهم قصدوا بالاصلاح كة « كتب
وبكم على نفسه الرحمة » فإن المسلمين قاطبة أجمعوا على علم إنما هو لله
فقط فالعقل عند المعتزلة يدرك جهة الحكم قبل وصول الخطاب والتكليف
لما طبع عليه العقل السليم من استقباح الظلم ولو الصبيان يستقبحون الظلم
والفساد فيقول صبي هذا حرام عليك ثم بعد إدراك الحكم لا يحكم فإنه
محكوم عليه مفعول مغلوب حتى يحكم الله فالعقل عاينه إنما يدرك جهة
الحكم لا الحكم وأيضاً فالادراك ليس بحكم فلا يتصور في واحد من المعتزلة
ولا من غيرهم أن يعتقد أن العقل يحكم على الله ويقبده ويحججه « لا يسئل

عما يفعل وهم يسئلون « فلمعلمهم قصدوا ما بيناه وإلا فلا يمكن أن يخطر
 في قلب أهل لا إله إلا الله أن الله يقيده العقل ويحججه فتعالى الله عنه
 فهذا وجه العذر لا غير وإلا فالحق الذي لا غبار عليه ولا شبهة مذهب
 الجمهور فعليك به فإنه سنة نبوية فما خرج عن السنة من شبه أهل العقول
 رددها بالسنة إلى السنة قلنا جواباً لما هابته المعتزلة إنما ملكه الملك امتحاناً له
 ولعباده فإن آتاه الله الملك مثاله عاداني فلان لأنني أحسنت إليه أعني عكس
 القضية فالاحسان يناسب الشكر وكانت الحاجة لما كسر إبراهيم
 الأصنام وأخرج من سجن نمرود يحرقه فقال له من ربك فقال (ربي
 الذي يحيي ويميت) فالخلق عاجزون عن الأحياء أو بعد خروجه من النار
 فإن نمرود كما ذكرنا يبيع للناس الطعام لمسغبة فمن جاءه قال له من ربك
 فمن قال له أنت باع له وإلا منعه فجاءه إبراهيم فقال له من ربك فقال ربي
 الذي يحيي ويميت فقال (أنا حيي واميت) أجاب إبراهيم ^{قلنا} بالأحياء
 والاماتة فإن الله لا يعرف إلا بصفاته التي يعجز البشر عنها = ^{قال} 
 فالأحياء خلق الحياة والموت في الأجساد فهذا لا بد أن يستند
 إلى قادر مختار خبير بأجزاء الحيوانات وأشكاله بصير بأعضائه والأمر
 كما ذكره الله « ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين ، هو الذي خلقكم
 من تراب ، ألم نخلقكم من ماء مهين » فإما رآه إبراهيم غنياً جاهلاً لا يفهم
 خطاباً ولا يحسن جواباً [قلت] فهو ملك لكن استظهر الجهل واستتر به
 لأنه لم يعرف حججاً بل هو ذاهية الملوك عقلاً فلدهائه قصد إبطال مارامه

ابراهيم على رؤوس الاشهاد اهانة له وان ظهر له الحق فأتى برجلين
 مسجونين فقتل أحدهما واستبقى الآخر عناداً واطهاراً لقوته اخانة له وأنه
 قادر على ان يقتله فقال له انى أحييت هذا وقتلت هذا وهذا قوتي فإن
 كنت نبياً مقرباً عند ربك فافعل ما فعلت بأن تميت هذا وتحيي هذا القاتل
 فاجتمعت لابراهيم فيما رآه مفسدتان قتل الحي بالمعجزة وهو مكروه
 له لانه له عنه مندوحة وطلب الله ^{تعالى} ان تم اجله على يديه وقد اعابه
 ربه بتمام اجله والذي يحيي بالمعجزة من ^{تم} اجله وأيضا لم من اللعين
 الاعنات فانتقل له سياسة حريية الى معجزة أقرب منها لئلا يطمع
 المجلس به فإنه مع جبار عنيد يدعى الربوبية وقد غاب على أهل زمانهم
 التنجيم واما لو علم ابراهيم منه انه يدعى حجية ما قال من أنه يحيي ويميت
 حقيقة حرم عليه الانتقال من أسلوب الى أسلوب فإنه عجز وافحام لنفسه
 لكن علم أنه ما كرا لا طالب حق فمكره بالانتقال من حجة ظاهرة الى أظهر
 وأضعف منها فإن الاولى أقوى وادل على توحيد الله الذى اراد ان
 المفسرين أن ابراهيم لما رآه السقى الشبهة الباطلة على وجه الاعنات لا على
 وجه طلب الحق انتقل له الى آية اخرى [قات] فالشبهة لما ثبتت وجب
 على ابراهيم والعلماء القادرين على ابطالها ان ياتوا بما يبطالها فى الحين لئلا
 تكون أصلاً ثابتاً وان كانت ضعيفة باطلة لكن ان سكبت عنها صيرها للناس
 فإنه لما طعن فى الدليل الاول بالشبهة وجب عليه ابطالها فكيف يليق
 بالامام ان يثبت شبهة مع ان فى تركها إيهاماً وإخفاً له فى نظر الضعفاء

وان سلمنا جواز الانتقال من دايمل لآخر لكن لما هو اوضح فالاول
اوضح من الثاني المنتقل اليه فإن الاستدلال بالاماتة والاحياء أدل دليل
على وحدانية الله تعالى من طلوع الشمس في مغربها فإن جنس الاحياء
لا قدرة للبشر عليه واما تحريك الاجسام فللخلق قدرة عليه في العادة
وايضاً دلالة الاحياء والاماتة على الحاجة الى المؤثر القادر لكون حركة
الافلاك على نهج واحد وايضاً ان نمرود لما لم يستحي من معارضة الاحياء
والاماتة الصادرين عن الله بالقتل والتخليفة فكيف يومن عند استدلال
ابراهيم بطلوع الشمس ان يقول بل طلوع الشمس من المشرق مني فإن
كنت نبياً كما زعمت فقل لا لك يطلعها من المغرب فلو ورد السؤال
كذلك لوجب على ابراهيم ان يعجزه بما طلب من إشراقها من مغربها وقد
علم ان افساد سؤاله ودعواه اسهل من بطلان ما ادعاه من التزام طلوع
الشمس في غير محلها فأى شيء حمل ابراهيم على ترك جوابه عن السؤال
الركيك والتزام الانقطاع واعترف بالحاجة الى الانتقال وتمسك بدليل لا
يمكن تمشيطه إلا باطلاع الشمس من المغرب ولما رأى المحققون ثبوت هذه
الاعتراضات سلكوا مسلكاً آخر وهو ان نمرود قال له ادعى الاحياء
والاماتة ابتداءً أم بواسطة الاسباب اما الاول فلا سبيل اليه واما الثاني
فنظير لأو قريب منه حاصل للبشر فإن الجماع يفضي للولد بتوسط الاسباب
وتناول السم يفضي الى الموت فأجاب ابراهيم بانياً على مذهبهم الفاسد
لانهم اصحاب تنجيم بأن الاحياء والاماتة وان حصلوا بواسطة حركات

الافلاك لكن الحركات والاتصالات لا بد لها من فاعل ومدبر وليس ذلك
 في طوق البشر فإنه لا قدرة له على الفلكيات فلا يكون عليه الابتجريك
 رب الارض والسموات [قلت] فلما رآه ابراهيم عاجزاً ولم يقصد الا تلبيساً
 انتقل فلو رآه تمكنت الشبهة في عقله لوجب ألا ينتقل حتى يفاق بحجته
 (قال ابراهيم) إذا وصلت الى العناد كهذا وقصدت تلبيساً لا طاملاً للحق (ف)
 اقول لك (إن الله يأتي بالشمس من المشرق) تجريكا قصرياً حسبما تقتضيه
 مشيئته (فات بها من المغرب) ان كنت صادقاً انك رب تسييراً طبيعياً فإنه
 أهون إن كنت إلهاً قادراً على ما يقدر عليه الاله الحق وانتقل ابراهيم مضرباً
 عن إبطال حجته وظهر له انه من باب تحصيل الحاصل فإنه يعلم كل احد
 انه ليس احياناً ولا اماتة وإنما هي حجة سفسطة واثني بمثل لا يجد فيه
 تمويهاً وتلبيساً على قومه فهو عدول من مثال الى مثال آخر وليس انتقالاً
 من دليل الى دليل فإنه غير محمود في باب المناظرة وفيه داليل على ان
 الشمس لا بد ان تشرق من المغرب علامة لقرب الساعة كالروح تخرج
 من حيث قبضت آية لطلوع الروح من ابدانها (فبهت الذي كفر) تحير
 ودهش وانقطعت حجته وصار مبهوراً دهشاً وصرف الله الكافر من
 ان يقول فات بها انت إن كنت مقرباً عند إلهك إظهاراً لحجة ابراهيم او
 خاف ان يأتي بها بإذن من الله كما خاف ان يحيي ويميت بالله فيفتضح في
 وسط قومه كما افتضح بالنار التي صارت له برداً وسلاماً فإنها زادت
 لابراهيم عزاً وذلاً للاميين حتى قالت له امرأته اني اتزوج بابراهيم فإنه

غالب لمكرك (والله لا يهدي) لا يرشد الى الحجة البينة الحقية القاطعة
كل شبهة ولا يريد (القوم الظالمين) بتعريض نفوسهم الى العذاب المخلد
بسبب اعراضهم عن الله وانبيائه وبالكفر الى محجة الاحتجاج ولا يخلق
الله في من علم كفره الهداية لانوار الحجج فلذلك يختارون فعل الضلال
ولا يهدي طريق الجنة في الله للقوم الظالمين فإيا تبين الحق لمروذ بسبب
أنوار حجج ابراهيم وجاحد وعاند ربه وسجن ابراهيم لتحريقه بالنار
بعد هذه القضية فخارب ابراهيم ظاهراً من غير جهل بل على بينة من ربه
فقارت فيه الكلمة السابقة فيه فرمى ابراهيم في النار إيمانه له بعد ان
علم قربه من ربه فاختبر الله نبيه على يديه فنصره الله بالحجج والبراهين
والمعجزات وخلصه الله من سجنه وناراه واعظم امر نبيه وتبين الحق
لكل احد فخاف منه اللعين فأمره بالخروج عنه فجمع الجبار جموعه
فأرسل الله اليه اضعف الخلق البعوض فطالعت الشمس ولم يروها بالبعوض
فأكلت شحومهم وشربت دماءهم حتى لم يبق إلا العظام ونمرود كما هو لم
يصبه شيء فبعث الله بعوضة ودخلت في منخر لا فمكت اربعمئة سنة يضرب
رأسه بالمطارق وأرحم الناس اليه من لطمه بيديه في رأسه تجبر اربعمئة
سنة وعذب في الدنيا اربعمئة سنة ثم أماته الله وهو الذي بنى الصرح الطويل
ليصعد الى السماء منه ليقاتل أهلها فأرسل الله عليه الريح فهدمته وستاق
قصبة في سورة غافر فالانسان عند فساد جوهره يطالب المالك والعاو على
السفليات والعلويات ويريه عدم توفيق الله الذي هو الشيطان المعنوي

إلى أن يدعى الملك الحقيقي وينازع الحق سبحانه تعالى بسبب رؤية نفسه غنياً «إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى» كلما كمل استغناؤه في زعمه استكمل طغياناً وإذا وفقه الله قامت فيه استعدادات طلب الكمالات فيريه النبي أو نائبه حتى يوصله إلى تمام الذل والافتقار وخال فنائه عن رؤية كل موجود مع وجوده الحق تعالى فيفني كل موجود في وجود الموجود ليكون مفقوداً عن وجوده موجوداً بموجده تعالى فعلى العاقل أن لا يغتر بالمال والمنال بل يرجع إلى الله الكبير المتعال ففرحك بشيء من الدنيا دليل على بعدك من الله وسكونك إلى ما في يديك دليل على قلة ثقتك بالله ورجوعك إلى الناس في حال الشدة دليل على أنك لم تعرف الله اللهم اجعلنا من الذين طال عمرهم وحسن عملهم وقصر أملهم وكمل عقلهم (أو) رأيت (كالذي مر على قرية) عطف على المعنى وأتى بآلة تشبيه لكثرة من ينكر الأحياء والاماتة والجاهل بكيفيته أكثر من أن يحصى بخلاف مدعى الربوبية فإنه قل ففسر مجاهد وأكثر المعتزلة المار بكافر شك في قدرة الله بدليل إتيانه في نسق أشق الخلق نمروذ فنمروذ وصل إلى نهاية الاستكبار فأذله الله والشاك المار وصل نهاية الكفر بسبب الشك في قدرة الله واخذ كفره من قوله أني يحيي ثم قال فلا تبين له وكذلك وأعلم أن الله على كل شيء قدير وأكثر المفسرين أنه مسلم قال قتادة وعكرمة والضحاك والسدي عزير وقال عطية عن ابن عباس هو أرميا فاختلفوا في أرميا أقيال هو الخضر رجل من سبط هارون ابن عمران

وبه قال محمد بن اسحاق وقال وهب بن منبه إن ارميا هو النبي الذي بعثه الله عند ما خرب بختنصر بيت المقدس وأحرق التوراة وقتل بني اسرائيل حتى أفناهم تسليطاً من الله لما ظلموا فأمر جيوشه أن يملئوا بيت المقدس تراباً حتى يصير كدية كل واحد يلائم ترسه ويكبه فيه فجمع بني اسرائيل بفناء المقدس كبيرهم وصغيرهم فاختر منهم سبعين ألف صبي فقتلهم بين الملوك الذين كانوا معه فجاء لكل واحد أربعة وفرق بني اسرائيل ثلاث فرق قتل ثلثاً وسبى ثلثاً وأقر ثلثاً بالشام فقبل القرية بيت المقدس وقيل هي التي خرج منها الاوف وقيل غير ذلك وحببتهم أنه قال أني يعني في أي وقت يبعث الله هؤلاء أو في أي مكان فإنه علم بالبعث وإنما تعجب في الامر هل قرب أم بعد وهل ترد هذه القرية قرية سكنى أم لا وإنما فيه استعلام ربه لا غير والاستبعاد إنما هو في القرية فقط وقد شرفه بالتكلم كم لبثت وانظر ولنجعلك وفي نفس قصة اعادته إكرام له قال ابن عباس غزى بختنصر بني اسرائيل فسيبهم ومنهم عزيز وهو اكبر علمائهم فجاء بهم الى بابل فدخل عزيز القرية ونزل تحت ظل شجرة وربط حمالة وطاف في القرية فلم ير فيها أحداً فعجب من ذلك وقال أني يحبي من اين يتوقع عمارتها على سبيل اطراد العادة لا على الشك في القدرة فأكل من ثمارها تيناً وعنباً وشرب من عصيرها ونام فأما الله مائة عام وهو شاب واعمى عنه حتى لا يراه الناس ولا السباع فأحياله بعد المائة فناداه يا عزيز كم لبثت قال لبثت يوماً او بعض يوم قال بل لبثت مائة عام فانظر الى

طعامك من التين والعنب وشرابك من العصير لم يتغير وانظر الى حمارك
فنظر فإذا هو أعظم تلوح وقد تفرقت أوصاله فسمع صوتاً أيتها العظام
البالية اني جاعل فيك روحاً فانضم بعض اجزاء العظام وكلها الى بعض
ثم التصق كل عضو بما يليق به ثم انبسط اللحم والجلد عليه ثم انبت
الشعور ثم نفخ فيه الروح ثم قام الحمار وهو ينظر الى كيفية فعل الله
تعالى فنهق فقال عزيز عليه السلام «أعلم» اجدد العلم في كل نفس «أن
الله على كل شيء قدير» فدخل بيت المقدس فسمع الناس يقولون حدثنا
آباؤنا أن عزيزاً أماته الله ببايبل فلما أتاهم بعد مائة عام جدد لهم التوراة
وأملأها عليهم من خرم قلبه ولم يخرم منها حرفاً وكانت التوراة قد دفنت
في موضع فأخرجت وعورضت بما أملاها عليهم فوجدوه مماثلاً فاعظموا
فقالوا عزيز بن الله [قلت] لم يرد نص قاطع من الله على أسمائهم ولا على
قربتهم لعدم تعلق التكليف بمعرفة الاعيان والاشخاص والازمان والامكان
وإنما حكمة الآية التعجيب وإثبات قلوب اهل الايمان ليطمئن قلوبهم
واعجاز اليهود الذين تحققوا بأن محمداً وقومه اميون وانزلهم بما تحققت به
واثبتوه في كتبهم وعلموه ليكون دليلاً على انه نبي لا عالم بالكتب
القديمة (فأماته الله مائة عام ثم بعثه) بعثت الناقة اقمته من موضعها وعبر
ببعثه تبديناً انه بعثه عاقلاً مومنّاً كما كان عليه قادراً على إلقاء الحجج فلو
قال احياء لم يفده (قال) الله جواب لسؤال ما اذا كان بعده (كم) يوماً او
وقتاً (قال لبثت) مكثت (يوماً او بعض يوم قال) الحق تعالى (بل)

٢٠٥
٢٠٤
أكثر (لبثت مائة عام فانظر الى طعامك وشرابك لم يتغير
(وانظر الى حمارك) كيف نخرت عظامه (و) فعلنا ذلك (لنجعلك آية
للناس وانظر الى العظام كيف ننشرها ثم نكسوها لحماً) قرأ نافع وابن
كثير وابو عمر بالراء والباقون بالزاي نرفعها نشزه رفعه نشره بعثه (فلما
تبين له) الامر وهو كيفية الاحياء التي تعجب منها عياناً (قال اعلم ان الله
على كل شيء قدير) لا يستعصى عليه امر من الامور قد جددت العلم بالعيان
الذي اعلمه بالايقان والبرهان: لو كشف الحجاب ما ازددت يقيناً. وإنما
زاده الله علماً آخر وهو معاينة البصر واما البصيرة فعلى يقين دائماً والله
اعلم بكتابته (و) اذكر (اذ قال ابراهيم رب اني كيف تحيي الموتى) بصرني
كيفية احيائك الموتى بأن تحييها وانا انظر عياناً ليجتمع العلم القلبي مع
العلم البصري وشرفه الله بحق اليقين قبله ثم اراد حتى نظر بعيني رأسه
منهومان لا يشبعان طالب علم وطالب مال. فعلم اليقين ما استفاد من
الاخبار وعين اليقين معاينة بالبصر «لترونها عين اليقين» فلما اغرقوا
فيها وشاهدوها بلا كيف لعظم الامر قال «فنزل من حميم وتصلية جحيم
إن هذا هو حق اليقين» وسبب سؤال ابراهيم عن سر القدر أنه لما قال
اللعين اني احيي واميت قال ابراهيم ليس ذاك الاحياء ادخال الروح في
الجسد والاماتة إخراج الروح من الجسد بلا جرح وقتل قال له أربك
يقدر عليه قال له نعم قال عاينته فانتقل ابراهيم او قال له احيه أنت بقدره
ربك فانتقل من مثال الى مثال لا من دليل الى دليل وهذا اظهر ممياً

فسروا به من انه مر على جيفة قرب البحر تاكل منها الطيور والسباع
اذا رجع عنها البحر فاستعظم وطلب ربه ان يريه كيفية جمعها من بطون
السباع فإنه فيه شيء روي ان نمرود قال له قل لربك يحيي وإلا قتلتك
فسأل الله ذلك لتتكشف هذه المسئلة عند نمرود وقومه ويزول الانكار
عن قلوبهم فاما طلب سر القدر والفرض من ادراكه قل عيشه لشدة صولته
معاينة سر القدر وإن كان يصل اليه اهل الاحوال من اهل الفناء من اولياء
هذه الامة في حال فنائهم عن الاكوان لكن عند قرب موته فإن من ذاقه
يشاهد ملك الموت في كل حي ويعاينه من المحتضرين ويعاين كيفية رزق
الله العباد وتبطل عنده حكمة الاسباب لمشاهدة عين فعل الله باعانة الله
له بعبودته تعالى فينظر بعين ربه ويبطل نسبة الفعل الى الاسباب فيرى
يد الحق في يد كل مومن مبايعة ويرى يد كافر منفصمة من يد الحق
جاحدة ويرى نجس الامعاء فيعصف المأكول والمشروب فيسمع كلام
الحقائق كلها فلا يقدر على إخراج بول ولا على إمساكه لرؤية الحقائق من
ربه فانفتحت قوته بسيوف المعاينة فيسمع الطعام في بطنه يخاطبه بأن
طاهر قبل صحبته فنجسته صحبته ساعة وغيرته بذنوبه ويسمع من الغائط
عرفاً نعوذ بالله نجستنا وتنجسنا الى آخر أفعال الله فيعظم عليه الامر حتى
يموت وهو سر منع الله ابراهيم منه فإنه خليفة نبي قصد بقاؤه وصحوده لا
فناؤه وقد حجب الله منه سيد المرسلين فلو اعطيه ما قدر ان يباشر
زوجه ولا غيرها فالمقام هذا الضعفاء اهل الاحوال لا الكمال اهل التمكين

كأبراهيم فلما اطلع الله موسى على مرتبة هذه الامة قال اللهم اجعلني من
امة محمد وقد كان منها فله طلبها لكن علا فيها مقامه فنبه « فيخذ ما آتيتك
وكن من الشاكرين » لمقام رسالتك فإنك منهم في باطن الامر لكن توجه
بتمامك الى مقام التبليغ ناسباً الرسالة اليك فإنك رسول كريم فلما طالب
ابراهيم مقام اهل الاحوال من هذه الامة وان كان منها نبهه الحق الى
مقامه التمكن الذي لا يثبت فيه حال من الاحوال فالاحوال ليل
والتمكن إشراق فأتى يبقى ليل مع اشراق شمس المعاينة وهو (قال او لم
تومن) تصدق بمقامك الاعلى عن مراتب اهل الاحوال من أولياءي
فأنت في مقام مكين وأنت خليلي اطلعتك على الحقائق كلها سمعاً وإلهاماً
ومكاشفة ومعاينة ومراقبة فلا ينبغي لشاك ان يتنزل لمرتبة صبيان اهل
الاحوال الذين امنهم واسوقهم إلي بأسرار الاقدار مالمالكبراء والشهوات
(قال) ابراهيم (بلى) آمنت تمامه بك غير شك ولا ظان ولا واهم بل
علمت بك بأنك أرسلتني واعظمت وان الفاعل من حيث هو أنت فقط
ولكن سألتك ياربي ليصير الامر الى طمانينة قلبي بزيادة الايمان « وقل
رب زدني علماً » رب زدني فيك تحيراً « وأن الى ربك المنتهى » والقرب
منك فأزداد حجة على قومي فإنني رسولك احتاج الى زيادة منك أبداً
فإنك أرسلتني الى داهية عقل يدعى الربوبية وانه يحبي ويميت فأرجوا
من فضلك أن تبين لي طرق الاحتجاج ظاهراً وباطناً فالباطن اتهمه بتمام
المقين فاحب ان تحلي ظاهري بتمام علم الظاهر المتعلق بظواهر الاشياء

حتى ابصره بعيني وأنت القادر على أن تجمع في بين علم اليقين وحق اليقين لاستمد من حقيقة حق اليقين البراهين لأمي فإنهم غرقى في بحار ظلمة التيه والحيرة والضلال وزادهم نمرود تحياراً بالسيف والقوة [قلت] فالإيمان لانهاية له ولذا قال له «اولم تومن» فأشار الى ما بقى من مراتب الايمان بكل شيء من احياء واماتة وخلة وكيفية الى آخر ما لا يحيط به ابراهيم حاله كما قال محمد صلى الله عليه وسلم في قضية اسرائه فعلمت علم الاولين والآخرين وقال في قضية الشفاعة فعلمني ربي كلمات ومنه تعلم أن العلم الذي ترتب عنه الايمان الكامل يقبل زيادة في الدنيا والآخرة أبداً واليه رمز «اولم تومن قال - ابراهيم - بلى» آمنت بأنك لا تدركك الابصار ولا البصائر إحاطة وان عليك لا يدرك كنهه لقدمه وحدوث العقل ولكن سألت علماً حادثاً وكيفية حادثة ليطمئن قلبي برؤية عيون أخفائي وخفائي وأسراري وروحي فتضم علوم بواطني ومعانيها في قلبي الذي قدسته وخلقته لنفسك وينشرح ويتسع حتى يكون اوسع الاشياء فلا يضيق بحقيقة ولا تضيق به فيجتمع فيه الحق مع الخلق وهو بيتك وسر ملكك وإنما اضفته لنفسى المضافة اليك حقيقة محبة في الانتساب اليك فأقول لك انت ربي ومالكى وأنا لك وانت لي باجتماع علوم قوة الذات والروح والاسرار في قلبي فلبوا طلقنا عنان القلم هنالما وسعته الاعمار ولا الكناياش لكن نرجع الى ما قالوا «ليطمئن قلبي» بنجاتي من القتل او بقوة حجتي وبرهاني وإنما عدلت عن غيرها بسبب جهل المستمع. ابن عباس وسعيد

ابن جبير والسدي اوحى اليه انى اتخذ بشراً خليلاً يعنى عيسى فقال
ابراهيم ما علامته قال يحيى الموتى بدعائه فقال ابراهيم لعلي انا هـ فطالب
« قال اولم تؤمن » بأنك خليلي « قال بلى ولكن ليطمئن قلبي » بأنني
خليلك الذى اشرت له علي وربما يقال لما جاء ملك الموت برسالة ابراهيم
طلب من ربه آية يستدل بها على انه ملك من ربه فيطمئن قلبه بأنه رسول
إلى قومه مخافة ان يرى شيطاناً او لعل انه اطمع في صفه أن الله يبعث
من اولاده نبياً يحيى الموتى باذن الله فطلبه فإنه ابوه او اراد ان يخصه
الله به في الدنيا فإن الله يري للخلائق ذلك في الآخرة او لعله قصد سماع
الكلام بلا واسطة وأما كونه شاكاً في الاحياء والاعادة فلا ينبغي ان
يعتقد فإنه نبي والشك كفر ومن كفر نبياً معصوماً فهو أولى بالكفر
وقوله « بلى » اعتراف بالايان وقوله « ليطمئن قلبي » كلام عارف طالب
لمزيد اليقين . لما نزلت هذه الآية قال بعض حديث عهد بالاسلام شك
ابراهيم ولم يشك نبياً فقال صلى الله عليه وسلم تواضعاً وتعليماً لامته الادب
مع الصفوة العليا: نحن احق بالشك منه يعنى لو يمكن فى المؤمن فضلا
عن النبي ان يشك لشككنا لكننا محال فى حق معصوم وعليه فلا
يمكن أن يشك كما لا يمكن ان نشك فى قدرة الله فإن من شك فى قدرة
شك فى نبوته وإيمانه فالمقصود بالسؤال أن يجيب بما اجاب به ليعلم السامعين
انه مؤمن بذلك وعارف به ولكن ليزيد قلبى يسكوناً بربى بضميمة علم
الضرورة مع علم الاستدلال وقد تعرض الخواطر للمستدل بخلاف المعاني

كلاه إن قلنا المقصود حصول الطمانينة في اعتقاد قدرة الله وإلا فلا اشكال
 البتة (فخذ اربعة من الطير) قلت لم يعينها القرآن ولا الحديث الصحيح
 قيل طاووس ونسر وغراب وديك . عن ابن عباس وعن مجاهد وابن
 جرير أخذ طاووساً وديكاً وغراباً وحمامة فخص الله الطير لقربه شبهاً
 بالانسان في الرأس والجناحين والرجلين وجمع فيه خواص الحيوانات
 (فصرهن) من صار يصور ومن صار يصير فضمهن (اليك) اولا لتأمل
 في حسن خلقهن ابتداءً تفكراً في مصنوعات ربك ولئلا تلتبس
 عليك بعد الاحياء ولا يتوهم انها غير تلك قيل امر بذبحها ونف
 ريشها ويقطعها ويفرق اجزاءها ويخاط ريشها ودماها ولحومها
 وان يمسك رؤوسها ثم يجمع اجزاءها على الجبال وهو قوله (ثم
 اجعل على كل جبل منهن جزءاً) . ابن عباس جزاها اربعة السدي وابن
 جريح سبعة اجزاء ووضعها على سبعة اجبال وأمسك رؤوسهن ثم دعاهن
 تعالين بإذن الله فانضمت الاجزاء الى أخواتها كالدماء والارياش وابراهيم
 ينظر حتى صارت جثثاً بغير رؤوس ثم أقبلن الى رؤوسهن سعياً فالتقى
 كل طائر برأسه (ثم ادعهن ياتينك سعياً) ساعيات مسرعات طيراناً أو
 مشياً ففعل فانضمت الى أجزائهن ورؤوسهن فتعجب ابراهيم [قلت] بل
 اضمحل العجب عند ابراهيم فسبب العجب خفاء الاسباب فابراهيم حاله
 معان لمسبب الاسباب فلا عجب عليه وزيف قول ابي مسلم قائل ان ما ذكره
 المفسرون باطل وانما امر الله ابراهيم أن يربي اربعة طيور ويعودها فإذا

عودها وصارت تأتمر بأمره بدليل « ثم ادعهن » اي الطيور لا الاجزاء
 بأن هذا الذي رامه لا يفيد مزية لابراهيم ولا لغيره فإن الكافر يعودهن
 ويدعوهن ياتينه سعيًا وأيضاً « على كل جبل منهن جزءاً » ادل دليل على
 بطلان ما رامه وإنما ذكرته خلافاً لعادتي اثلاً يغتر به وعليه فالبنية ليست
 شرطاً للحياة الاعادة فقط فإن حصول المقارنة لا يدل على وجوب المقارنة
 اما الانفكاك في بعض الاحوال فإنه يدل على ان المقارنة حيث حصصات
 ما كانت واجبة ولما دلت الآية على حصول فهم الاجزاء المتفرقة النداء
 حال تفرقها كان دليلاً قاطعاً على ان البنية ليست شرطاً للحياة (واعلم ان
 الله عزير حكيم) لا يعجز عما يريد وذو حكمة بالغة في ما اراد فليس بناء
 افعاله على الاسباب العادية لعجزه عن إيجادها بطريق آخر خارق للعادات
 بل لكونه متضمناً للحكم والمصالح فالله قادر على ان ينبت جملاً في رأس
 نخلة او في حجرة في ماء لكنه حكيم يخلق ويفعل على وجه مناسبة
 ومشكلة المسبب للسبب بنور المسبب تعالى وحوله وقوته فالحيب محمد
 صلى الله عليه وسلم اراه الله آياته ليلة الاسراء « لقد رآ من آيات ربه
 الكبرى » وطلب الخليل الرؤية لنفسه « ارنى » والحيب طالب لنفسه
 ولا تمتدأرنا فالله عزير من أن يدرك كنهه حكيم لا يطلع على
 أسرار (مثل الذين ينفقون أموالهم) يبذلون بطيب النفس (في سبيل الله)
 في طاعته تعالى (كمثل) زارع (حبة أنبت سبع سنابل في كل سنبلة مائة
 حبة) يعني علمت بأن المحي المميت العزيز الحكيم وعلمت بأن المالك وانست

العبد خلقتك لاظهر فيك أحكام ربوبيتي وقدرتي فاثيب فضلا واعاقب
عدلا فاعلم بعده انك ان انفقت في محبتي اضعف لك ما لا يعده حصر فالمثبت
هو الله لاغيره لكن لما كانت الحبة سببا أسند اليها الفعل مجازاً كما شوهد
في الذرة مثلاً والمقصود بالسبع الكثرة لان الاراضي المغلة تخرج اكثر
منه فأول التضعيف عشر الى ما لا نهاية له باعتبار علم مخلوق (والله يضاعف
لمن يشاء) بحسب الاخلاص بفضله على السبع مائة الى ما لا يعلمه الا الله على
حسب رتبته باخلاصه وادبه واجتهاده فبمثله تتضاعف الاعمال في مقادير
الثواب (والله واسع) لا يضيق عليه ما تفضل به على ابعاض عباده المحبوبين
(عليم) دائماً تعلق علمه ازلاً وابدأً بنيات المخلصين وغيرهم فلا تخفى عليه
احوال ومرتبات عباده ازلاً وابدأً وارشد هنا الى ما يتعلق بالاسباب
الدنيوية والاخرية فإنه تعالى لما اراد إخراج حقائق الممكنات حكم بحكم
واحد عليها كلها وهو ما كتب على الفلك كل من عمل عملاً واتقنه دار
له الفلك بسهمه وغلته خيراً وشرّاً للدنيا والآخرة ولكل رتبة قصدها
وعليه فمن زرع حبة جيدة في وقت جريان عادة الله بالانحلال في أرض جيدة
وسقاها وحافظها ونقاها مما يوهنها واتقن الحرث والعمل ابتداءً وانتهاءً
دار له الفلك إن أراد الله بغلة حرثه على حسب الاتقان وان لم يتقن بأن
زرع حبة فاسدة القلب وهو الرياء في الطاعات أو في أرض غير جيدة أو
لم يتعاهده بالحفظ والاصلاح واخرى ان لم يزرع شيئاً دار الفلك بسهم
وغلة غيره ولا حظ له في الفلك فإن الاسباب امور شرعية لا محل تركها

لاخذ أياً كان ثم بعده الاعتماد إنما هو على مسبب الاسباب تعالى فترك
الاسباب طعن في شريعة ربنا ومعصية له والاتكال على الاسباب مع
قطع النظر عن مسببها بالكسر كفر حقيقة أصل شريعة ربنا فالتوكل
الاعتماد على ما عند ربنا مع معانقة الاسباب الحلالية المشروعة فن ذكر كيفية
من أنواع الاذكار وقصد بها وجه ربنا فقط او مع ضخمة الرجاء من فضل
الرب لا من العمل فإن العمل لا يستلزم بذاته ثواباً كما ان الحرث لا يستلزم
حصاداً لكن لابد منه عبادة الله تعالى دار له الفلك بغلة عمله وهو محبة
ورضى ربه وحظوته بأدبه عند ربه وهو العارف المقرب المحبوب والمجذوب
الكامل وان ذكرها لطلب دنيا او رتبة ولائمة أو لفيض رزق او علم
او سر الى آخر مراتب أهل السلوك دار له الفلك بسهمه مما نواه وقصده
لا غير إن اتقن ولا نصيب له في مراتب المقربين بهذا العمل حتى يستأنف
عملاً آخر واخلص فيه وان عمل عملاً من أعمال أهل الاستكبار واثقته
بقصد الاستكبار والعتو على ربه وعلى عباده كنمروذ ومن دونه في
الاستكبار دار له الفلك بسهمه وغلته التي هي غضب ربه في دار عقابه
دنيا واخرى فلا تنفع فيه شفاعاة الشافعين من الانبياء وغيرهم ممن دونهم
من الملائكة والعلماء والمومنين فإن الشفاعاة إنما تقبل فيمن لم ينتن عمل
المخالفات بأن خائف امر الله بحسب استحواذ هواه عاينه مع الاعتراف
بأنه عبد ضعيف وان له رباً غالباً يقدر على العنو والتعذيب وانه ظالم
متعد حدود الله ويبيكي على ربه بسبب ندمه على ما فرط منه فهو التوبة

العباد تكدير وتعمير ومن الله الامتنان وإظهار الاحسان وتذكير فن
صنع صنعة فلينسها فالعرب تتمدح بترك المن وتدم به (ولا أذى) كأي
أعطيتك ولم تشكرني أو ذكر لمن لا يحبه أو يتناول عليه به وثم للتفاوت
وترك المن (لهم أجرهم) ثواب انفاقهم (عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم
يَحْزَنُونَ) على ما خلفوا في الدنيا. روي أن الحسن بن علي اشتبهى طعـاما
فباع قميص فاطمة بستة دراهم فطالبه سائل فأعطاهـا له ثم رجع فاشترى
ناقة بأجل وباعها من آخر فأراد أن يدفع الثمن الى بائعها فلم يجد فحكى
القضية الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أما السائل فريضان وأما البائع
فميكائل وأما المشتري فجبرائيل فزل «الذين ينفقون» وقيل نزلت والتي
قبلها في عبد الرحمن بن عوف وعثمان بن عفان رضي الله عنهما. جهز عثمان
غزوة تبوك بألف بعير واقتابها في سبيل الله وبألف دينار فرفع صلى الله
عليه وسلم يديه وقال ياربى رضيت عنه فارض عنه وأما عبد الرحمن فعنده
ثمانية آلاف فأقرض ربه أربعة آلاف وترك باقيها لعياله ونوائبه فقال له
صلى الله عليه وسلم: بارك الله فيما أمسكت وفي ما أعطيت. حيث لم يخطر
ببالها شيء من من والاذى فالآية عامة وان نزلت بخاص فالمن يشبه
بالنفـاق والاذى يشبه بالرياء. قال بعض لأجر للبان والوؤذى وعليه
وزر. وقال وهب لأجر ولا وزر. وقال بعض له اجر الصدقة وإنما منع
المضاعفة وعليه الوزر بالمن (قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها
أذى) كلام حسن ورد جميل على السائل فالمغفرة ان يستر عليه حالته وان

كان غنياً لا يعاتبه ولا يفضحه ويستتر خلته فالأذى تعيير ومن للسائل
فمن جمع بين نفع الفقراء واضراراً جرم الثواب الكامل (والله غني) عن
صدقات العباد وانما امر بها ليثيب عليها وليبأوها عباده (حاييم) دائماً
بتأخير العقوبة عن المان والموذي بصدقته (يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا
صدقاتكم بالمان والأذى) يعني ثوابها فتبطل بكل واحد منهما ولو انفرد
(ك) إبطال اجر نفقة (الذي ينفق ماله رثاء الناس) يري لهم ليروا نفقته
ليقولوا انه كريم سخي (ولا يؤمن بالله واليوم الآخر) وهو المنافق
والكافر معلى بكفرة (فمثلها) مثل حالته العجيبة (كمثل صفوان) وهو الحجر
الاملس استقر (عليه تراب) وهو مخزون في التراب لا يراه إلا من عامه
وهو مفرد لا يشئ ولا يجمع وقيل مفرده ترابه وفائدته أنه لو قال طلقها
عدد التراب لزمته واحدة على الاول وهو الاصح وثلاث على الثاني
(فأصابه وابل) مطر شديد (فتركه صليداً) املس لا غبار عليه (لا يقدر
على شيء مما كسبوا) لا ينتفعون لما فعلوا ولا ثواب له فالكافر كالصفوان
والنفاق الذي يتستر به كالتراب فالمر الحق الذي ازال التراب قال صلى
الله عليه وسلم إن اخوف ما أخاف على امتي الشرك الاصغر الرياء يقول
الله تعالى لهم يوم يحازي العباد بأعمالهم اذهبوا الى الدين كنتم تراءون
في الدنيا فانظروا هل تجدون عندهم جزاءً. اذا كان يوم القيامة ينزل إلى
العباد وكل امة جاثية وأول من يدعى له رجل جمع القرآن ورجل قتل
في سبيل الله ورجل كثير المال فيقول الله تعالى للقارئ الم اعلمك ما انزلت

على رسولى قال بلى قال فما ذا عملت فيما علمت قال كنت أقوم به آناء الليل
وآناء النهار فيقول الله تعالى كذبت وتقول الملائكة كذبت ويقول
الله بل أردت ان يقال فلان قارئى فقد قيل ويوتى بصاحب المال فيقول
الله ألم اوسع عليك حتى لم ادعك تحتاج الى احد قال بلى ياربى قال فماذا
عملت فيما آتيتك قال كنت أصل الرحم فأصدق فيقول الله كذبت
وتقول الملائكة كذبت فيقول الله بل أردت أن يقال فلان جواد وقد قيل
ويوتى بالذى قتل في سبيل الله فيقول الله له فيما ذا قتلت فيقول ياربى
امرت بالجهاد في سبيلك فقاتلت حتى قتلت فيقول الله كذبت وتقول الملائكة
كذبت ويقول الله بل أردت ان يقال فلان جريء وقد قيل ثم ضرب
رسول الله صلى الله عليه وسلم ركبتي فقال يا أبا هريرة أولئك الثلاثة
أول خلق الله تسعر بهم النار يوم القيامة [قلت] فالآية حجة للمعتزلة قالوا
هى صريح فى إبطال العمل والاحباط والتكفير ومذهبهم ان الاعمال
الصالحة توجب ثواباً بنفسها وان الكبائر تحبط ذلك الثواب وقل أهل
السنة والجماعة أهل الحق الذين يقفون عند الحديث الثواب فضل محض فيقول
الله لا تبطلوا ليس نهياً عن إبطال الثواب بعد حصوله بل النهي عن أن
يأتى بهذا العمل الباطل فإنه لا يثاب على عمل ولا يقبل إلا إذا قصد به وجه
الله تعبداً وطاعة وابتغاء ما عند الله من الفضل والرضوان وما تقدموا
لا نفيسكم من خير تجدوا عند الله هو خيراً واعظم أجراً، إن الله اشترى
من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة « فمن أخاص وقع على سنن

المبادلة التي وقعت بين العمل والثواب الذي وعده الله به المخلصين فإما
كان مراده وجه الله لم يبق وجه لله به على فقير ولا لاذيته فيقول له
خذنه بارك الله لك فيه فمن من أو آذاه اعرض عن المبادلة مع الله ومال
إلى جهة التبرع على الفقير من غير قصد وجه الله وأتى بعمله ابتداءً على
وجه البطلان فحرم من البذل الذي تفضل الله به على العامل المقرض لله
إذ لم يكن عمله على وجه الاقراض لله وهو عطاء باطل ولا يسمى قرضاً حسناً
فالحسن ما قصد به وجه الله (والله لا يهدي القوم الكافرين) وفيه تعريض
إلى أن المن والاذى من أفعال الكافرين وقد يراد بالمن الاحسان وهو صفة
الله وصفة رسوله « ولا تمنن تستكثر » وصفة المنفق على أولاده وعماله
بحيث لم يقصد إظهار الاصطناع وإنما قصد تعظيم النعمة وتربية عماله فإنه
علم بأن الله أوجب عليه الانفاق بالشرع أحب أم كره فهذا لا ينوي غالباً
التطاول على نفسه وعماله وإنما قصد التربية ليعرفوا قدر نعمة الله لئلا
يضيعوا الحقوق وإنما ذم أن قصد إظهار الاصطناع والترفع عنهم لولا أني
لكان كذا على وجه التعبير والاذية في المثل صفوان من منح مسائله
ومن ومنع نائله وضمن لما فيه من انكسار قلب الفقير ومن تنفير ذوى
الحاجة عن صدقته ومن عدم الاعتراف بأن النعمة نعمة الله وإن العباد
عباده وأن المعطي هو الله وإذا كان العبد في هذه الدرجة كان محروماً
عن مطالعة الاسباب الربانية الحقيقية وكان في درجة البهائم التي لا يترقى
نظرهن من المحسوس إلى المعقول ومن الآثار إلى المؤثرات وربما يحمل

عند الله كثرت او قلت (والله بما تعملون بصير) فيجازيكم به وفيه وعد
ووعيد (أيود احدكم ان تكون له جنة) بستان (من نخيل) جمع نخلة
كلها نفع كمثل المومن (وأعقاب) جمع عنب (تجري من تحتها الانهار له
فيها) في الجنة ثمر مع النخيل والعنب (من كل الثمرات) كل نوع من
انواع الاثمار والاشجار وخص ما خص لعموم نفعه (و) الحال انه (اصابه
الكبر) كبر سن فصار لا يقدر على الاكتساب (وله ذرية ضعفاء) بالصغر
لما ضعف هو بالكبر (فأصابها اعصار) ريح عاصف يطلع الى السماء كانها
عمود وهو الزوبعة وجمعه اعاصر والاعصار مذكر من بين سائر الارياح
(فيه) الاعصار (نار فاحترقت) فقدتها احوج ما كانت اليها وبقي هو
واولاده عجزة لا حيلة لهم وهو مثل ضربه الله لعمل المنافق والمراي
يقول عمله في حسنه كجنة منعمة يتنعم بها فإذا احتاجها في الآخرة فقدتها
كانها احترقت كذلك يبطل الله عمل المنافق والمراي في الآخرة حين
لا مغيث لهما ولا معين ولا توبة ولا إقالة والاستفهام بمعنى النفي (كذلك)
مثل هذا البيان (يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون) فيها فتعتبرون
ثم ذكر كيفية الانفاق (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات) جياذ (ما
كسبتم) من المال والتجارة والصناعة وفيه دليل على اباحة الكسب وانقسم
إلى طيب وخبيث قال صلى الله عليه وسلم إن اطيب ما اكل الرجل من
كسبه وإن ولده من كسبه ما أكل احد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من
عمل يده وكان داود عليه السلام لا يأكل الا من عمل يده [قلت] وقد

تقدمت أحكام الزكاة ومما رزقناهم ينفقون من طيبات ما (اخرجنا لكم من الارض) من الحبوب والثمار والمعادن (ولا تيمموا) تقصدوا (الخبث الرديء) (منه) المذكور (تنفقون) في الزكاة (ولستم بأخذيه) الخبيث (إلا أن تغمضوا فيه) تسامحوا فيه بالحياء مع الكراهة مجازاً إذا اغمض غض كانوا يتصدقون بحشف التمر فنهوا عنه فإن كان كل ماله رديئاً فلا بأس به (واعلموا أن الله غني) عن زكاتكم (حميد) يجازي المحسن افضل الجزاء وهو محمود على كل حال قال صلى الله عليه وسلم لا يكسب عبد مالا حراماً فيتصدق منه فيقبل منه فيبارك له فيه ولا يتركه خلف ظهره إلا كان زاده الى النار إن الله تعالى لا يحب السيء بالسيء ولكن يحب السيء بالحسن إن الخبيث لا يحب الخبيث ، ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فياكل منه إنسان أو طير أو بهيمة الا كانت له صدقة . فعلى العاقل ان يكثر من ذكر الله في الليل والنهار فأفضل انواع العبادات اكثرها ذكر الله (الشيطان يعدكم الفقر) الاخبار بما سيكون من خبر المخبر ويقال اوعده بالشرا إيعاداً ووعيداً ويستعمل في الشر كالخير « النار وعدها الله الذين كفروا » يعني يخوفكم بالفقر أمسيك مالك فإنك ان انفقت افتقرت (ويامركم بالفحشاء) بالخصلة الفحشاء وهي البخل فالعرب تسمى البخل فاحشاً (والله يعدكم مغفرة) في الانفاق لذنوبكم (منه وفضلاً) خلفاً زائداً عليه في الدنيا والاخرة ثواباً وفيه تكذيب للشيطان (والله واسع عليم) فلا يضيع اجركم (يوتى الحكمه من يشاء) العلم النافع المعمول به وهي مواعظ القرآن المبينة من

الله بينها ويوفق لها من يشاء من عبادة يوتيمها ايلا قال الضحاك في القرآن
مائة آية وتسع آية ناسخة ومنسوخة والفاء آية من حلال وحرام لا
يسمع المؤمنين تركهن حتى يتعلموهن وقال مجاهد الحكمة القرآن والعلم
والفقه (ومن يوت الحكمة فقد اوتي خيراً كثيراً) فسرت الحكمة في
القرآن بأربعة معان: مواعظ القرآن. الثاني الفهم « وآتيناه الحكم صبياً،
ولقد آتينا لقمان الحكمة » وثالثها النبوة « وآتاه الله الملك والحكمة »
ورابعها القرآن بما فيه والكل راجع الى العلم فانظر منصب العلم (وما
يذكر إلا اولوا الالباب) العقول الخالصة من الوهم والميل الى الهوى فمن
غلب عقله هواه انتفع والا فلا فمن اعطى القرآن اعطى خيراً كثيراً فلا
يتواضع للاغنياء لاجل غناهم واما التواضع لاجل اصلاحهم وتزكية
نفوسهم بسياسة الله فمأمور به وهو الحكمة وفي الحديث: القرآن غني لا
غنى بعده قال صلى الله عليه وسلم يمين الله ملائي لا يغنيها نفقة سحاء اليل
والنهار أرايتم ما انفق منذ خلق السماوات فإنه لا ينقص في يمينه وعرشه
على الماء ويده الاخرى القبض يرفع ويخفض. قلت فالمومن يتخلاق
بأخلاق الله ويجود على الفقراء ويدفع وسوسة الشيطان فيبد الله مفاتيح
الارزاق وهو المعطي على الاطلاق (وما) كل ما (أنفقتم من) أى نوع
(نفقة) فى حق او باطل سراً وعلانية قليلة وكثيرة (او نذرتهم) وهو
عقد الضمير على الشيء التزاماً من نذرتهم طاعة ومعصية (فإن الله يعلمها)
وأصله من الانذار من التخوينف ألا ينفى بحقوق الله فأندبر نفسه وهو

قسمان نذر اللجاج والغضب ونذر التبرر فالاول أن يمنع نفسه من الفعل
ويحثها عليه بطريق التزام قرينة أو ترك ان كملت فلاناً أو دخلت الدار
أو لم اخرج من البلد فله علي كذا من صوم أو غيره ثم ان حنث فقيده
ثلاثة اقوال ازوم الوفاء والثاني وهو الاصح عليه كفارة يمين والثالث
التخيير بين ان يفي او يكفر . وأما نذر التبرر فنوعان التزام قرينة في
مقابلة نعمة ان شفي مريض فعلي كذا أو ان رزقت ولداً مثلاً فإن حصل
وجب الوفاء قال صلى الله عليه وسلم من نذر أن يطعم الله فليطعمه . ونذر
التنجيز وهو التزام غير معاق بشيء علي ان افعل كذا فالأصح أنه يصح
ويلزم فلا يصح التزام معصية كنذر ذبح الولد او ذبح نفسه فلا يلزم شيء الا
التوبة منه ومن مثله وما روي فكفارته كفارة يمين فيحمول على نذر
اللجاج وأما ما وجب بالاصالة كالحبس فلا وجه ولا معنى لالتزامه وكذا
ان نذر ألا يشرب خمرأ كغيره مما نهى عنه لا معنى له ولا كفارة على الاصح
فالنذر في مندوب صحيح لازم كاعتكاف وفروض الكفایات وكالامر
بالمعروف وإن لم يلتزم فيه نذر مال ولا كثرة مشقة وأما المباح كالقيام والتقعود
فلا ينعقد نذره ومن اطلق كلامه علي نذر فكفارة يمين وقد تقدم في
أحكام اليمين (وما للظالمين من انصار) أعوان ينصرونهم من بأس الله (إن
تبذوا الصدقات فنعما هي) فنعم شيء ابدأوها من غير قصد رياء ولا سمعة
في المفروضة (وإن تخفوها) أي الصدقات الغير المفروضة تعطوها خفية
(وتوتوها الفقراء) ونص على الفقراء فيها لمظنة الالتباس (فهو خير لكم)

من الابداء وكل مقبول بنية صحيحة فإجهار الفرائض أفضل وإخفاء النوافل
أفضل سئل صلى الله عليه وسلم هل صدقة السر أفضل أم صدقة العلانية
فنزلت وفي الحديث صدقة السر تطفي غضب الرب (ونكفر عنكم من
سيئاتكم والله بما تعملون خبير) ترغيب في الاسرار لانه عالم بباطن الشيء
وظاهره قال صلى الله عليه وسلم: لا يقبل من مسمع ولا مرء ولا منان
أفضل الصدقة جهد مقل الى فقير في سر، ورجل تصدق بصدقة حتى
لا تعلم شماله ما تنفق يمينه. وفي حديث رباني: ان يتقرب الي المتقربون
بمثل ما افترضت عليهم ولا يزال العبد يتقرب الي بالنوافل حتى احببه
فاذا احببته كنت له سمعاً وبصراً ونسأناً ويداً فبي يسمع وبني يبصر وبني
ينطق وبني يبسط [قلبك] الشأن اخلاص العمل لله من علل الاغراض
الدنيوية والاخرية فإنها شرك ان الظلم لشرك عظيم « إن الشرك اظلم
عظيم » فالإخفاء إشارة الى تخليص النفس من حظوظها لتكون خالصة
لله فتكون وصاحبها في ظل الله قال صلى الله عليه وسلم: المرء يكون في
ظل صدقته يوم القيامة (ليس عليك) يانبيي وياكل مرشد من نوابه لم
ألزمك (هداهم) هدايتهم بحيث تجعل الناس مهديين فتمنعهم الصدقة
لتحوجهم الى الدخول في الاسلام طمعاً في الصدقة وانما عليك الارشاد
والحث على المحاسن والنهي عن القبايح كالمن والاذى وانفاق الخبيث
فالخطاب خاص قصد عمومهم كل اهل الاسلام (ولكن الله يهدي) هداية
خاصة موصلة الى المطلوب حتماً (من يشاء) هدايته فهدي التوفيق علي الله

وهدى البيان على الايمة وقيل لما كثر فقراء المسلمين نهى عن التصديق
عن المشركين ليضطرهم الى الدخول في الاسلام فنزلت وفيه ان صدقة
التطوع تجوز على المشركين وجوز ابو حنيفة صدقة الفرض عليهم ومنعها
غيره عليهم (وما تنفقوا من خير) فتوا به لانفسكم فلا تمنوا به على غيركم ولا
تودوهم بالتطاول عليهم فنفعه الديني لكم لا لغيركم من الفقراء حتى
تمنعوه ممن ليس من أهل الدين فلو أنفقت على شر خلق الله لكان لك ثواب
نفقتك (وما تنفقون إلا ابتغاء وجه الله) وليست نفقتكم لعله من العال بل
ابتغاء وجه فوجهه حاصل لكم في النفقة على كل من خلقه فلا تمنوا بها
ولا تنفقوا الخبيث مع وجود الجيد (وما تنفقوا من خير يوف اليكم)
ثوابكم أضعافاً مضاعفة فلا عذر لكم في أن ترغبوا عن انفاقه على احسن
الوجوه وأكملها (وانتم لا تظلمون) لا تنقصون شيئاً مما وعدكم ربكم (للفقراء
الذين احصروا في سبيل الله) حبسوا انفسهم على الجهاد نحو من اربع مائة
ليس لهم مسكن في المدينة ولا عشائر كانوا يسكنون صفة المسجد
يستغرقون اوقاتهم بالتعلم والعبادة ويخرجون في كل سرية وشهروا
بأصحاب الصفة فحث الله عليهم الناس فكان من عنده فضل اتاهم بها إذا
امسى (لا يستطيعون ضرباً في الارض) سافراً للتجارة والمعاش لحبسهم
انفسهم على الجهاد فالصفة سقيفة في المسجد يتعاهدون القرآن ويرضخون
النوى بالنهار فقال لهم صلى الله عليه وسلم: ابشروا يا اصحاب الصفة فمن اتى
الله من امتي علي النعب الذي انتم عليه راضياً بما فيه فإنني من رفقائي

(يحسبهم الجاهل) بأحوالهم من تمام الفقر (اغنياء من التعفف) عن السؤال
والتشكي بأمر الفقر قرأ عاصم وابن عامر وحزمة بفتح السين والباقون
بكسرهما (تعرفهم) أيها المخاطب (بسيماهم) علامتهم من التخشع والتواضع
وصفة الوجوه وراثثة الحالة (لا يسئلون الناس إلخافاً) لا يسئلون الناس
أصلاً فيقع منهم إلخاح على الطلب وإلخاح شدة الملازمة حتى يعطي
من قوهم لحفي من فضل لحافه قال صلى الله عليه وسلم: إن الله يحب الحي
الحليم المتعفف وينفض البذي السئال المالحف، لأن يأخذ أحدكم حبله
فيذهب فيأتي بحزمة حطب على ظهره فيكف بها وجهه خير له من أن
يسئل الناس أشياءهم أعطوه أو منعوه، من سأل وله ما يغنيه جاء يوم القيامة
ومسأله في وجهه خدوش خمسون درهما أو قيمتها (وما تنفقوا من خير
فإن الله به عليم) ترغيب للانفاق (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار
سراً وعلانية) يعمون الاوقات والاحوال بالصدقة لحرصهم على الخير
نزلت في أبي بكر تصدق بأربعين ألف دينار عشرة بالليل وعشرة بالنهار
وعشرة بالسرة وعلانية وفي علي بن أبي طالب كرم الله وجهه لا
يملك إلا أربعة دراهم وقته فتصدق بدرهم ليلاً وبدرهم نهاراً وبدرهم سراً
وبدرهم جهراً وقيل في الذين يربطون الخيل للجهاد قال صلى الله عليه وسلم:
من احتبس فرساً في سبيل الله إيماناً بالله وتصديقاً بوعده فإن شبعه وريه
وروثه وبوله في ميزانه يوم القيامة (فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم
ولا هم يحزنون) من محبوب فات [قلت] طائفة من السبادات اختاروا

حرفتي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لي حُرَّتَانِ الفقر والجهد قامت الفقر
 حالة في القلب لا غير وهي افتقار القلب وتجرد مما سوى ربه بالاقبال
 على ربه وبالاخبار عن لوازم نفسه فإنه لها يرزقها ما أراد كيف أراد بحيث
 لا يهتم بنفسه وهي تحرره من ربة الاغيار والاكدار وعكوفه في حضرة
 قدس ربه أبد الآبدين متلذذاً بصفة افتقاره لربه وإن ملك الملايين فلا
 يكون الفقر بخلو اليدين وترك التكسب فالجهد أعظم أنواع الكسب
 وقد ادرك فقراء الصحابة بالجهد ما لم تدركه الملوك فأمسكوا وأنفقوا
 مع تعلق قلوبهم بربهم . فالقوي خير من السوم من الضعيف فإنه
 ينفع في الازبات بقوة اشارته وعقله وإيمانه وماله فالدنيا والآخرة نعمة الله
 نستعين بها ونقف بها بين يدي ربنا في أنفاس الابدقلا نستغني عن نعم الله
 فالممنوع الانتهاء بها والانعطاع بها عن الله كمن أعطاه السلطان مالا وفرساً
 وسلاحاً فأطعته وانقلب يعين على السلطان ويحاربه ويحارب جيوشه
 وعساكره بما أمده به السلطان للاستعانة به على طاعته وخدمته وأما ان صرفه
 فيما امر به وحرضه عليه فهو نائب عن السلطان فقط ويقرب ذلك من حضرته
 فافهم بالله تعن فطريقة أبي ذر حُسنة وطريقة عثمان احسن والخلفاء احسن وهي
 حالة عليها آخره صلى الله عليه وسلم ادخر قوت سنته وينفق على عائشة
 قوت يومها الغني قلبها ورضاها وزهدها وينفق عمن توسط من ازواجه
 قوت شهر وينفق على المرتبة الثالثة قوت سنتها وترك من أمواله صدقات
 كثيرة وخيلا وغنا وأنواع السلاح والدواب والكل محسوب في سيرته

صلى الله عليه وسلم فالدرع المرونة تشريع وبين جواز معاملة ذمى
وجوز بيع الآجال بالرهن وبغيره وانه مما لا يقدح في المرونة وهو صلى
الله عليه وسلم ملك ما لم يملكه غيره وأعتق ما لم يعتقه غيره وأقرض ما لم
يقرضه غيره وأكرم بما لم يكرم به عنه فالفقر الى الله هو الفقر والغنى
الغنى بالله عن غيره ولا عبرة بالدنيا ولا بالآخرة فإنها وما فيها نعم ربنا
لا نستغني عنها نفساً واحداً لكمال اضطرارنا الى الله لكن إحواج من الله
الى الله فإذا لم ترع إلا ربك استوت عندك الأزمان والامكنة والنعم
من حيث هي فنيت أو خلدت فالمتعلق به هو ربنا فالرسول مشرع كل
واحد يذكر له سر حالته ويدين له ما أكرمه الله به ليتطمن نفسه ففضل
الاغنياء من اهل الوفر لا تصله الفقراء من الاموال وفضل الفقراء من
المال لا تصله الاغنياء بالاموال فالحقائق لا تتبدل ولا تشتغل بغير ربك
أبداً فإن ابتداء الامر ونهايته تتعلق بالله وهو التصوف لازائد فالمتصوف
من صافى ربه فى الآداب فى معاملته ومعاملة خلقه والصوفي من صافاه
الله لنفسه « واصطنعتك لنفسى » لطاعتي وخدمتي ونفع عبيدي . فالولاية
عندنا انما نعتبرها فيمن ترك نفسه وزهد فيها وأقنى مرادها فى مراد
ربها واشتغل بنفع الناس وكل خلق من خلائقه بما طوقه الله به بأنواع
التعظيم لله ولنعمه وخلقته تبعاً لمرضات ربه وبأنواع الالهانة لمن امر الله
بأهانتها لوجه ربه لا لغرض نفسه فجهاد كل احد ان ينفق فى رضى ربه
خاصية خلقها الله فيه ولا يتعدها لغيرها فإنه ظلم فجهاد المرأة حسن

التبعل وجهاد المريض حسن الصبر والعبادة والادب وجهاد الفطين
حسن التعلم والتعليم وجهاد البليد حسن العبادة والانقطاع الى التسبيح
والتقديس فإنه لا يأتي منه شيء في سوق الامامة للناس وجهاد الحداد اتقان
صناعته بعدم الغش فيها وقس فالذي لا يحسن الفرو والكرو ضيف عن نفسه ضرره
في الجهاد أكثر للمسلمين فإن ام مكتوم مثلاً لا يرى عدواً في جهاده الاذان
والسياسة وإلقاء الرأي والتدبير وترقيق القلوب والتجريض على الجهاد
فالتكسب مأمور به ولا تتشرف الا بالمأمور به « فإذا قضيت الصلاة
فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله » العلم بلا عمل كبيت بلا
سقف والسلطان بلا عدل كبير بلا ماء والغني بلا سخاوة كسحاب بلا
مطر والشباب بلا توبة كشجر بلا ثمر والفقر بلا صبر كقنديل بلا ضياء
والنساء بلا حياء كطعام بلا ماع . فلما ذكر ما ينقص المال ظاهراً وهو
مأمور به ويزيد في المال بركة باطنية اتبعه بما يزيد المال ظاهراً وهو
منهي وينقص المال باطناً وهو الربى (الدين ياكلون الربى) ياخذونه وهو
الزيادة لغة وشرعاً عقد على معاوضة مخصوصة غير معلوم التماثل في
معيار الشرع حالة العقد او مع تاخير في البدلين او احدهما وهو ثلاثة
أنواع . ربي الفضل وهو بيع مع زيادة احد العوضين على الآخر . وربى اليد
وهو البيع مع تاخير قبضهما أو قبض احدهما وربى النساء وهو البيع الى أجل
قال صلى الله عليه وسلم لعن الله آكل الربى ومؤكله وشاهده وكاتبه والمحال
له . ويحرم في ستة أشياء الذهب والفضة والحنطة والشعير والتمر والمالح وكتب

بالواو على لغة من يقول الربوبسكون الواو ولانه من ربى يربوا تنبيهاً على
 الاصل وزيدت الالف تشبيهاً بواو الجمع [قلت] فالربى صنفان فى البيع
 وفيما تقرر فى الذمة من بيع او سلف . وأجمعوا على تحريم ربى الجاهلية
 وهو الاسلاف بالزيادة والانظار انظرني اذ لك قال صلى الله عليه وسلم
 فى حجة الوداع ألا وإن ربى الجاهلية موضوع وأول ربى أضعه ربى
 العباس بن عبد المطلب والصنف الثانى مما ترتب فى ذمة ضع وتعمل وهو
 مختلف فيه . أجمعوا على ان زبى فى البيع صنفان نسيئة وتفاضل وانكر
 ابن عباس ربى الفضل لما رواه لاربى الالفى النسيئة . وقال جمهور العلماء
 بتحريمه لثبوته عنه صلى الله عليه وسلم . أجمعوا على ان الربى فى الصنف
 الواحد عما نص عليه فى حديث عبادة بن الصامت مما لا يجوز تفاضلاً
 ونساءً . قال عبادة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع
 الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر
 والملح بالملح إلا سواءً بسواءً عيناً بعين فن زاد او ازداد فقد اربى وهو
 نص فى منع التفاضل فى الصنف الواحد من هذا الايمان أشهر الاحاديث
 فى منع النسيئة فيها حديث عمر بن الخطاب الذهب بالذهب ربى الإهاء
 وهاء والبر بالبر ربى الإهاء وهاء والتمر بالتمر ربى الإهاء وهاء والشعير
 بالشعير ربى الإهاء وهاء فأفاد حديث عبادة منع التفاضل فى الصنف
 الواحد والنسيئة فى الصنفين من هذه واباحة التفاضل فيما بين الصنفين من
 هذه لزيادة ثابتة صحيحة وبيعوا الذهب بالورق كيف شئتم يداً بيد والبر

بالشعير كيف شئتم يبدأ بيد وهو متفق عليه إلا ابر بالشعير واختلفوا فيما
سوى هذه الستة المنصوص عليها. أهل الظاهر إنما يمنع التفاضل في صنف
صنف من هذه الستة فقط وجاز في غيرها وإن النساء أيضا إنما يمنع من
هذه الستة فقط اتفقت الاصناف أو اختلفت وامتناع النساء مع اختلاف
الاصناف متفق عليه وشذ ابن علية أن اختلفت الاصناف جاز التفاضل
والنساء ما عدى الذهب والفضة فجعل أهل الظاهر الستة خاصة لا يريد به خاص
وقال الجمهور هو خاص لا يريد به عام وقال حذاق المالكية سبب منع
التفاضل في الأربعة الصنف الواحد من المدخر المقتات وقيل ولو لم يكن
مقتاتاً وشرط في الادخار عندهم الاغلبية وقيل وإن كان الادخار نادراً
فعلته عندهم الصنف الواحد في الذهب والفضة مع كونهما رؤوس الأمان
وقيما للتهافت وسميت عندهم علة قاصرة أعني عليهما فليست موجودة
عندهم في غيرها وعلة منع النساء في الأربعة المنصوص عليها هو الطعم
والادخار عندهم دون اتفاق الصنف ولذلك إن اختلفت الاصناف جاز
التفاضل دون النسبة وجاز التفاضل عندهم في الصنف الواحد الغير
المدخر من كل مطعوم دون النساء وجواز التفاضل لكونها غير مدخرة
ومنع النساء لكونها مطعومة مدخرة فالطعم بالاطلاق علة النساء في كل
مطعوم فعلة منع التفاضل عند الشافعية في هذه الأربعة الطعم فقط مع اتفاق
الصنف الواحد وعلة الطعم كالك وعلة منع التفاضل عند الحنفية في الستة
الكيل فقط مع اتفاق الصنف وعلة النساء فيها اختلاف الصنف ما عدا

النحاس والذهب فإن الاجماع منعقد على جواز النساء فيها ووافق الشافعي
مالكا في علة منع التفاضل في الذهب والفضة بأن العلة فيهما كونهما رؤوس
الاثمان وقيما للثملفات فالذين قصروا الربى بصنفيه على الاصناف الستة
الظاهريية الذين نفوا استنباط العمل من الالفاظ وهو القياس أو قوم
نفوا قياس الشبه لان كل من ألحق المسكوت عنه بالمنطوق إنما هو بقياس
الشبه لا بقياس العلة الا ابن الماجشون فإنه يعتبر المالمية وقال علة منع الربى
إنما هي حياطة الاموال يريد منع الغبن واعتبر الباقلاني لما كان عنده
قياس الشبه ضعيفاً بقياس المعنى لعدم امكان قياس العلة فألحق الزبيب فقط
بهذه الاربعة زعم انه في معنى التمر ولكل دليل على جواز استنباط الشبه
في إلحاق المسكوت عنه بالمنطوق قال الشافعية في تثبيت علمهم الشبهية
إن الحكم إذا علق باسم مشتق دل على ان ذلك المعنى الذي اشتق منه الاسم
هو علة الحكم كقوله تعالى «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما» فلما علق
الحكم بالاسم والسارق تعلق بالسرقة كقوله صلى الله عليه وسلم الطعام
بالطعام مثلاً بمثل . علم ان العلة الطعمية وعلة المالمية الطعم والادخار
فقط مع الاقتيات على اختيار البغداديين فلما ذكر عدداً علم ان مقصوده
التنبيه على ما في معنالا ويجمعها الاقتيات والادخار فنبه بالبر والشعير على
كل حب مقتات مدخر وبالتمر على انواع الحلاوات المدخرة كنسكرو وعسل
وزبيب ونبه بالمالح على جميع التوابل المدخرة لاصلاح الطعام وأيضا علة
الربى ألا يغبن بعض بعضاً بسبب حفظ أموالهم فوجب ان يكون في

اصول المعايش وهو المدخر المقتات فلما علق الشرع التحليل باتفاق الصنف
والكيل والوزن وعلق التحريم باتفاق الصنف واختلاف القدر رأيت
الحنفية ان المؤثر في الحكم هو الكيل والوزن فإن عدم الغبن انما يكون
بالمساوات في الكيل او قربها ففي حديث أبي سعيد وغيره إلا كيلا بكيل
يدأ بيد [قلت] وعلمتهم اولى العلل واعتبر سعيد بن المسيب الكيل والطعم
واعتبر بعض التابعين الربى في أجناس الزكاة فقط لان حفظ السرف في
الاقوات أهم فلا يقصد في الدرهم والدينار في عرف الشرع الاتقويم
الاشياء وتقرئها ليظهر الغبن والسرف فإذا باع مثلاً فرساً بعشرة أثواب
تقوم مثلاً الفرس بخمسين وكل ثوب بخمسة فظهر بالتقدير عدم الغبن
والسرف فعلة امتناع النسيئة عند مالك والشافعي في الربويات الطعم وعلة
منعها عند مالك فقط في غير الربويات مما ليس بمطعموم الصنف الواحد
المتفق المنافع مع التفاضل وليس عند الشافعي نسيئة في غير الربويات فعلة
أبي حنيفة الكيل في الربويات وفي غيرها الصنف متفاضلاً أو غيره ابن
القاسم عن مالك منع النسيئة في هذا لسلف جر نفعاً وجاز التفاضل
والنساء عند الشافعي فيما ليس ربوياً وعند مالك فيما ليس ربوياً ولا صنف
واحداً متماثلاً وعند أبي حنيفة ما ليس ربوياً وصنفاً واحداً مطاقاً ويعتبر
مالك في الصنف المؤثر في التفاضل في الربويات وفي النساء في غير
الربويات اتفاق المنافع وان اختلفت صيرها صنفين وان كان الاسم واحد
وإنما يعتبر الشافعي وابو حنيفة الاسم فقط والشافعي لا يؤثر عند الصنف

الافى الربويات فى التفاضل لا فى النسيئة فلا يجوز عند مالك شاة بشاتين الى اجل الا ان اختلفت المنافع كاكولة وحلوبة فجاز التفاضل والنساء ولا ولا يجوز عند أبى حنيفة شاة بشاة ولا بشاتين الى أجل لاتفاق الجنس ولا يعتبر المنافع وجاز عند الشافعى شاة بشاتين وبشاة نسيئة ونقداً وحجة الشافعى حديث عمرو بن العاص أمره صلى الله عليه وسلم أن ياخذ فى قلائص الصدقة البعير بالبعيرين الى الصدقة وهو تفاضل ونسيئة فى صنف واحد وحجة الحنفية حديث الحسن عن سمرة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان قالوا يدل على تأثير الجنس فى النسيئة وحجة مالك فى اعتبار اتفاق المنافع فى النسيئة سد للذرائع فإنه لا فائدة فيه لو لم يكن فيه سلف جر نفعاً وهو حرام وقد قيل عنه جماله أصلاً بنفسه وروى عن الكوفيين منع بيع الحيوان بالحيوان مطلقاً الحديث سمرة فذهب الشافعى مذهب الترجيح لحديث عمرو بن العاصى والحنفية رجحوا حديث سمرة مع التاويل له فإن ظاهراً ألا يجوز بيع الحيوان بالحيوان مطلقاً نسيئة وجمع مالك فحمل حديث سمرة على اتفاق الاغراض وحديث عمرو على اختلافها ويشهد لمالك حديث جابر الحيوان اثنان بواحد لا يصلح لنساء ولا لباس به يداً بيد [قلت] وثبت انه صلى الله عليه وسلم اشترى عبداً بعبدين أسودين واشترى جارية بسبعة أرؤس . اتفقوا على اشتراط التقابض فى المجلس الواحد فى المصارفة لقوله صلى الله عليه وسلم لا تبعوا منها غائباً بناجز واختلفوا فى باقى ما لا يباع نسيئة قيل يشترط

وقيل لا فمن شرط شبه بالصرف ومن لا شبهه بباقي المعاملات فالقبح والشعير
عند مالك صنف واحد وخالفه عبد الحميد فرجحوا مذهبه في البيوع
وبقي مذهبه مرجحاً في الزكاة كالاوزاعي وسعيد بن المسيب الشافعي
وأبو حنيفة صنفان وحجتهم السماع والقياس فالسماع لا يتبعوا البر بالبر
والشعير بالشعير إلا مثلاً بمثل فجعلهما صنفين وفي بعض طرق حديث عبادة
ابن الصامت وبيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم والبر بالشعير كيف شئتم
والملاح بالتمر كيف شئتم يداً بيد وصحح هذه الزيادة الترمذي . وأما
القياس فهما شيان اختلفت اسمائهما ومنافعهما فوجب أن يكونا صنفين
كذهب وفضة وعمدة مالك عمل أهل المدينة واحتج له أصحابه بحديث
الطعام مثلاً بمثل لكنه ضعيف لانه عام خصص بالأحاديث الصحيحة
فعدد أصحابه على وجه القياس عدداً من اتفاق المنافع وعليه فلا يجوز التفاضل
والسلت والشعير عند مالك صنف واحد والقطنية صنف واحد عند في
الزكاة وفي البيوع روايتان عنه وسببه تعارض اتفاق المنافع واختلافها والارز
والدخن والجاورس عنده صنف واحد، مالك لحم ذوات الاربع صنف
ولحم ذوات الماء صنف ولحم الطير صنف، أبو حنيفة كل واحد من هذه هو
أنواع جاز فيها التفاضل الا في نوع واحد بعينه وللشافعي قولان احدهما
كأبي حنيفة والثاني اللحم كله صنف واحد فلا يجوز الشافعي التفاضل بين
اللحم مطلقاً وجوز مالك التفاضل بين لحم الطير والنعيم والحوت وجوز
الحنفي التفاضل بين لحم النعم والبقر وعمدة الشافعي حديث الطعام بالطعام

مثلاً بمثل ولأنه زالت الصفات بالموت فتناولها اسم اللحم وعمدة مالك
إن هذه اجناس مختلفة فوجب اختلاف اللحم واعتبر أبو حنيفة الاختلاف
في الجنس الواحد فالطائر مثلاً وزان الاختلاف بين التمر والبر ومعنى
ما تقصده الحنفية أقوى فإن تحريم التفاضل إنما هو عند اتفاق المنفعة ،
الليث والشافعي لا يباع حيوان بميت مطلقاً وقال مالك يجوز في المختلفة
التي يجوز فيها التفاضل دون غيرها لمكان الجهل فيما قصد أكله فلا يجوز
شاة مذبوحة بشاة حية تراد للاكل ولا يجوز الحى بالحى الذى قصد أكله
للهز ابنه عنده وقال أبو حنيفة يجوز مطلقاً وسببه معارضة الاصول حديث
مرسل سعيد بن المسيب نهى عن بيع الحيوان باللحم رواه مالك فالشافعي
غلب الحديث وأبو حنيفة غلب الاصول ورده مالك الى اصوله كالزيت
بالزيتون وهو بيع الربوى بأصله عنده وهو ممنوع للهز ابنه والغرر معاً
وفى غير الربويات من جهة الغرر فقط وهو الجهل بالخارج من الاصل
فالا شهر عن مالك جواز بيع الدقيق بالحنطة مثلاً مثل وروي عنه لا
يصح وبه قال ابن الماجشون والشافعي وأبو حنيفة وجمع بعض المالكية
ان رواية المنع إن كان بكييل لاختلاف كيلهما ورواية الجواز إن كان
بوزن واعتبر مالك عادة البلد وزناً وكيلاً وأبو حنيفة من جهة ان احدهما
مكييل والآخر موزون ، أبو حنيفة بيع الخبز بالخبز متفاضلاً جاز خروجه
عن أصله بالصنعة المغيرة ، الشافعي لا يجوز بيع الخبز بالخبز مطلقاً لاختلاف
الصنعة متماثلاً ومتفاضلاً لجهل مقادير لا وجاز عند مالك متماثلاً وروي عنه

متفاضلا كالعجين مع العجين متماثلا وسببه هل تنقله الصنعة عن الربويات أم لا وعلى القول بأنه لا تنقله فهل تمكن فيه المماثلة أم لا، أبو حنيفة تنقله مالك والشافعي لا تنقله وجوز مالك اعتبار المماثلة بالتقدير في الخبز واللحم فضلا عن الوزن ورأى مالك في كثير ان الصنعة تنقله إذا دخلت الصنعة بعضها دون البعض فأجاز التفاضل وليس يرى ذلك في بعضها وتميز مذهبه فيه عسير الانفصال باللحم المطبوخ عندة والمشوى جنس واحد والخنطة المقلوة وغير مقلوة جنسان ولا قانون يحصر في مذهبه وإن رام الباجي الحصر في المنتقى ويعسر أيضا حصر المنافع التي تجعلها متفقة بها في الحيوان والعروض والنبات فلم يجعل قانونا يرجع اليه فيهما فإذا نظر البعض وحكم ثم جاء آخر ونظر بلا قانون جامع وقع الاختلاف واختلفوا في بيع الربوي الرطب باليابس منه مع وجود التماثل في القدر والتناجز قال سعد بن أبي وقاص سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسئل عن شراء التمر بالرطب فقال اينقص الرطب قالوا نعم فنهى عنه وأخذ به مالك والشافعي وغيرهما وقل أبو حنيفة جاز وخالذه محمد بن الحسن وأبو يوسف وقال الطحاوي بقول أبي حنيفة وسببه معارضة ظاهر حديث عباد وغيره واختلفوا في تصحيحه لكن الجمهور على العمل به، مالك كل رطب يابس حرام من نوعه كالعجين بالدقيق واللحم اليابس بالرطب وهو من اقسام المزبنة عند مالك واستثنيت العرية عنده من هذا الاصل كالشافعي فالمزبنة عند أبي حنيفة بيع التمر على الارض بالتمر في رؤوس النخل

وطرد الشافعي فلم يجوز بيع الرطب ولا العجين بالعجين مع المماثلة أصلاً
 بالتفاوت عند الجفاف وخالف جل من تمسك بالحديث هذا فصورته منع
 بيع الجيد بالردي في الربويات أن يبيع مدين من تمر وسط بمدين أحدهما
 أردء والآخر أجود فمالك يردده للتهمة ورده الشافعي لكن يشبه أن يعتبر
 التفاضل في الصفة وهو لا يقول بالتهمة ومثله يبيع كيلين من التمر بكيل
 من التمر ودرهم أو يبيع كيلين من تمر وثوب بثلاثة أكيال من التمر ودرهم.
 مالك والشافعي والليث لا يجوز وجوزده أبو حنيفة والكوفيون وسببه
 هل ما يقابل العرض من الجنس الربوي يجب أن يكون مساوياً في القيمة
 أو يكتفى برضى المتعاملين فمن اعتبر المساوات قال لا يجوز للجهل واكتفى
 أبو حنيفة برضى المتبايعين ومنعه مالك سداً للذرائع لأنه إنما تذرع إلى
 بيع الصنف الواحد متفاضلاً فإن تصور بيع ربوي من غير قصد منه في
 إقالة وبيع كأن أقالما بزيد أو نقص أو اشترى البائع من المشتري بأنقص
 ولم يدخله عليه كأن باع له سلعة بعشرين فاشترى منها بعشرة نقداً فإن
 اعتبرت البيعة الثانية وضمت مع الأولى آل إلى أنه دفع عشرة في عشرين
 إلى أجل . اجمعوا على جواز أن يبيع شيئاً ما كعبد بمائة فاستقاله بعشرة
 نقداً فالبيعة الأولى بأجل فإن الإقالة بيع مستأنف كأن أجل المشتري وأن
 ندم المشتري وطالب الإقالة بعشرة مثلاً نقداً أو إلى أجل أبعد من الأجل
 الأول فقال مالك حرم وأتبعه أنه قصد بيع الذهب بالذهب إلى أجل وإلى
 بيع ذهب وعرض بذهب ودخله أيضاً عنده يبيع وسائف فكأنه باع بدينارين

واسلفه عشر إلى الاجل فيقبضها من نفسه لنفسه وهو عند الشافعي شراء
مستأنف جائز . قال الشافعي وحمل الناس على التهم لا يجوز [قلت] وهو
الموافق للذوق والوجدان الذي هو أبين من الشمس على علم فإن المؤمن
بايع ربه فالأصل بقاؤه على ما بايع فلا ينبغي أن يجرح الأمة من علمائها
وصلحاءها وزهادها بسوء ظن سببه فعل النادر الذي لا يحكم له : خصلتان
ما فوقهما خير حسن الظن بالله وحسن الظن بعباد الله . وإيضاً فالحقائق
الشرعية سارية إلى تمام التكليف بالقياممة في الأمة المختارة ولا نسخ للحقائق
الشرعية أبداً فالإتهام تبريح فلم يرد الإتهام في نص ولا ظاهر فالأصل
عدم العداء واتفقوا على الجواز أن نقد أو لا وكرهه مالك إن يداين الناس
من أهل العينة لذريعة إلى سلف بأكثر منه بما أظهر من البيع من غير
حقيقة حقيقة بيوع الآجال هي أن يبيع الرجل سلعة بضمن إلى أجل ثم
يشترها بضمن آخر إلى أجل آخر أو نقداً فيتصور فيه تسع صور اتفقوا
على جواز السبع واختلفوا في الثنتين فإنه إن باع شيئاً إلى أجل ثم اشتراه
أما إلى أجل أو قبله أو بعده بثل الثن أو أقل أو أكثر وهي تسع فإن اشترى
قبل الاجل بأقل أو أكثر نقداً منع عند مالك وأهل المدينة فمالك يضم
البيع الثاني مع ما خرج من اليد وعاد إليها عند ملغاً عنده فاتهمه إنما قصد
دفع دنائير في أكثر منها إلى أجل وهو الربي فزور هذه ليتوصلا إلى الحرام
وصار كأنه قال أسلفني عشرة إلى شهر أرد إليك عشرين وقال هذا لا
يجوز لكن أبيع منك هذا الحمار بعشرين إلى شهر ثم اشترتها منك

بعشرة نقداً وربما استدل مالك بحديث أبي العالية عن عائشة وقد قالت لها امرأة وهي أم ولد لزيد بن أرقم يأم المؤمنين إنني بعثت من زيد عبداً إلى العطاء بثمانمائة فاحتاج إلى ثمنه فاشتريته قبل حلول الأجل بثمانمائة فقالت عائشة بئس ما شريت وبئس ما اشتريت ابلي زيدا أنه أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إن لم يتب قالت أرايت إن تركت واخذت بثمانمائة دينار قالت نعم «فإن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف». وقال الشافعي لا يثبت حديث عائشة وأيضاً فإن زيدا قد خالفها وإذا اختلفت الصحابة رجعنا إلى القياس وروي قول الشافعي عن ابن عمر وأجاز الثوري وجماعة من الكوفيين أن حدث فيه عيب أن يشتريه البائع نقداً بأقل وعن مالك روايتان وصور المنع عند مالك سد للذرائع أن يتذرع إلى النظرني وأزيدك أو إلى بيع ما لا يجوز متفاضلاً أو بيع ما لا يجوز نساءً أو إلى بيع وسلف أو إلى ذهب وعرض بذهب أو إلى ضم وتعجل أو بيع الطعام قبل أن يستوفيه أو بيع وصرف فإنها أصول الربى. مالك وأبو حنيفة وجماعة منع بيع الطعام قبل قبضه وأجازه الشافعي والثوري والأوزاعي وجماعة وحجة المانعين أنه شبهه ببيع الطعام بالطعام نسيئة واعتبر من أجاز له ترك القصد وأجاز الشافعي إذا اشترى طعاماً لأجل فحل الأجل فاشترى البائع طعاماً من المشتري ليدفعه له وقال لا فرق من أن يشتريه منه أو من غيره ومنعه مالك فلا يتذرع إلى بيع الطعام قبل أن يستوفيه فلا يمتنع الشافعي التهم وإنما يمتنع الحقائق الشرعية

وما اشترطاه بالسنتهما وظهر من فعلهما فإنهم أجمعوا على منع أبيك هذه
الدرهم بدرهم مثلها وانظر ك بهاشعرا مثلا ولو قال أسلفني دراهم وامهلي
بها حولا جاز فليس بينهما إلا اختلاف لفظ البيع وقصد لا ولفظ القرض
[قلت] فضع وتعجل اجازة ابن عباس وزفر من الفقهاء ومنعه ابن عمر
ومالك وأبو حنيفة والثوري وجماعة واختلف قول الشافعي وأجاز من
لم يجز ضعه وتعجل أن يتعجل الرجل في دينه المؤجل عرضاً يأخذه
وان كانت قيمته أقل وعمدة من لم يجز ضعه وتعجل أنه شبيه بالزيادة مع
النظرة يعني أنظرنى وازدك وهو ربي الجاهلية المجمع على حرمة وعمدة
من أجازة ما روي عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم لما أمر بإخراج بني
النضير جاءوا له وقالوا له لنا على الناس ديون لم تحل فقال ضعوا وتعجلوا
فعارض قياس الشبه لهذا الحديث . وحكي عن عثمان البتي جواز بيع
الطعام قبل قبضه وخالفه الجمهور لقوله صلى الله عليه وسلم من ابتاع طعاماً
فلا يبعه حتى يقبضه . أجمعوا على جواز بيع غير الطعام قبل قبضه وحرم
بيع طعام ربوي عند مالك قبل قبضه وفي غير الربوي روايات عنه
أشهرها المنع وبه قال أحمد وأبو ثور إلا أنهما اشترطا الكيل والوزن مع
الطعم والآخرى الجواز واشترط أبو حنيفة في كل مبيع ينتقل القبض
قبل البيع بخلاف الأصول واشترط الشافعي القبض في كل مبيع كالثوري
وروى عن جابر بن عبد الله وابن عباس وقال أبو عبيد وإسحاق كل
مالا يكال ولا يوزن جاز بعه قبل قبضه وإنما اشترط في المكيل والموزن

القبض وبه قال ابن حبيب وعبد العزيز بن أبي سلمة وربيعة وزادوا
المعدود وعمدة مالك دليل الخطاب في الحديث وعمدة الشافعي في التعميم
حديث لا يحل بيع وسلف ولا ربح مالم يضمن ولا بيع مالم ليس عندك قال
وهذا بيع مالم ليس عندك باعتبار مذهبه من أن القبض شرط في دخول
المبيع في ضمان المشتري كحديث حكيم بن حزام إني اشتري بيوعاً فما لم
لي منها وما يحرم فقال يا ابن أخي إذا اشتريت بيعاً فلا تبعه حتى تقبضه وأما
من جهة المعنى فإنه يتطرق إلى الربي فالبض عند أبي حنيفة فيما لا ينتقل
بالتخلية ومن اشترط الكيل والوزن لا تفاقهم أن المكيل لا يدخل في
ضمان المشتري إلا بالكيل والوزن والعقد فيما يعد كالبيع [قلت] فمعاملة
محض التبرع كالهبات جاز فيه البيع قبل القبض ومعاملات العوض على
ثلاثة محض مكايسة وهو البيوع والاجارات والمهور والصاح والمال
المضمون بالتمدد وغيره والشأن ما قصد به الرفق والاحسان كالقرض
والثالث ما يحتمل الرفق والمكايسة كالشركة والاقالة والتولية فأما محض
مكايسة فاشترط ألا يبيع حتى يقبضه على تفصيل مذاهبهم فما خاص
للفرق وهو القرض جاز بيعه قبل قبضه عند الجميع وجوز أبو حنيفة بيع
المهر والخلع قبل قبضه فالتولية والشركة والاقالة عقود تتردد بين معروف
ومكايسة فإن وقعت على وجه الفرق من غير زيد ولا نقص جاز عند
مالك البيع قبل القبض ومنع الشافعي وأبو حنيفة ذلك لأنها عندهما
فسخ لا بيع وحجة من منع في جميع المعاضات أنها في معنى البيع المنهـي

عنه واعتمد مالك الاثر في التولية والشركة والاقالة والامني روى مالك
 عن مرسل سعيد بن المسيب من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه إلا ما
 كان من شركة او تولية او اقالة وأما من طريق المعنى فهي معروف فقط
 إذا لم تدخلها زيادة أو نقص واستثنى ابو حنيفة الصداق والحام والجمع
 لعدم ظهور العوض لعدم العين ورخص مالك في بيع الطعام قبل قبضه
 ان أكتاله جزافاً كالاوزاعي ومنعه ابو حنيفة والشافعي لعموم الحديث.
 قال ابن عمر كنا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم نبتاع الطعام جزافاً فبعث
 الينا من يامرنا بانتقاله من مكان الى مكان سواء قبل أن نبيعه وإن لم
 يرو مالك عن نافع لفظ الجزاف فقد رواه غيره وصح فعمدة المالكية أنه
 ليس فيه حق توفية فإنه يدخل في ضمان المشتري بالعقد وهو تخصيص
 العموم بالقياس المظنون العلة. وأجمعوا على منع بيع الدين بالدين ومنع
 ابن القاسم ان ياخذ من غريمه في دين له عليه تمراً قد بدا صلاحه أو سكنى
 دار أو جارية تتواضع وهو عنده من باب بيع الدين بالدين وجوزوه
 أشهب وقوله اظهر وقال اشهب بيع الدين بالدين ما لم يشرع في الاستيفاء
 وبه قال الشافعي وأبو حنيفة وجوز مالك شراء لحم وكل ما كان في
 السوق الى العطاء وخالفه الجمهور وفصل ابن القاسم منع فيما لا يسرع له
 النساد كالقمح وجوز في غيره كالسمن والخضر والبيض من كل ما ينسد
 وإنما يحرم الغبن الذي يكون طوعاً وعن علم (لا يقومون إلا كما يقوم)
 إذا بعثوا من قبورهم إلا كما يقوم الا قياماً كمثلي قيام (الذي يتخبطه)

يضر به
 من الم
 فأنقله
 وصر
 وتضر
 تخبطه
 في الا
 على ال
 الآية ف
 زعموا
 (ذلك)
 فهما م
 والرب
 قبل الا
 درهم
 البياء
 بينهما
 من عمل
 الآية

يضربه ويصرعه (الشيطان من المس) الجنون متعلق بلا يقومون ولا يقومون
 من المس إلا كقيام المصروع المختل وهو سيماهم يعرف بها عند أهل الموقف
 فأنقلهم الربى فلا يقدرّون على الايفاض [قلت] أثبت الشرع خبط الشيطان
 وصرعه للانسان وهو ضربه على غير استواء. ناقة خبط لاتي تطا الناس
 وتضرب بيديه الارض يخبط خبط عشواء مثل الذي لا يهتدي في امر
 تخبطه الشيطان إذا أصابه بخل او جنون لانه كالضرب على غير استواء
 في الادهاش وأكثر المسلمين على أنه لا يبعد أن يكون الشيطان قوياً
 على الصرع والقتل والايذاء بتقدير الله ليكون شهادة لليومين وهو انص
 الآية فلا عبرة بمن يقول من تسويلات زعم العرب فجأراهم الله على ما
 زعموا فإنه تعالى لا يوافق على الباطل وفسر البعض بأنه يبعث مجنوناً
 (ذلك) الذي نزل بهم (ب) سبب (انهم قالوا انما البيع مثل الربى) في الجواز
 فهما متماثلان عندهم فلم يشبهوا احدهما بالآخر بل قالوا لا فرق بين البيع
 والربى فلا تشبيه حتى يقال تشبيهه بليغ فإنهم ليسوا من اهل الاحكام الشرعية
 قبل الاسلام فأبطل الله غيهم وجهلهم بأنوار شريعته وقالوا لا فرق بين بيع
 درهم بدرهمين وبين بيع ما قيمته درهم بدرهمين عند التراضي وإنما شرعت
 البياعات لدفع الحاجات (واحل الله البيع) بشرطه (وحرم الربى) فلا تماثل
 بينهما البتة وحاصله إنكار التسوية وان النص لا يقابل بالقياس ولا يعارض فإنه
 من عمل إبليس امر الله بالسجود وعارضه بالقياس وقال انا خير منه فأفادت
 الآية ان الوعيد انما لحقهم باستحلاله لا بالاقدام عليه مع الاعتقاد تحريمه

[قلت] لكن انما يظهر قبل الحكم واما بعده فن اقبل عليه فعل كبيرة
ومن استحلله كفر بلا إشكال ولا يجوز ان يكون « وأحل الله البيع » الخ
من كلامهم فإنه لا دليل عليه حينئذ ولم يكشف عن فساد شبهتهم وأيضاً
أجمع المسلمون على تحريم الربى بهذه الآية فلو علموا أنها من كلامهم لما
استدلوا بها « وأحل الله البيع » المطلق الذى يقع فيه العوض على صحة
العقد والعمل وحرم منه ما وقع على وجه الباطل كما تزيد الجاهلية بغير
عوض ويقولون انما الزيادة آخر الاجل مثل أصل الثمن في أول العقد
وحرم ما اعتقدوه حلالاً وبين أنه إن حل الاجل ولم يجد ما يؤديه
« فنظرة الى ميسرة » تخفيفاً فلا تظهر الزيادة إلا بعد تقدير العوضين
فيه وذلك على قسمين احدهما تولى الله تبينه بنفسه وهو الاموال الربوية
فلا تحل الزيادة فيه ووكل الثانى الى المتعاقدين فجاز ما يتغابن الناس بمثله
وهو أقل من الثلث وهو حلال باجماع وما زاد على ثلث قيمته فإن علموا
ودخلا عليه جاز لاحتياج الناس اليه في الاوقات وهو داخل تحت « إلا
أن تكون تجارة عن تراض منكم » وان جهله أحدهما فهو على الخيار قال
صلى الله عليه وسلم لمن يخذع فقل لا خلافة ولك الخيار ثلاثاً [قلت]
أقرهم على بياعاتهم وكانوا يعلمونها وحرم عليهم الربى وكانوا يفعلونه وحرم
عليهم أكل المال بالباطل وكانوا يفعلونه ويعلمونه ويتسامحون فيه فألقى
عليهم تحريم الربى فى مقتات وثن المبيع مع الجنس متفاضلاً ونسيئة . قال
الشافعى الاسم المفرد المعرف بأل لا يفيد العموم وليس فى الآية الاتعريف

المالكية ويكفي في العمل ثبوت صورة واحدة [قلت] إطلاق اللفظ المستغرق
على الاغلب عرف وأيضاً معناه مشهور واحل الله حقيقة البيع المتعارف
عندهم وحرم حقيقة الربى المتعارف عندهم وكانوا يبيعون ويربون
يبايع الرجل الرجل الى أجل فإذا حل الاجل قال له أتقضي أم تربى يعني
تزيدني على ما عليك واوجل اجلاً آخر وكانوا يسلون الى اجل فإذا حل
الاجل قال له أتقضي أم تربى ولكن لا تظهر الزيادة الا على مزيد عليه
بيعاً وسلفاً فإذا قابل المزيد عليه غير جنسه لم تظهر الزيادة وإذا قابل
جنسه لم تظهر الزيادة إلا على يد الشارع فلم تكن الآية مجملة كما زعم
البعض فإنه صلى الله عليه وسلم أرسله الله الى قوم علموا حقائق التجارات
والبيع فبين لهم ما يلزمهم فيها ويعقدونها عليه فقل « لا تزاكوا أموالكم
بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم » فالباطل تناول المال
بغير عوض في صورة عوض فالتجارة مقابلة بعض الاموال ببعض وهو
البيع كالمنافع وهي ثلاثة انواع عين بعين وهو بيع النقد او بيع دين
مؤجل وهو السلم او حال او بيع عين بمنفعة وهو الاجارة فالربى شرعاً
كل زيادة لم يقابلها عوض فبين الشرع وجوه الربى المحرمة في كل مقتات
وثن الاشياء مع الجنس متفاضلاً والحق به بيع الرطب بالتمر والعنب
بالزبيب والبيع والسلف وبين وجوه أكل المال بالباطل في بيع الغرر كاه
أو ما لا قيمة شرعاً فيما اعتقدوه متقوماً كالخمر والميتة والدم وبيع الغش
ولم يبق في الشريعة بعد هاتين الآيتين بيان يفتقر اليه في الباب وبقي

ما وراءه على الجواز وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم مما لا يصح ستة وخمسون معنى نهي عنها الاول والثاني ثمن الاشياء جنساً بجنس فدخلت ستة في الربى الثامن بيعتان في بئمة التاسع بيع الغرر وبيع الملامسة وبيع المنابذة والحصاة وبيع الثنيا وبيع العربان وما ليس عندك والمضامين والملاقيح وحبل حبله ومنها بيع الثمار قبل ان يبدو صلاحها وبيع السنبل حتى يشتد والعنب حتى يسود وبيع الحاقلة والمعاومة والمخابرة والمحاصرة وبيع ما لم يقبض وربح ما لم يضمن وبيع الطعام قبل أن يستوفي وبيع السمير والميتة وشحومها وثن الدم وثن الاصنام وعسيب الفحل والكلب والسنور وكسب الحجام ومهر البغي وحلوان الكاهن وبيع المضطر وبيع الولاء وبيع الولد وبيع ام ولد فردين او الاخ والاخ فردين وكراء الارض والماء والكدلا والنجش وبيع الرجل على بيع اخيه وخطبته عليه وحاضر لباد وتلقى الركبان والقينات فانكل راجع الى ثلاثة باطل وغرر والربى فالغرر من الباطل ورجعت الى قسمين فالزيادة فيما ليس بمقتات ولا ثمن وعلمت بينهما جازت ورخص في هبة الثواب لانها في صورة تبرع (فمن جاءه موعظة) بلغه وعظ وزجر (من ربه) في شأن الربى وغيره (فاتتهى) باتباع النهى وامتناع من تناوله وقبوله بعد أن بين تحريره (ف) ثبت (له ما سلف) ما مضى واخذه ولا يردده فإنه رخصة قبل الشرع ولا حكم إلا بالشرع ولا شرع لهم قبل القرآن (وامره الى الله) يحيازيه عن انتهائه وقبوله اشرع وصدق نيته فإن انتهى عن الاستحلال فهو المومن

المقر بدين الله وان انتهى عن الاستحلال دون الاكل والاستعمال فهو
 في مشيئة الله ان شاء عذبه بجرمه وان شاء رحمه بفضله وهو «وامر الى
 الله، ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء» (ومن
 عاد) الى تحليل الربى كفر وهو (فاولئك اصحاب النار هم فيها خالدون)
 ماكثون ابدأ قال صلى الله عليه وسلم الربى سبعون باباً أهونها عند الله
 عز وجل كالذي ينكح امه لئن صلى الله عليه وسلم آكل الربى ومؤكله
 والواشمة والمستوشمة والمصور (يعاق الله الربى ويربى الصدقات) يهلك
 المال الذي تدخل فيه الربى ويضاعف ثواب الصدقات ويبارك فيما
 اخرجت منه (والله لا يحب كل كفار) مصر على تحليل المحرمات (اثم)
 منهمك في الاثم (ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا
 الزكاة لهم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم) من مستقبل (ولاهم يحزنون)
 على ما فات فطوبى لمن يقتصد في الدنيا بأخذها من حلها. فإن باغ صبي
 مومنأ عارفاً بربه ومات قبل وجوب الصلاة فهو من اهل الثواب بالجنة
 وغيرها وعليه فإنما نذكر هذه الخصال مع الايمان تبيناً أن كل واحدة
 سبب في الثواب كما أن كل عمل كفر سبب لزيادة العقاب (يا أيها الذين
 آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربى) بأن تتركوا بقايا ما شرطتم على
 الناس من الربى الذي أخذتم بمضيه قبل التحريم (ان كنتم مومنين)
 نزلت لما طلب بعض بما بقي له على غيره (فإن لم تفعلوا) تذكروا ما بقي
 (فاذنوا) اذنوا بالشيء علم به وايقنوا (بحرب من الله ورسوله) لكم

حرب الله النار وحرب رسوله السيف وقرأ شعبة وحمزة فأذنوا بالهزمة
وكسر الذال فاعلموا بها غيركم فلما نزلت قالت ثقيف لا طاقة لنا بحرب الله
ورسوله (وان تبتم فلکم رؤوس اموالکم) تاخذونها (لا تظلمون)
غير ماء) کم بأخذ الزيادة (ولا تظلمون) من قبلهم بالمطل والنقص فمن لم
يتب من المؤمنين عزر وحبس إلى أن يتوب وإن كان ذا شوكة حاربه
الامام كما يحارب الباغية كما حارب ابو بكر مانع الزكاة كأن اجتمعوا
على ترك الاذان او ترك دفن الموتى فلما قبلوا وطلبوا رؤوس اموالهم ولم
يجدوا ما يؤدّون به الآن انزل الله (وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة)
عليكم تأخيره الى وقت يسره وقرأ نافع بضم السين والباقون بفتحها (فإن
تصدّقوا) بالابراء قرأ عاصم بالتخفيف والباقي بادغام التاء من الصاد (خير
لكم) أكثر ثواباً من الانظار ففضل فيه المندوب واجباً (ان كنتم تعلمون)
أنه خير لكم واني اذكركم على ما فيه رشدكم قال صلى الله عليه وسلم: لا
يحل دين رجل مسلم فيؤخره إلا كان له بكل يوم صدقة، من انظر معسراً
او وضع أنجاه الله من كرب يوم الآخرة، ثلاث من جاء بهن يوم القيامة
مع إيمان دخل من أي أبواب الجنة شاء وزوج من حور العين كم شاء:
من عفى عن قاتل وقرأ دبر كل صلاة مكتوبة قل هو الله احد عشر
مرات ومن ادان ديناً لمن يطلب منه. قال ابو بكر او احداهن قال او
احداهن، من ادان ديناً وهو ينوي قضاءه وكل به ملائكة يحفظونه
ويدعون له حتى يقضيه وكان بعض السلف يستقرض من غير حاجة لهذا

الخبر ، الشهادة تكفر كل شيء إلا الدين ، يا محمد ثلاثاً : من حسن اسلام
المرء تركه ما لا يعنيه (و اتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله) يوم القيامة فتأهبوا
له (ثم توفي) فيه (كل نفس ما كسبت) من عمل شر او خير (وهم لا
يظلمون يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين) كسلم وقرض (إلى أجل
مسمى) معلوم فالتداين هنا التعامل فقط لا بيع الدين بالدين فإنه حرام
(فاكتبوه) فإنه اوثق وآمن من النسيان والجحود وابعد من وسواس
الشیطان فالأجل المسمى بالأيام والاشهر والاعوام لا بدراس وقدم
الحاج والحصاد فإن مثله لا يرفع الجهالة (وليكتب بينكم كاتب) بيان
لكيفية الكتابة وتعيين لما يتولاهما فالكاتب ينبغي أن يكون هو المتوسط
بينهما ويعلم كلامهما ولا يكتفي بكلام احدهما (بالعدل) بالتسوية من غير
ميل الى احد الجانبين لا يزيد ولا ينقص وهو أمر للمتدائنين باختيار كاتب
فقيه دين يجي كتابه موثقاً به معدلاً بالشرع (ولا ياب كاتب) ولا يمتنع
أحد من الكتاب (ان يكتب) كتاب الدين (كما) على طريقة ما (عليه الله
فليكتب) من كتب الوثائق (فليكتب) تلك الكتابة المعروفة امر بها بعد
النهى عن ابائها تأكيداً لها (وليملل الذي عليه الحق) الاملال الاملاء
والالقاء للمعنى على الكتاب للكتابة ليورد المعنى من عليه الحق والدين
لأنه المشهود عليه فلا بد أن يكون هو المقر (وليتق الله ربه) جمع بين
الاسمين الاول للجمال والجلال والثاني للجمال فقط استعطافاً لعبده
فسبحانك يا ربنا (ولا يبغض منه شيئاً) فإنه هو الذي يتوقع منه البغض

خاصة ويتوقع من الكاتب زيادة ونقص فإن الانسان مجبول على دفع الضرر
على نفسه واقربائه (فإن كان الذي عليه الحق سفيهاً) ناقص العقل مبذراً
مجازفاً (او ضعيفاً) صبيهاً او شيخاً مختلاً (او لا يستطيع ان يعمل هو) بنفسه
بخرس او عي أو جهل أو غيرها من العوارض (فليملل وليه بالعدل) من
غير نقص ولا زيد (واستشهدوا شهيدين) اطابوهما ليتحملا الشهادة
على ما بينكم من المداينة (من رجالكم) من اهل دينكم فأفاد بعمومه العبيد
المسلمين لكن فسروا بالاحرار البالغين المسلمين فإن خطابات الشرع لا
تنتظم العبيد بطريق العبارة فإن كان الحق بين الكفرة او كان الحق
للكافر قبلنا شهادة الكفار (فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان) في
الاموال بالاجماع دون الحدود اشترط الفقهاء لقبول الشهادة أن يكون
حراً بالغاً عاقلاً مسلماً عدلاً عالماً بما يشهد به لا يجز بتلك الشهادة منفعة
إلى نفسه ولا يدفع مضرة عنها ولا يكون معروفاً بكثرة الغلط ولا بترك
المروءة ولا بينه وبين من يشهد عليه عداوة وعن علي لا تجوز شهادة العبد
في شيء وبه قال الشافعي وابو حنيفة لانه قال «ولا ياب الشهاداء اذا ما
دعوا» والاجماع منعقد على أن العبد لا يجب عليه الذهاب بل يحرم إلا
بإذن سيده فعلم منه أن العبد لا يكون شاهداً. احمد وشريح وابن سيرين
تجوز شهادة العبد لان العقل والعدالة والدين لا يختلف بالحرية والرق
وعند ابي حنيفة تجوز شهادة الكفار بعضهم على بعض على اختلاف
الملل (أن) ارادة ألا (تضلل) ألا تهتدي (احداها) للشهادة بأن تنسبها

لغلبة الرطوبة والبرد على امزجتهم او احدى النفسين فإن الانسان لا
يخلو من النسيان (فتذكر) قرأ ابو عمرو ابن كثير بسكون الدال وتخفيف
الكاف والباقون بفتح الدال وتشديد الكاف وقرأ حمزة برفع الراء
والباقون بالنصب احدهما الذاكرة والاخرى الناسية وقرأ حمزة ان تضل
بالشرط فتذكر كقوله « ومن عاد فينتقم الله منه » وجملة الاذكار محل
العلة لتذكر ان ضلت (ولا ياب الشهداء اذا ما دعوا) لاداء الشهادة
والتحمل ونزلوهم منزلة الواقع أي الصالحون لها (ولا تسئموا) تملوا (أن
تكتبوه) ما شهدتم عليه من الحق لكثرة وقوعه او تكسلوا من ان
تكتبوه وقال صلى الله عليه وسلم لا يقول المومن كسلت [قلت] فإنها
وصف المنافقين « وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى » (صغيراً او كبيراً
إلى أجله) وقت حلوله الذي اقر به المدين (ذالكم اقسط عند الله وأقوم
للسهادة) اعون على إقامتها لانه يذكرها [تنبيه] جاز على طريقة سيدينا
ان يبني التفضيل من اقسط واقسط واقوم او من قاسط ذى قسط ومن قويم
ذى استقامة على طريقة النسب (وأدنى الا ترتابوا) اقرب الا تشكروا في
قدر الحق وجنسه والشهود والاجل ونحوه (إلا ان تكون تجارة
حاضرة) وهو تعم البيع بدين وغيره (تديرونها بينكم) تتعاطونها يدأيد
(فليس عليكم جناح ألا تكتبوها) لبعده حينئذ من التنازع والنسيان وقرأ
عاصم بنصب تجارة خبر إلا ان تكون التجارة تجارة والباقي بالرفع اسم
والخبر تديرونها أو على كون تكون تامة. فهنا اذكر البيوع اصول الاتفاق

والاختلاف فالمحرم ببيع قسمان نجس وغيره فأصل تحريم بيع النجس قوله
 صلى الله عليه وسلم في حديث جابر إن الله ورسوله حرما بيع الحمر والميتة
 ولخنزير والاصنام ف قيل يارسول الله ارايت الميتة فإنه يطلى بها السفن
 ويستصبح بها فقال لعن الله اليهود حرمت الشحوم عليهم فباعوها وأكوا
 أثمانها وقال في الحمران الذي حرم شربها حرم بيعها . فأجمع المسلمون على تحريم
 بيع الحمر وانها نجسة إلا ما شذ فلا عبرة به في نجاستها والميتة بجميع أجزائها
 التي تقبل الحياة والخنزير بجميع أجزائه التي تقبل الحياة أجاز ابن القاسم
 الانتفاع بشعره ومنه اصنع واختلفوا في جواز بيع نجاسة يحتاج اليها في
 الاحراق والبساتين عند اصحاب مالك قول بالمنع مطلقاً وقول بالجواز طائفة
 وقيل منع الجميع وجواز غير لا واختلفوا في الفيل هل هو نجس ام لا كما يابيه
 فن رأى انه ناب جعله ميتة ومن رأى انه قرن مع كوس جعله طاهراً ، الشافعي
 لا يجوز بيع الكلب اصلاً وجوزه أبو حنيفة و فرق اصحاب مالك فجوزوا
 بيع ما ذون في اتخاذه دون غيره . أجمعوا على ان ما لا يجوز اتخاذه لا
 يجوز بيعه للانتفاع به وامساكه فمن اجاز اكله أجاز بيعه واختلفوا في الماذون
 في اتخاذه فقيل حرام وقيل مكروه فعمدة الشافعي شيان ثبوت النهي
 عن ثمن الكلب ونجاسة الكلب عنده كالخنزير فعمدة من أجازها أنها
 طاهر العين غير محرم الاكل كالأشياء الطاهرة العين ورويت احاديث
 غير مشهورة استثنى فيها ثمن الكلاب المباحة الاتخاذ فالجمهور على إباحة
 ثمن السهور لانه طاهر العين مباح المنافع وسبب اختلافهم في الكلاب

تعارض الادلة، مالك والشافعي لا يجوز بيع الزيت النجس، ابو حنيفة وابن وهب جازان بين وحجة من حرمه ان الله ورسوله حرما الميتة والخنزير وعمدة من أجازة إن حرم الشيء لمنفعة واحدة فلا يلزم ان يحرم من سائر المنافع وروي عن علي وابن عباس وابن عمر جواز بيع الزيت النجس للاستصباح به وبه تمسك اصحاب مالك وجوزوا فيه عمل الصابون مع تحريم بيعه وأجازة الشافعي مع تحريم ثمنه واختلاف هل نجاسته نجاسة عين فلا تقبل التطهير أو نجاسة مجاورة فتقبله عند غسل وطبخ وأجاز مالك والشافعي بيع لبن الآدمية ومنعه ابو حنيفة وعمدة من أجاز أنه كلبن الانعام طاهر وعمدة من منعه قال ليس طاهراً في الاصل فإن اللبن يتبع اللحم وانما رخص فيه لضرورة الطفل يقولون الخنزير حرام لا يباع لبنه والآدمي حرام اللحم لا يباع لبنه وسببه تعارض اقيسة الشبه وأجمعوا على تحريم بيع الملامسة وهو ان يامسه ولا ينشره أو بيعه ليلاً من غير علم به لجهل بالصفة فالمنازعة طرح كل منهما ثوباً الاخر فيلزمه على سبيل الاتفاق من غير ان يعين هذا بهذا وبيع الحصاة أي ثوب وقعت عليه حصاتي فهو لي بكذا ومنه إذا وقعت الحصاة بيدي فقد تم البيع وهو قمار وبيع الحبة بيوع الى أن تنتج الناقة ما في بطنها ثم ينتج ما في بطنها وهو بين الغرر في الاجل ومنه بيع جنين الناقة وبيع ما في بطون الحوامل مضامين وبيع ما في بطون الفحول ملايح وهي بيوع جاهلية متفق على تحريمها وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع

الثمار حتى يبدو صلاحها بالمز هو قبل أن تخلق أو بعده بعد الصرام أو قبله إما بعد ان تزهي أو قبله إما بيعاً مطلقاً أو بشرط التبقية أو بشرط القطع نهى عن بيع ما لم يخلق وعن بيع السنين والمعاومة وهي بيع الشجر أعواماً وان روي عن ابن عمر والزيير جواز بيع غلة الاشجار سنين أجمعوا على جوازه بعد الصرام فأكثر العلماء على جواز بيع الثمار بعد خلقها بشرطها أبو سلمة وعكرمة بعد الصرام فقط فالجمهور جواز بيعها قبل الزهو بشرط القطع الثوري وابن أبي ليلى منع الجمهور ان باع قبل الزهو بشرط التبقية منع وخرج اللخمي الجواز. مالك والشافعي واحمد واسحاق والليث والثوري وغيرهم ان باع قبل الزهو مطلقاً منع وجوزه ابو حنيفة وألزمه القطع فإنه شرط عنده في بيع الثمر فدلل الجمهور الحديث نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ففهم الجمهور أن سببه مخافة الجوائح لقوله صلى الله عليه وسلم: أرايت ان منع الله الثمرة فبم يأخذ احدكم مال اخيه. فلم يحملوه على الاطلاق فمنعوا على التبقية وجوزوا على القطع والاشهر عن مالك ان الاطلاق يحمل على التبقية فيمنع واحتج الكوفيون بقوله صلى الله عليه وسلم: من باع نخلا قد ابرت فثمرها للبائع إلا ان يشترطها المبتاع. قالوا لما جاز ان يشترطها جاز البيع مطلقاً منفرداً وحملوا حديث حتى تزهي على الندب وحمل الجمهور بيع الثمر قبل الازهاء على شرط التبقية على بيع الاصل وابق لنفسه الثمرة وشرط التبقية. واجمعوا على جواز الشراء بعد الازهاء وحمل على التبقية لقلة الجوائح بعده ومنع

الحنفية بيع التمر على التبقية وحمل الاطلاق عندهم على القطع وحجتهم
أن نفس بيع الشيء يقتضي تسليمه والا لحقه الغرر فلذلك لا تباع الاعيان
الى أجل كالعقار فالجمهور بيع الثمار مستثنى من بيع الاعيان الى أجل لعدم
إمكان اليبس دفعة فالزهو اصفرار البسر واسوداد العنب مثلاً فالمتعود
حتى تنجو من العاهات فإن ازهى بعض الحيطان ازهى الجميع إذا طلعت
الثريا بأمن العاهات . مالك إذا كان في حائط أنواع وظهر الطيب فلا يبيع
الا النوع الذى ظهر فيه الازهاؤ وخالفه الليث . مالك إذا ظهر الطيب
في بستان جاز بيعه وما حوله من نوعه . الشافعي انما يبيع البستان الذى
ظهر فيه فاعتبر مالك الزمان واعتبر الشافعي نقصان خلقة الثمر فما لم
يطب كبيع ما لم يخلق أجمعوا انه لا تباع الحنطة في سنبلها دون السنبل فإنه
فإنه يبيع ما لم تعلم صفته ولا كثرته وجوز مالك وابو حنيفة واهل المدينة
واهل الكوفة بيع الحنطة بسنبلها . الشافعي لا يجوز بيع السنبل نفسه
وإن اشتد للغرر وقياساً على بيعه بتبنيه بعد الدرس واحتج الجمهور بالاثار
حتى يزهى وعن السنبل حتى تبيض روي ان الشافعي لما وصاته الزيادة
رجع عن القياس بمروي عن مالك بيع السنبل قبل حصاده وقيل لا حتى
يكون في حزمه . وأجمعوا على عدم جواز بيعه في تبنيه بعد الدرس جزائاً
وان بكيل جاز عند مالك الكوفيون يكون حصاده على البائع حتى
يمكنه له حباً وغيرهم على المشتري ونهى صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في
بيعة . واجمعوا على مضمون الحديث واختافوا في صورتها أبيك هذه

السلعة بكذا على ان تباع لي هذه الدار بكذا او ابيعك هذا الغلام بدينار
 او هذه بدينارين او ابيعك الثوب بعشرة نقداً او بالعشرين بأجل ومنه
 ابيعك هذا بعشرة على ان اشتريه منك بعشرين لأجل ومنه ابيعك احد
 هاذين بدرهم فأصل الشافعي في رد بيعتين الجهل في الثمن او المثلوث .
 وأجمعوا على صحة مبيع مرعي معلوم والاشهر عند الشافعي لا يجوز بيع
 الغائب بحال وصف ام لا . مالك وأهل المدينة يجوز ان وصف وامن من
 التغير قبل القبض . ابو حنيفة يجوز لكن على الخيار ككل بيع على الصفة
 عنده ولو حضر وجاء على الصفة ولزم عند مالك ان جاء على الصفة .
 الشافعي لا ينعقد البيع أصلاً فيهما وفي المدونة جاز بيع الغائب من غير صفة
 على شرط خيار الرؤية وردة عبد الوهاب وسببه هل نقصان العلم المتعلق
 بالصفة عن علم الحس هل هو جهل مؤثر في بيع الشيء فيكون من الغرر
 الكثير او من قبيل الغرر اليسير المعفو عنه فالشافعي على الغرر الكثير
 ومالك عن اليسير ولما خيره ابو حنيفة قل لا غرر فالصفة عند مالك انما
 تنوب على المعاينة لمكان غيبة المبيع او لمشقة في نشره او لحوف فساد في
 كثرة النشر واجاز البيع على البرنامج على الصفة ولم يحز بيع السلاح في
 جرابه والثوب في طيه حتى ينظر ويعلم واجاز مالك بيع الشيء بالرؤية
 المتقدمة . أجمعوا على انه لا تباع الاعيان لأجل وانه يشترط تسليم المبيع
 للمبتاع إثر العقد واجاز مالك وربيعه وطائفة بيع الجارية الرقيقة على شرط
 الموضمة ولم يجوزوا نقداً فيها كبيع الغائب لما فيه من الدين بالدين . أجمعوا

على جواز بيع المشر بطناً واحداً بدا صلاحه فالذى يشتر بطوناً عند مالك
 مالم يتصل لم يدخل مالم يخلق فيما خلق وما اتصل ولم يتميز كالمباطخ
 والمقائي والباذنجان والقرع جاز دخول البطون كلها وما يتميز كالقصيل
 يجوز مرة بعد اخرى عند مالك فيه روايتان الجواز والمنع . احمد والشافعي
 واسحاق والكوفيون لا يجوز بيع منها بشرط بطن آخر فحجة مالك فيما
 لا يتميز انه لا يمكن حبس اوله على آخره فقيس للضرورة على بيع ما بدا
 صلاح بعضه وهو غرر يسير فهذا عند الجمهور من باب بيع ما لم يخفق
 ومن باب بيع الثمار معاومة واللفت والجزر والكرنب جاز بيعه عند مالك
 إذا أمكن الانتفاع به ومنعه الشافعي الا مقلوعاً وهو عنده من باب المغيب
 كالجوز واللوز والباقل في قشرها أجازة مالك ومنعه الشافعي وسببه هل
 هو من الغرر المؤثر ام لا وازاز ابو حنيفة بيع الحوت في الغدير ومنعه
 مالك والشافعي كبيع الآبق منعه قوم باطلاق وأجازة قوم مطلقاً وجوزة
 مالك إن علم اباقه وموضعه وعاءه صفته على شرط الا يقبض الثمن حتى
 يقبض العبد وأجاز بيعه عثمان البتي ومنعه الشافعي وحجة الشافعي حديث
 شهر بن حوشب نهى عن شراء العبد الآبق وعن شراء ما في بطون الانعام
 حتى تضع وعن شراء ما في ضرعها وعن شراء الغنائم حتى تقسم وأجاز
 مالك بيع ألبان النعم اياماً معدودة إذا عرف ما يحلب عادة ولم يجزه في
 الشاة الواحدة وقال سائر الفقهاء لا يجوز إلا بكيل معلوم بعد الحلب
 ومنع مالك بيع اللحم في جلدة وأجاز مالك بيع المريض ان لم يئس منه

ومنعه الشافعي وأبو حنيفة وروى المنع عن مالك أيضاً وأجاز مالك بيع
تراب المعادن بنقد يخالفه أو بعرض ولم يجوز بيع تراب الصاغة ومنعه
الشافعي وأجاز الحسن بيع الجميع فكله جهل بالكيفية وأما اعتبار الكمية
فنقول أجمعوا أنه لا يجوز بيع مكيل وموزون ومعدود وممسوح إلا أن
علم قدره عند البائع والمشتري. أجمعوا عن أن العلم بكيل ووزن وعدد
ومساحة مؤثر صحة البيع وأما على وجه الحزر وهو الجراف فيجوز في الأشياء
دون أشياء وعند مالك جاز في كل ما قصدت كثرته لا آحاده وجاز عند
مالك بيع تبر أو فضة غير مسكوكة جزافاً. أبو حنيفة والشافعي يكره
فقط وأجاز مالك بيع صبرة مجهولة على الكيل كل كيل منها بكذا. أبو حنيفة
إنما جاز في كيل سمية وأجازه مالك في العبيد والثياب وفي الطعام ومنعه
أبو حنيفة في العبيد والثياب ومنعه غيره في الكل للجهل بمبلغ الثمن وجاز عند
مالك أن يصدق المشتري البائع في كيلها إن لم يكن بنسيئة ومنعه غيره حتى
يكتاله لنهييه صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان
وأجاز لا قيرم على الإطلاق فالمانع الشافعي وأبو حنيفة وأحمد والمجيز مطلقاً
عطاء وابن أبي مليكة ومنع مالك أن يبيع بائع علم كيله جزافاً ممن يجهل
الكيل كالشافعي وأبي حنيفة فالمرابنة عند مالك بيع مجهول الكمية بمجهول
الكمية ففي الرويات للتفاضل وفي غيرها لعدم تحقق القدر [قات] ففساد بيع
الشروط والثنيا من قبيل الغرر وسبب الاختلاف ثلاثة أحاديث حديث
جابر اشترى مني صلى الله عليه وسلم بعيراً وشرط ظهوره للمدينة والثاني

حديث بريرة: كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ولو كان مائة شرط. وهما ثابتان والثالث حديث جابر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة والمخابرة والمعاومة والثنيا ورخص في العرايا وهو ثابت خرجه مسلم. روى ابو حنيفة عنه صلى الله عليه وسلم بسنده أنه نهى عن بيع وشرط. الشافعي وابو حنيفة البيع بطل وبطل الشرط ابن ابي شبرمة جاز البيع والشرط. ابن ابي ليلى جاز البيع وبطل الشرط احمد البيع جائز مع شرط واحد دون شرطين فمن ابطلهما اخذ بعموم النهي ومن اجازها اخذ بحديث جابر في البيع ومن اجاز البيع وأهدر الشرط اخذ بعموم حديث بريرة ومن اجاز شرطاً واحداً فقط اخذ بحديث عمرو بن العاص خرجه ابو داود لا يحل ساف وبيع ولا يجوز شرطان في بيع ولا ربح مالم يضمن ولا بيع مالم يضمن هو عندك وجمع مالك وقسم شروطاً لثلاثة فما ظهر فيه الغرر والربح الذان لا يفسد البيع الا بهما وكثر ابطال البيع والشرط وهو شرط ينافي المقصود كبيع جاريتة على الايطاها او لا يبيعها وما توسط ابطال الشرط واثبت البيع كبريرة وما قل اجازها كالبيع على شرط البرور بها فإن قال متى وجدت الثمن رددت علي المبيع لم يجزه مالك لتردد له بين السلفيعة والثمنية واختلف اصحابه في الاقالة فمن رآ انها بيع فسخها ما يفسخ البيوع ومن رآها فسخاً فرق بينها وبين البيوع واجاز مالك ان يشترط عليه الا يبيع حتى ينتصف من الثمن فإنه رهن عنده ومنعه ابن القاسم لمكان التحجير. ابن الموار

جائز في الامد القصير . أجمعوا على فساد بيع وسلف وأجازه مالك إن
اسقط الشرط قبل القبض ومنعه ابو حنيفة والشافعي وسائر العلماء وروى
محمد بن عبد الحكم عن مالك كالجهور وحجة الجمهور ان النهي يقتضي
فساد المنهي لجهل الثمن وإنما منع البيع لاقتراحه بالسلف فقط كما منع البيع
باقتراح شرط منافي للمقصود وكما منع باقتراحه بزق خمر مثلاً لأنه شيء
محرم من قبل الشرط فهذا الفساد بالشروط هل هو معقول فيرتفع بارتفاع
الشرط كما عليه مالك أو حكمي متعبد به فلا يرتفع بارتفاع الشرط كما
عليه غير مالك فالفساد من الربى والغرر حكمي لا ينعقد معه البيع أصلاً
ولو ازيل سبب الفساد . فالجمهور يبيع العربان فاسد وجوزده مجاهد وابن
سيرين ونافع بن الحارث وزيد بن أسلم وهو دفع المشتري شيئاً من الثمن
فإن انعقد البيع ورجع اليه المشتري حاسبه عليه وإلا ذهب البائع بذلك
الشيء وسلمه المشتري مجاناً لأنه مخاطرة وغرر وأكل مال بباطل وقال
زيد أجازة صلى الله عليه وسلم وانكره أهل الحديث ، مالك وأبو حنيفة
والشافعي والثوري لا يجوز بيع حامل واستثناء ما في بطنها احمد وابو
ثور وداود جائز وروى عن ابن عمر وسببه هل الجنين مبيع مع امه
أم لا ومن قال مبيع منع فإنه من الثنيا المنهي عنها للجهل بصفة وسلامتها
ومن قال غير مبيع أجازة . مالك إن باع حيواناً واستثنى شائعاً كسدس
جاء وإن كان معيناً مغيباً كالجنين لا يجوز وإن كان عضواً مما يوكل كرأس
فله قيمته بشرط الذبح وإلا كحمار مثلاً منع فالاشهر عند مالك واصحابه فيما

يوكل المنع وجوزة ابن حبيب كبيع شاة دون رأسها للجزار مثلاً روى
ابن القاسم جواز بيع شاة مع استثناء الارطال اليسيرة وروى ابن وهب
المنع واجمعوا على جواز بيع حائط واستثناء نخلات معينات دون غير
المعينات إلا بتعيين المشتري بعد البيع ومنع الجمهور بيع حائط مع استثناء
عدد نخلات بعد البيع يختارها واجازه مالك ومنع ابن القاسم قوله في
النخلات وأجازة في الغنم كبيع نخلات في حائطه يعينها بعد البيع المشتري
اجازه مالك ومنعه ابن القاسم منع الجمهور بيع الحائط مع استثناء مكيلة
لنهييه صلى الله عليه وسلم عن الثنيان في البيع لانه استثناء مكيل في جزاف
واجازه مالك وأهل المدينة فيما دون الثالث فقط وحملوا النهي على الثنيان إلى ما
فوق الثالث فقط وشبهوا ببيع غير المستثنى بالصبرة يستثنى منها كيل ما وهذا
الاصل مختلف فيه أيضاً اجاز مالك واصحابه بيعاً وإجارة معاً ومنعه الشافعي
والكوفيون للجهل وقال مالك ان علمت الاجارة لم يكن الثمن مجهولاً
واختلف قول مالك في جواز الشركة والبيع فمن قويت عنده علة المنع
منع ومن ضعفت اجاز وهو أمر راجع الى ذوق المجتهد لتجاذب الأدلة
على السواء الى الضدين ففي امثال هذه يكون القول بتصويب كل
مجتهد صواباً فله ذهب بعض العلماء الى التخيير في امثال هذه. مالك معنى
لا يبيع بعضكم على بيع بعض ومعنى لا يسم احد على سوم اخيه واحد محله
اذا تراكنا حتى لم يبق الا اليسير كرؤية ما ياخذ واشترط العيوب او
البراءة منها كابي حنيفة، وقال الثوري الا يطرأ رجل آخر على المتبايعين

كأن يقول عندي خير منها ولم يحد بركون وبغيره. الشافعي إذا تم البيع
باللسان ولم يفترقا فيأتي غيره لا يعرض عليه سلعة خيراً منها على أصاه أنه لا
يتم البيع ويلزم إلا بالافتراق البيعان بالخيار ما لم يفترقا فمالك يازم البيع
بالصيغة والرضى. الجمهور إنما كره ومضى لأنه لم يتم. داوود وأصحابه
فسخ تمسكاً بالعموم روي عن مالك فسخه ما لم يفت وانكره ابن الماجشون
في البيوع قال إنما قاله مالك في النكاح. الجمهور لا فرق بين ذمي وغيره
الأوزاعي لا بأس بالسوم على سوم الذمي فالجمهور جاز بيع المزايدة ومنعه
قوم للنهي عن السوم سببه هل يحمل على الكراهة أو الحظر وهل يحمل
على جميع الأحوال ولو ذمياً أم لا ومنع مالك لأهل الأسواق تلقى الركبان
في أقل من سنة أميال وإن وقع جاز وأشرك أهل سوقه وسبب النهي
عنده ألا يختص برمح دون أهل سوقه. الشافعي سبب النهي لأجل ألا
يغبن البائع وإن وقع خير رب الساعة وحجته حديث أبي هريرة: لا
تتلقوا الجلب فمن تلقى منه شيئاً فاشتره فصاحبه بالخيار. خرجه مسلم وأما
النهي عن بيع الحاضر للبادي قوم لا يبيع أهل الحضر لأهل البادية قولاً
واحداً وأجاز مرة شراء الحضري للبدوي وبه قال ابن حبيب وتارة منعه
فأهل الحضر الأمصار وقيل كأهل القرى لأهل العمود وبه قال الشافعي
والأوزاعي وقال أبو حنيفة فلا بأس به ويخبره بالسعر وكرهه مالك
وأجازه الأوزاعي والمالكون قالوا المقصود إرفاق بأهل الحضر [قات]
وهو نصح حضري لبدوي وضد مناقض: الدين النصيحة. فرضي الله

عن أبي حنيفة ما اعقله لسر الشرع . وحجة الجمهور حديث جابر خرجه
أبو داود لا يبيع حاضر لباد ذروا الناس يرزق الله بعضهم من بعض فصار
المعنى لئلا يغبنه الحاضر بعدم معرفة السوم فيترك الجالب المكايسته ولا
يضر باظهار النصيح له حتى يغبن وان وقع صح عند الشافعي وعند مالك
قولان بالانعقاد والفسخ . أجمع المسلمون على منع النجش وهو ان يزيد
على الثمن بقصد نفع البائع ولم يرد شراء ويضر المشتري . أهل الظاهر
فاسد . مالك بالخيار كالعيب . الشافعي وأبو حنيفة اثم وصح الجمهور ان
النهى اذا تضمن معنى في النهى افسد كالنهى عن الربى والغرر وان لم
يتضمن الفساد لمعنى خارج كبيع فضل الماء ليمنع به الكلاء قال ابن المنذر
ثبت النهى عن بيع فضل الماء ليمنع به الكلاء فقال قوم لا يحل بيع ماء
مطلقاً وانما يملك من مملكه حاجته لكن خالف الاصول وهي لا يحل
مال احد إلا بطيب نفس منه وخصص النهى بالشركاء وانعقد عليه الاجماع
وقيل ان حرث اثنان على بشريهما فانهار بشر احدهما فلا يحل له ان يمنع
فضل مائه وهو قريب من الاول فحملوا المطلق وهو ماء على المقيد فالفضل
هو الممنوع في الحديثين وأما مالك فحمل الحديث على آبار في الصحاري
الغير المملوكة وأما المملوك فله منعه ما لم يضطر غيره بعدم وجود ثمن
عندهم وخيف عليهم الهلاك فالارض عنده لا تملك بالحفر فالحافر للبئر
أولى واذا قنع لا يمنع غيره لانه إنما حفره للاتفاع فقد اتفع وما زاد ليس
له . أجمعوا على أنه لا يفرق ولد على امه لثبوت قوله صلى الله عليه وسلم

من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة. مالك
يفسخ. الشافعي لا يفسخ كأبي حنيفة وأثم البائع والمشتري فسيببه ان العلة
من خارج. مالك حـد الجواز الاثغار. الشافعي سبع سنين او ثمان
الاوزاعى فوق عشرة وهر وقت الاستغناء عن امه فإن غبن بما لا يتغبن
به الناس كثلث فأكثر عبد الوهاب رد البيع فالمشهور عن مالك لا يفسخ
وقد جعل صلى الله عليه وسلم الخيار لصاحب الجلب وهو دليل على اعتبار
الغبن وجعل الخيار المنعقدان حبان لما ذكر له أنه يغبن في البيوع وقوم
جعلوا الوالد كالوالدة وقوم رأوا في الاخوة. فإن عقد بيع بعد جلوس
الامام يوم الجمعة على المنبر منع فالمشهور عن مالك الفسخ وقيل عنه وبه
قال الشافعي وابو حنيفة فيفسخ عند مالك على من تجب عليه فقط دون
غيره أهل الظاهر يفسخ مطلقاً واحتمل أن يلحق بالبيع غيره والاظهر
عدمه لقلة وقوعها في هذا الوقت وندب عدم البيع لمرتقب وقت الحس
وان خاف فوت الوقت وجب تركه والاشتغال بالصلاة لئلا تفوت
«رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله واقام الصلاة وإيتاء الزكاة»
فننقل كلامنا إلى اسباب وشروط صحة العقد ولا يصح البيع إلا بالصيغة
بعت واشتريت فإن قال بعني بكذا وقال بعت انعقد عند مالك ان لم
يات بعدر مقبول. الشافعي لا يتم الا ان قال قد اشتريت فإن قال بكم قال
بكذا قال اشتريت قيل يلزم وقيل حتى يقول بعت لك. الشافعي انعقد
بالكناية ولا يكتفي عند الشافعي بالمعاطات من غير قول وأجمعوا على انه

لا يترأخى أحدهما عن الآخر حتى يفترقا وإلا فلا بيع بأن قال بعث بكذا
وسكت حتى افترقا وقال اشتريت لم يلزم. مالك وأبو حنيفة وطائفت
من أهل المدينة يلزم بالمجلس بالقول وإن لم يفترقا وقال الشافعي وأحمد
واسحاق وأبو ثور وداود وابن عمر بن الخطاب إنما يلزم بالافتراق
ويذهب وبه قال ابن أبي ذئب من أهل المدينة وابن المبارك وسوار
والقاضي شريح وجماعة من التابعين وهو مروي عن ابن عمر وأبي ريرة
الاسلمى من الصحابة ولم يخالفهم أحد من الصحابة وعمدة من اشترط
خيار المجلس حديث مالك: المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه
ما لم يفترقا إلا بيع الخيار وفي بعض الروايات: إلا أن يقول أحدهما لصاحبه
اختر وهو صحيح من أوثق الأسانيد فحجة مالك عمل أهل المدينة واحتج
أصحاب مالك بقوله تعالى «أوفوا بالعقود» فخيار المجلس ينافي عندهم
الوفاء الواجب بالتواتر وقالوا القياس أن البيع عقد معاوضة كسكاح
وكتابة وخلع ورهون وصاح فلا يصح فيها الخيار بل انشاء للعقد فقل
عموم الآية مخصوص بالحديث فلا قياس في مقابلة النص وهو مذهب مهجور
عند المالكية وغيرهم وإن روى عن مالك تغليب القياس عن الأثر كأبي
حنيفة قالوا ليس ذاك وإنما نتأوله ونصرفه عن ظاهره وتأويل الظاهر
بالقياس متفق عليه عند الأصوليين قالوا المتبايعان المتساومان قبل أن ينفذ
البيع بينهما وقيل لهم فلا فائدة عليه للحديث لأنه لم يعقد شيئا حتى يقل
هما بالخيار والتأويل الثاني الافتراق كناية عن افتراق القول من القول

«وان يتفرقا يغن الله كلا من سعته» لكن هذا مجاز مع امكان الحقيقة وحكمة الخيار لمواضع الندم ويشترط في العاقدين ان يكونا مالكين تامي الملك او وكيلين تامي الوكالة بالغين غير محجور عليهما او على احدهما لحق انفسهما كالفقيه او لحق الغير كالعبد إلا ان اذن له في البيع من مع الشافعي الفضولي بيعاً وشراءً أن يبيع بشرط رضى المالك او ان يشتري بشرط رضى المشتري واجازه مالك في الوجهين وأجاز ابو حنيفة البيع دون الشراء وحجة مالك ما روي انه صلى الله عليه وسلم دفع الى عروة البارقى ديناراً وقال اشتر لنا من هذا شاة فاشترى شاتين بدينار وباع احدهما بدينار وجاء بالشاة والدينار فقال يا رسول الله هذه شاتكم وديناركم فقال اللهم بارك له في صفقة يمينه فإنه لم يامر بشراء الثانية ولا بيعهما. وعمدة الشافعي النهي عن بيع الرجل ما ليس عنده وحمله المالكية على بيعه لنفسه لا لغيره فإن النهي سببه حكيم ابن حزام يبيع لنفسه ما ليس عنده فنراه عنه وسببه هل النهي إذا ورد لسبب خاص هل يحمل على العموم او الخصوص [قلت] الاصل في الرد بالعيب « إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم » وحديث المصراة المشهور اما عقود المعاوضة كالبيع فيوجب العيب حكماً وإما عقود التبرعات فلا حكم للعيب فيها والاشهر أنه لا حكم في هبة الثواب وقيل فيه ان افسده. مالك والشافعي الزنى في العيب عيب. و ابو حنيفة ليس عيباً وهو نقص في الخلق الشرعي وهو العفة والزوج عند مالك عيب كالدين فالعيب ما عاقى فعل النفس

أو فعل الجسم أما في ذاته وأما في خارجه . الشافعي ليس عيباً والحمل في
الرأعة عند مالك عيب وفي الوغد قيل عيب وقيل لا والتصرية حبس
اللبن أياماً أيهاً بأنها حلوب عيب عند مالك والشافعي قال صلى الله عليه
وسلم لا تصروا الابل والبقر فمن فعل ذلك فهو بخير النظرين إن شاء
أمسك وإن شاء ردها وصاعاً من تمر وهو تدليس . ابو حنيفة ليست بعيب
وحجته انه ان اشترى شاة للحليب فخرج لبنها قليلاً لا ترد به اتفاقاً .
وحديث المصراة مخالف للاصول فلا يعمل به عندهم ومن الاصول الخراج
بالضمان متفق عليه ومنها ان فيها بيع طعام بطعام نسيئة فالاصل في المتلفات القيم
أو المثل فصاع تمر ليس واحداً منهما ويلزم بيع مجهول بمعلوم وهو الجراف
بالمكيل . أجمعوا على ان العور والعمى وقطع يد او رجل عيوب كالمرض
في أي عضو والشيب في الرائعة عيب عند مالك وقيل لا باس باليسير منه
والاستحاضة وارتفاع دم الحيض عيب والزعر عيب وأمراض الحواس
عيب فكل ما نقص الثمن عيب والبول في الفراش عيب وبه قال الشافعي
وابو حنيفة في الجارية دون العبد والتأنيث في الذكر والتذكير في الانثى
عيب عند مالك فكله ان حدث قبل امد التبايع باتفاق او في العهد فعند
من يقول بها . انفرد مالك بالعهد وهي كل عيب حدث في المبيع فمن
البائع في ثلاثة ايام وعهدة السنة من الجنون والجذام والبرص وعهدة
الثلاث بمنزلة الخيار وايام الاستبراء والنفقة فيها والضمان من البائع والنفقة
والضمان في عهدة السنة من المشتري في الرقيق ككل ما قصد فيه المحاكرة

لا في الذمة وتحسب عهدة السنة من الثلاث على الاشهر وتداخل الثلاث
في زمن المواضعة ولا تتداخل عهدة السنة مع عهدة الاستبراء وقال الفقهاء
السبعة لا تدخل بين العهد فعهد الاستبراء اولا ثم عهدة الثلاث ثم
عهدة السنة هل تحمل كل بلاد على العهدة من غير أن يحملوا عليها أم لا
قولان ولا يلزم النقد في عهدة الثلاث وان اشترط ويلزم في عهدة السنة
فحجة مالك عمل اهل المدينة قال الشافعي سألت ابن شهاب عن عهدة
السنة والثلاث فقال ما علمت فيها امراً سالفاً فلذلك ترجح عند مالك الا
يحكم بها في غير المدينة الا لعرف او شرط فاذا وجد عيب يرد به ولم يتغير
المبيع عند المشتري خير في الحيوان مطلقاً ولا شيء له ان امسك وفرق
مالك في العقار بين اليسير لا يرد به وياخذ ارشه وان كثر وجب الرد
ورجح لا فرق بين الاصول والعروض وبمثله قال البغداديون في الحيوان
فإنهم لم يرتضوا التفرقة وبه قال فقهاء الامصار فإن تراضيا على ان يغرم
البائع الارش ويمسك المشتري صح عند الجمهور الا ابن جريج من اصحاب
الشافعي فإنه قال ليس له اسقاطه لكن قوله غلط فإنه حق المشتري ابو
ثور والاوزاعي اذا اشترى أنواعاً في صفقة واحدة فوجد عيباً في نوع رد
الجميع أو امسك إن لم يسم قيمة كل نوع والا رجع في نوع معين فقط وقال
سفيان الثوري يرد المعيب بتقدير ثمنه وروي القولان عن الشافعي وجمع مالك
ان كان المبيع وجه الصفقة يعني هو المقصود بالمبيع وغيره تبع رد الجميع
والا رده بقيمته. ابو حنيفة ان وحده قبل القبض رد الجميع والا رد المعيب

بخصتها
صفقة
فشيبه
المشتري
قبل
لا ير
لا ير
وان
الثاني
الشيء
نقص
بالا
وهو
الباء
الوجه
واب
مال
وان
المية

بخصته من الثمن الشافعي وابن القاسم عن مالك إذا ابتاع رجلان شيئاً في
صفقة فوجد عيباً فأراد أحد رده وامتنع الآخر رده من أراده وقيل لا
فشبهه من أوجب الرد بالصفقتين وغيره شبهه بالصفقة الواحدة إذا أراد
المشتري تبعض رد المبيع فالجمهور أن تغير المبيع بموت أو فساد أو عتق
قبل الإطلاع على العيب أنه فوت ويرجع بالارش على البائع وقال عطاء
لا يرجع كأن أولدها أو دبرها أو كاتبها. أبو حنيفة والشافعي إن باعه
لا يرجع بشيء كالليث وقال مالك إن باعه من بائعه بمثل الثمن لا رجوع
وإن بأقل رجوع وإن باع بأكثر ودلس البائع الأول لم يرجع الأول على
الثاني والارجع على الثاني والثاني على الأول وينفسخ البيعان ويرجع
الشيء إلى الأول فلا يؤثر في الرد نقص بحالة الأسواق اجماعاً كحدوث
نقصان قليل في البدن. الشافعي أن أثر النقص في الثمن فلا رد ورجع
بالارش فقط كأبي حنيفة. الثوري وجب رده مع ارش ما نقص عنده
وهو قول قديم للشافعي. مالك المشتري بالخيار بين الامساك ويره عليه
البائع أرش العيب أو يرده مع أرش ما حدث عنده وإن تنازعا فالقول
للمشتري وشذ أبو محمد بن حزم قال له أن يرد ولا شيء عليه. أبو حنيفة
وأبو ثور يجوز البيع بالبراءة من العيوب مطابقاً عليه البائع أم لا وخصها
مالك بالرقيق إلا بحمل من الرأعات ويجوز في الوحش وقال الشافعي
والثوري لا يجوز البيع بالبراءة فلا يبرئه إلا أن اراده إياه وقبله وهي التزام
المشتري كل عيب فحجة مالك حكم عثمان علي عبد الله بن عمر باع عبداً بالبراءة

قال المشتري، فيه داء وقال عبد الله بعته علم البراءة فحكم عثمان ان يحلف انه لم يعلم فيه عيباً فامتنع فاسترد غلامه وينجزها زيد بن ثابت وإنما خصصها مالك بالرقيق لحفاء عيوبها غالباً. ابن القاسم آخر كلام الامام إنكار البراءة إلا ما خفف فيه السلطان وفي قضاء الديون. المغيرة من اصحاب مالك إنما تجوز في عيوب خفيفة اول من ثلث القيمة وإنما تكون البراءة بالشرط الا بيع السلطان والمواريث عند مالك. أبو حنيفة والشافعي لا يضمن المشتري إلا بالقبض وفصل مالك فيما فيه حق توفية كالمكيل والموزون والمعدود فلا يضمن المشتري الا بعد القبض وما ليس فيه حق توفية كالجزافات ضمنه المشتري قبل القبض وهو حاضر وأما ما غاب فضمانه من البائع إلا ان يشترطه على المبتاع وهل القبض شرط من شروط العقد أو حكم من أحكامه والعقد لازم بغيره ومن قال بالشرط لا يدخل الا بالقبض ومن قال بحكم دخل في ذمة المشتري بالعقد وتفريق مالك استحسان وهو التفات الى المصلحة والعدل، أهل الظاهر بالعقد يدخل في ضمان المشتري وعمدتهم ان الخراج قبل القبض للمشتري لقوله صلى الله عليه وسلم: الخراج بال ضمان وحجة من خالف حديث عتاب بن اسيد لما بعثه صلى الله عليه وسلم الى مكة قال له: انهم عن بيع ما لم يقبضوا وربح ما لم يضمنوا، مالك إذا اشترى ثمراً فأصابته جوائح وضعت على المشتري الجوائح لقوله صلى الله عليه وسلم من باع ثمراً فأصابته جائحة فلا يأخذ من مال أخيه شيئاً على ماذا يأخذ أحدكم مال أخيه خرجه مسلم، وقال جابر أمر صلى الله عليه وسلم

بوضع الجوائح ومنعه ابو حنيفة والشافعي والثوري والليث وحجة
الشافعي ومن معه قياس الشبه فشبهوه بسائر المبيعات وقالوا التخلية قبض
في الاصول وحديث ابي سعيد الخدري ابيع رجل في ثمار ابتاعها
وكثر دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقوا فتصدق عليه فلم
يبلغ وفاء دينه فقال صلى الله عليه وسلم خذوا ما وجدتم وليس لكم
إلا ذلك . فلم يحكم بالجائحة [قلت] يحتمل بعد الجذاذ او بعد الطيب ويحتمل
أن القضية قبل ان ينهى عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها واتفقوا على
وضعها بالعطش اتفق مذهب مالك على ان ما أصاب من قبل السماء كبرد
وقحط وضد العفن جائحة توضع على المشتري واختلفوا في ما أصاب
من الآدميين منهم من رآه جائحة إن غلب كالجيش ذون ما كان بمعافضة
كسرقة لامكانه ان يحتز منه وبعض اطلق ومنهم من قال الجائحة انما
تكون بأمر سماوي لقوله صلى الله عليه وسلم : ارايت إن منع الله الثمرة
والاشهر عند مالك وجود الجائحة في البقول تشبيهاً بالاصل الذي هو
التمر فمقدار الجائحة الثلث في الثمار وفي البقول قلت او كثرت وقيل في
الثلث ، ابن القاسم يعتبر الثلث بالكيل واشهب بالقيمة وأصل الثلث عند من
يعتبره الثلث في الوصية والثلث كثير فاتفق من يقول بها على وجوبها
في الزمن الذي يحتاج فيه الى تبقيّة الثمر على رؤوس الشجر حتى يستام
طيبه واختلفوا ان أبقاه على ان يبيعه على النظارة قيل فيه جائحة للعرف
به وقيل لا . الجمهور ان باع أصلاً فيه ثمر قبل ان تؤبر فإن الثمر للمشتري

وبعد الابار فالبائع إن لم يشترطه المشتري فإنه ثبت حديث ابن
عمر: من باع نخلا قد ابرت فثمرها للبائع إلا ان يشترطه المبتاع فافاد
المفهوم انه للمشتري قبل الابار بلا شرط، ابو حنيفة للبائع مطلقاً
فصير المفهوم اخروياً واحرى قبل الابار وشبهوا خروج الثمر بالولادة
كمن باع امه لها ولد فالولد للبائع إلا ان يشترطه المبتاع، ابن ابي ليلى
للمشتري مطلقاً فرد الحديث بقياس فإنه جعل الثمر جزء المبيع فلا يحل له
اشتراطه فسبب خلاف بين ابي حنيفة والشافعي ومالك معارضة دليل
الخطاب لدليل أقوى الخطاب لكن الفحوى هنا ضعيف وان كان في
غيره أقوى من دليل الخطاب وسبب خلاف ابن ابي ليلى لهم معارضة
القياس للسمع فالابار ان يجعل طلع ذكور النخل في طلع انائها وان تنور
الاشجار وتعقد كالتذكير في شجر التين وبار الزرع ان تدركه الابصار
فان باع وقت الابار ولم يؤبر فحكمه حكم المؤبر. الشافعي والكوفيون
مال العبد في البيع والعتق والكتابة لسيدته، داود وابو ثور تبع للعبد
ان لم يشترط، مالك والليث تبع للعبد في العتق دون البيع ان لم يشترطه
المبتاع قال صلى الله عليه وسلم: من باع عبداً وله مال فماله للذي باعه إلا
ان يشترطه المبتاع، قال صلى الله عليه وسلم: من اعتق غلاماً فماله له إلا ان
يستثنيه سيده وجوز مالك شراء العبد مع ماله بدراهم وان كان مال العبد
دراهم ومنعه ابو حنيفة ان كان نقداً قال كمن باع شيئين لا يجوز فيه الا ما يجوز
في البيوع، ابن القاسم لا يشترط بعض المال وجوزة اشبه وقال ابن

حنيفة الزيادة بعد العقد من الثمن ولا تثبت في حق الشفيع ولا في بيع
المراوحة وبه قال مالك ، الشافعي لا يلحق الزيد والنقص بالثمن مطلقاً
وهما هبة وحجة من جملة من الثمن « فلا جناح عليكم فيما تراضيتم به من
بعد الفريضة » في النكاح وقاسوا عليه البيع فمن رآه تقرر العقد الاول قال
هبة ومن رآه الفسخ بالثاني قال من الثمن وإن اتفقا على البيع واختلفا في
قدر الثمن ولا بدنة تحالفا وتفاسخا عند الشافعي ومحمد بن الحسن أبداً
وعند أبي حنيفة ما لم تفت السلعة والا فالقول للمشتري مع يمينه ولمالك
روايتان رواية قبل القبض وبعد القبض القول قول المشتري والثانية كأي
حنيفة رواية ابن القاسم والفوت بتغير الاسواق ، داوود وابو ثور القول
قول المشتري مطلقاً ولا فسخ كزفر وإنما يقع التفاسخ عندهم ان اختلفا
في جنس الثمن او المثلون وحجة الجمهور حديث ابن مسعود : أيما يبيعين
تبايما فالقول قول البائع او يترادان ، أجمعوا على ان البيع الفاسد ان لم
يفت باحداث عقد او نماء او حوالة سوق يرد الشافعي ان تصرف في
المبيع لا يخرج به عن ملك البائع وليس للمشتري فيه ملك ولا شبهة ملك
وقال مالك يفوته ويوجب القيمة فعند مالك تنقسم الى محرمة والى
مكروهة فإن فاتت المحرمة مضت بالقيمة والمكروهة ان فاتت صحت
عنده وشبهه الشافعي البيع الفاسد للربي والغرر بما حرم عينه كالخمر وآ
مالك ان الفسخ إنما هو لمقام العدل فإذا فاتت فالعدل القيمة فرما تباع
بسلعة بألف وترد بنصفه فحوالة الاسواق عنده فوت فإن ترك الساقب

قبل القبض قل مالك صح البيع وقال ابو حنيفة والشافعي فسد البيع
وحجة الجمهور أن النهي يتضمن فساد المنهي أجمع العلماء على أن بيع
الذهب بالذهب والفضة بالفضة لا يجوز الا مثلاً بمثل يداً بيد إلا ما روي
عن ابن عباس ومن تبعه من المكيين وان ورد انه تاب منه من تجويزه
المفاضلة فيهما ومنعوه نسيئة وحجته لاربي إلا في نسيئة وهو حديث
صحيح واحتج الجمهور بحديث مالك لا تبيعوا الذهب بالذهب الا مثلاً
بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبيعوا الفضة بالفضة الا مثلاً بمثل ولا
تشفوا بعضها على بعض ولا تبيعوا منها شيئاً غائباً بناجز وهو أصح ما
روى وحديث عبادة صحيح ايضاً فهو نص دون حديث ابن عباس
لرواية لفظين احدهما إنما الربى في النسيئة فلا يفيد اجازة التفاضل إلا من
دليل الخطاب وهو ضعيف وقد عارضه نص واللفظ الثاني لاربي الا في
النسيئة فهو أقوى من الاول لا تقتضاه أن ماليس نساءً ليس ربي فهذا
الحديث محتمل والاول نص وجب الرجوع الى النص . وأجمعوا على أن
مسكوكه وغيره سواء الامعارية فإنه يجيز التفاضل بين التبر والمصوغ
وجوز مالك دفع التبر لدار الضرب واجرة الضرب وياخذ وزن تبره
مسكوكاً ومنعه ابن وهب وعيسى بن دينار وسالمه ابن القاسم وأجاز
مالك ان ياخذ من الدينار الناقص بدله كاملاً ان راج رواجه للمعروف
الشافعي لا يجوز بيع سيف أو مصحف محليين بذهب أو فضة بفضة أو
ذهب لجهل المائلة وأجازه مالك ان كان المحلي به قدر الثالث فاقل ان

يباع
لها قل
السي
الا
فأم
خر
لا
ما
يط
أنه
في
دنا
وق
وق
يد
لا
ا
يؤ
و

يباع بفضة ان حلي بها أو بذهب ان حلي به والا فلا وكأنه رأى أن الفضة لما قلت لم تقصد بالبيع وجوزه أبو حنيفة إن كانت الفضة أكثر من فضة السيف يعني ماسا ولا صرف والباقي من ثمن السيف وحجة الشافعي عموم الأحاديث منها حديث فضالة في قضية قلادة فيها خرز وذهب في المغنم فأمر صلى الله عليه وسلم بنزع الذهب ثم قال الذهب بالذهب وزنا بوزن خرجه مسلم فأجازه معاوية على الإطلاق وأنكره عليه أبو سعيد وقال له لا اسكن في أرض أنت فيها. أبو حنيفة والشافعي يقع الصرف ناجزاً ما لم يفترقا تعجل القبض أو تأخر. مالك إن تأخر القبض في المجلس بطل وكره الموعدة في المجلس وسببه تردد في مفهوم الإلهاء وهاء فاتفقوا أنه لم يجز في الصرف حوالة ولا جمالة ولا خيار وأجاز أبو ثور الخيار فقل في التاخير غلبة لا بأس به وقيل عند أصحاب مالك وقال مالك إن اضطرب دنائير بدراهم فوجد درهما زائفاً بطل الصرف وإن رضي بالزائف لم يبطل وقال أبو حنيفة لا يبطل الصرف ويبدل إلا أن يكون الزيوف نصف الدراهم وقال الثوري خير إن شاء أبدلها وإن شاء شاركه بقدر ذلك. أحمد لا يبطل قل أو أكثر وابن وهب يجيز البديل في الصرف وبني امرئ على الغلبة لا تأثير لها وإنما الممنوع الدخول على التاخير ولا سيما في البعض وهو أحسن وللشافعي قولان وسببه هل الغلبة مؤثرة في الصرف أم لا وهل يؤثر في القليل وفي الكثير. مالك إن وجد نقصاً فإن رضي جاز الصرف وإلا بطل. الشافعي إن قبض البعض وتأخر البعض بطل الصرف. أبو

حنيفة بطل ما يناسبه فقط ولما لك فيه قولان وسببه هل الصفقة خالطها
حلال وحرام تبطل كلها أم الحرام فقط. اجمعوا على جواز المراطلة في
فضة أو ذهب وان اختلف العدد. مالك ان لزيد دراهم على عمرو وكان
لعمر ودينارين على زيد وحلا جاز الصرف وجوزة ابو حنيفة حلالا ام لا
ومنعه الشافعي مطلقاً كالليث وحجة الشافعي انه غائب بغائب ونزل مالك
حلول الاجلين منزلة المناجزة وهو الاظهر وإنما منع ان لم يحلا لئلا يازم
بيع دين بدين. ابن وهب وابن ابي كنانة كالشافعي اجاز الشافعي صرف
الذمة في المجلس بأن تقارضا وتقاوضاه في المجلس كابي حنيفة وكرهه ابن
القاسم من الطرفين واستحققه من طرف واحد. زفر انما يجوز من طرف
واحد فإن كان له عليه دراهم وحل جاز عند مالك أن يقبض دينارين في
المجلس وأجازه ابو حنيفة وان لم يحل الاجل ولم يجزه ابن عباس وابن
مسعود مطلقاً وحجة من اجاز حديث ابن عمر كنت ابيع الابل بالبقية مع
ابيع بالدينارين وآخذ الدراهم وأبيع بالدراهم وآخذ الدينارين فسألت عن
ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا بأس بذلك اذا كان بسعر يومه
خرجه أبو داود وحجة من منع حديث أبي سعيد ولا تبيعوا منها غائباً
بناجز. مالك لا يجوز بيع وصرف إلا ان قصد احدهما والآخر تبع وقيل
جاز في دينار واحد مطلقاً وان في اكثر اعتبر الاكثر فإن قصد امة لم
يجز وأجاز اشهب بيعاً وصرفاً وهو اجود المذاهب لعدم الربي والغرد
الذين لا يدور المنع الا عليهم. اجمعوا على السلم في كل ما يوزن ويوزن

قال صلى الله عليه وسلم من سلف فليسلم في ثمن معلوم ووزن معلوم الى
اجل معلوم وأجمعوا على انه لا يجوز فيما يثبت في الذمة كالعقار ومنعه
داود وطائفة في الحيوان والعروض لظاهر الحديث واجازه الجمهور
في العروض المنضبطة بالصفة والعدد ومما ينضبط عند مالك والشافعي
والليث والاوزاعي الحيوان والرقيق ونسب لابن عمر وقال ابو حنيفة
والثوري وأهل العراق لا يسلم في الحيوان ونسب لابن مسعود ولا ابن عمر
قولان وحجة أبي حنيفة ما رواه ابن عباس نهي عن الساف في الحيوان
وهو ضعيف عند غيرهم كما احتجوا به من بيع الحيوانات بالحيوان فسيئة
وحجة المجيز حديث ابن عمر أمرة صلى الله عليه وسلم ان يجهز جيشاً
فنفذت الابل فأمره أن يأخذ على قلاص الصدقة فأخذ البعير بالبعيرين إلى
ابل الصدقة وحديث أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم استساف
بكرراً قالوا هذا يدل على ثبوته في الذمة وسببه شيء يعارض الآثار
وتردد الحيوان بين ان يضبط بالصفة أو لا يضبط ولم يجز ابو حنيفة
السلم في البيض واجازه مالك بالعدد وأجاز مالك والشافعي في اللحم ومنعه
ابو حنيفة وأجاز مالك السلم في الرؤوس والأكاريع ومنعه ابو حنيفة
واختلف فيه قول الشافعي وأجاز مالك السلم في الدر والفصوص ومنعه
الشافعي فهذه اصول ضابطة لا محصية للفروع. وأجمعوا على شروط ستة
جواز النساء في الثمن والمثمن ومنع من غيره واعتبر مالك اتفاق المنافع
واعتبر ابو حنيفة اتفاق الجنس واعتبر الشافعي الطعم مع الجنس ومنها

ان يكون مقدراً بكيل او وزن او عدد او منضبطاً بالصفة ومنها ان
يكون موجوداً عند حلول الاجل ومنها ان يؤجل اجلاً غير بعيد الثمن
لئلا يكون كائناً بكالكي. اجاز مالك تأخير الثمن ثلاثة ايام فأقل كجواز
تأخيره بلا شرط. ابو حنيفة والشافعي يشترط التقابض في المجلس كالصرف
واشترط ابو حنيفة الاجل كالشهـور عن مالك فوجه شرطه الحديث
وأيضاً لو لم يشترطه لباع ما ليس عنده وحجة الشافعي إذا جاز مؤجلاً
فأحرى حالاً قال مالك إنما جوز السلم للارتفاق ولان المسلم يستحب تقديم
الثمن ليرخص المثلث والمسلم اليه يرغب فيه لموضع النسبة. ابن القاسم
ان كان يقبضه في بلده اعتبر قدر حوالة الاسواق أقله خمسة عشر يوماً، ابن
وهب جاز لليومين. ابن عبد الحكم لا بأس في اليوم الواحد وأما ان أراد ان
يقبضه في بلد آخر فشرطه قطع المسافة بين البلدان قلت او كثرت ابو حنيفة
أقله ثلاثة ايام فمن جعله معللاً بقدر ما تختلف به الاسواق اشترط ما تختلف
به الاسواق ومن رآه غير معلل اشترط اقل ما ينطلق عليه الاسم واجاز مالك
الى الجذاذ ونحوه مما هو عرف ومنعه ابو حنيفة والشافعي ولم يشترط
وجوده حين العقد. مالك والشافعي واحمد واسحاق وابو ثور قالوا
بجواز السلم في غير وقت إيبانه. ابو حنيفة واصحابه والثوري والاوزاعي
لا يجوز السلم الا في وقت السلم فيه وحجة من لم يشترط الابان حديث
ابن عباس إن الناس كانوا يسهون في التمر السنتين والثلاث فافر ذاك ولم
ينهوا عنه وحجة الحنفية حديث ابن عمر: لا تسهوا في النخل حتى يبدو

صلاحيها. لكن هذا في الذمة وبه فارق بيع ما لم يخلق فإنه معين واشترط أبو حنيفة مكان القبض تشبيهاً بالزمن ولم يشترطه الأكثر وفضل اشتراطه واشترط أبو حنيفة أن يكون الثمن مقدراً لا جزافاً ولم يشترطه أصحابه ولا الشافعي ولم يحفظ فيه عن مالك شيء. أجمعوا أن السلم في الذمة في معين فقط وأجاز مالك السلم في قرية معينة إذا كانت مأمونة ورآها مثل الذمة. الشافعي وأبو حنيفة وابن القاسم أن السلم في ثمر تعذر تسليمه حتى عدم المسلم فيه بخروج وقته خير بين أن يأخذ الثمن أو يصيره إلى العام القابل وحجتهم أنه في الذمة فلم يجب أن يكون من هذه السنة وفسخ اشهب البيع لأنه يؤدي إلى كالي بكالكلي. سحنون يصير إلى القابل ولا يأخذ الثمن والأشهر قول ابن القاسم لأن الدين بالدين إنما منع ابتداءً لا اتفاقاً وانجرار الحال إليه، أبو حنيفة وأحمد وإسحاق لا يبيع المسلم للمسلم إليه المسلم فيه قبل قبضه مطلقاً وحجتهم حديث عطية العوفي من سلم في شيء فلا يصرفه في غيره ومنعه مالك أن كان طعاماً أو أخذ ما لا يجوز أن يسلم فيه رأس ماله كأن يكون عرضاً والثمن عرضاً مخالفاً له. وجاز بيع السلم لغير المسلم إليه بكل ما يجوز به البيع أن لم يكن طعاماً فالأقالة عند مالك بغير زيد ونقص معروف والافبيع. مالك أن ندم وقل أقاني وانظرك بالثمن فلا يجوز لأنه فسخ دين بدين وجوز لا قوم لأنه معروف قال صلى الله عليه وسلم من أقر مسلماً صنفته أقال الله عشرته يوم القيامة ومن انظر معسراً أظله الله في ظله يوم لا ظل

الإظله . أجمعوا على وجوب قبض دين من عين حل ، ان دفع له من عليه .
مالك ان اتى بعروض قبل الاجل لم يلزم أخذها وقال الشافعي ان كان
مما لا يتغير ولا يقصد به النظارة كالنحاس لزمه أخذها وإن كان مما يقصد
به النظارة كالقواكه لم يلزمه وروي عن مالك ان اتى له بعد حلول الاجل
لزمه قبضه كأن اسلم في قطائف الشتاء فأتى بها في الصيف . ابن وهب لا
يلزمه وحجة من قال لا يلزمه قبض العروض قبل الاجل لانه في ضمانه الى
الوقت ولما عليه من المثونة دون العين وحجة ابن وهب انما كان المقصود
وقت الاجل لا بعده ومن جوز مطلقاً شبه بالدنانير . أجاز مالك تصديق
المسلم اليه ان اخبر بأنه كاله في البيع والسلم بشرط النقد . الشافعي والليث
وأبو حنيفة والثوري والاوزاعي لا يجوز حتى يكتب له منه المشتري من
ثانية فشرط البيع الكيل كالقبض . الشافعي وأبو ثور إذا هلك في يد
المشتري قبل الكيل كان القول للمشتري . مالك للبائع فإنه صدقه وبناء
على جواز بيعه بمجرد تصديقه فإن اختلفوا في قدر المسلم فيه صدق المسلم
اليه ان اشبهه والا فالمسلم ان اشبهه فإن لم يشبهها تحالفا وتفاسخا وان اختلفوا
في جنسه تحالفوا وتفاسخوا كفي قمح او تمر وان كان في حلول الاجل
صدق المسلم اليه كفي نفس الاجل إن اشبهه وإلا كأن ادعى غير وقت
المسلم فيه صدق المسلم وان اختلفوا في موضع القبض صدق من ادعى
موضع العقد والا فالقول للمسلم اليه . الجمهور - وروى على جواز بيع الخيار الا
الثوري وابن ابي شبرمة وطائفة من الظاهرية وحجة الجمهور - وروى حديث

حبان بن منقذ وفيه ولك الخيار ثلاثاً وحديث ابن عمر البيعان بالخيار ما لم يفترفا إلا بيع الخيار وعمدة من منع أنه غرر وأن الأصل اللزوم حتى يثبت من كتاب أو سنة ثابتة أو إجماع وقالوا حديث حبان إما ليس بصحيح أو رخص له لما شكى عليه وقالوا معنى حديث ابن عمر ما فسرته الرواية الأخرى اختار مالك ما ليس لوقته أجل محدود انما هو لاختلاف الحاجات كالإيومين في الثوب والجمعة في الجارية والشهر ونحوه في اختيار الدار ومنع الأجل الطويل الذي فيه فضل عن اختيار المبيع. الشافعي وأبو حنيفة قدره ثلاثة أيام فقط. أحمد وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وداود يجوز الخيار إلى مدة اشترطت، الثوري والحسن بن جني وجماعة يجوز اشترط الخيار مطلقاً ويكون له أبداً، مالك جاز الخيار المطلق وضرب الأمير أجل مثله، أبو حنيفة والشافعي لا يجوز بحال ويفسد البيع، أبو حنيفة إن باع بخيار مطلقاً ثم جدد خيار ثلاثة أيام جاز وإن زاد فسد، الشافعي بل فاسد على كل حال فالأصل ما ورد به النص في حديث حبان بن منقذ أو منقذ بن حبان وهل هو من باب الخاص أريد به العام أو من باب العام أريد به الخاص، مالك والليث والأوزاعي إن أصيب زمن الخيار من البائع والمشتري أمين، أبو حنيفة إن شرط الخيار لكليهما أو للبائع وحده فضمانه من البائع والمبيع على ملكه وإن شرطه المشتري خرج ملكه من البائع ولم يدخل في ملك المشتري وبقي معلقاً حتى ينقضي الخيار وأشهر قول الشافعي أنه في ضمان المشتري مطلقاً وحجة من قال من

البائع انه عقد غير لازم كأن قال بعث ولم يقل المشتري قبلت وحجة من
قال من المشتري تشبيهه بالعقد اللازم وهو ضعيف لقياسه موضع الخلاف
على موضع الاتفاق ومن قال لمن اشترطه فإن كان بائعاً فمالك له وان
اشترطه المشتري فقد صرفه البائع إلى المشتري فوجب أن يدخل ملكه
وسببه هل الخيار مشروط لا يقاع الفسخ في البيع او لتتميم البيع فإن قلنا
لفسخ البيع فقد خرج في ضمان البائع وان قلنا لتتميمه فهو في ضمانه .
مالك والشافعي يورث المبيع بالخيار ، ابو حنيفة يبطل بالموث لمن اء الخيار
ويتم البيع كخيار شفعة وخيار قبول الوصية وخيار الاقالة عند لا وواقفهم
في خيار الرد بالعيب وخيار استحقاق الغنيمة قبل القسم وخيار القصاص
وخيار الرهن يعني يورث على الميت كما سلم مالك خيار رد الاب ما وهبه
لابنه وخيار الكتابة والطلاق واللعان يعني انه سلم للحنفية انه لا يورث
كأن يقول لرجل طلق امرأتي متى شئت فمات فلا يتنزل وارثه منزلته
عند مالك وسلم الشافعي ما سلمه مالك وزاد خيار الاقالة والقبول فلا
يورثان عنده وسببه هل الاصل هو ان تورث الحقوق كالاموال ام لا
اتفقوا على صحة خيار المتعاملين واجاز مالك خيار الاجنبي منهما وصح
البيع . الشافعي لا يجوز إلا ان يوكله الذي جعل له الخيار وبه قال احمد
أجمعوا على ان البيع صنفان مساومة ومراجعة وهي ان يذكر الثمن الذي
اشترى ويطلب الربح عليه ، مالك ما يعد من الثمن وما لا ثلاثة قسم يضم
مع الثمن وله حظ من الربح وهو ما أثر في عين السلعة كالخياطة والصنغ

وقسم يعد مع الثمن ولا حظ له في الربح ما لا يؤثر في عين السلعة مما لا يمكن للبائع أن يتولاه بنفسه كحمل متاع من بلده لآخر وكراء البيوت وقسم لا يعد مع الثمن وليس له حظ من الربح وهو ما لا يؤثر في عين السلعة مما يمكن أن يتولاه كالسمسرة والطبي والنشر والشدة. أبو حنيفة كله يجعل ثمناً وله حظ من الربح، أبو ثور لا تجوز المراجعة إلا بما اشترى فقط ويفسخ عنده إن وقع لانه كذب وهو عنده غش فإن اشترى ثم تبين له انه زاد عليه، مالك خير بين ان ياخذ بالثمن الذي صح او يتركه ان لم يلزمه البائع ما صح والا لزمه، أبو حنيفة وزفر هو بالخيار مطلقاً، الثوري وابن أبي ليلى لزمهما البيع بعد حظ الزيادة كاحمد والشافعي قولان فحجة من اوجبته أن المشتري انما استفضل له على ما ثبت شراؤه به وحجة من جعل له الخيار مطلقاً تشبيهه بالكذب بالعيب، الشافعي ان فاتت خط مقدار ما زاد من الثمن وما وجب من الربح ان كانت قيمتها يوم القبض أو يوم البيع مثل ما وزن المبتاع او اقل فلا يرجع المشتري بشيء عليه وإن اقل خير البائع بين رد القيمة او رد الثمن او امضائه السلعة كالثمن الذي ثبت وصح الشافعي ان باع في مراجعة ثم أثبت بينة بأنه غلط وانه اشتراها بأكثر لم يسمع منه وهي قائة فإنه كذبها، مالك يسمع منه ويخبر المبتاع عليه وليس يبعيد وقال مالك إذا فاتت السلعة خير المبتاع بين ان يعطى قيمة السلعة يوم قبضها أو ان ياخذها بالثمن الذي صح [قلت] فالعربية عند مالك أن يهب ثمرة نخلة او نخلات من حائطه لرجلي بعينه

فيجوز شراء المعري من المعري له بخرصها تمراً على شروط اربعة الازهاء
 وخمسة اوسق فدون وأن يعطيه التمر الذي اشترا لا منه عند الجذاذ وأن
 يكون التمر من صنف العرية فالرخصة للمعري فقط عند مالك فالرخصة
 استثنائها من المزابنة وهي بيع الرطب بالتمر الجاف المنهي عنه ومن صنف
 الرطب أيضاً وهو بيع تمر معلوم الكيل بتمن معلوم بالتخمين وهو الخرص
 وعمم الشافعي الرخصة لكل احد يشترى خمسة اوسق فدون بثمر مثاها
 لضرورة الناس أن ياكلوا رطباً وذلك لمن ليس عنده رطب ولا ما يشترى
 به الرطب واشترط الشافعي نقد التمر الذي تباع به العرية وان تفرق اقبل
 القبض فسد البيع وخازت العارية عند مالك في كل ما يبيعس ويدخر
 وخصصها الشافعي بالتمر والعنب فقط ولا خلاف فيما دون خمسة اوسق
 وروي عن مالك والشافعي في نفس خمسة اوسق الجواز والمنع وشهر عن
 مالك الجواز وخالف الشافعي مالكا في اربعة مواضع في سبب الرخصة
 وأنها ليست هبة وانما تجوزوا فيها وفي اشتراط النقد عند البيع وفي محالها
 التمر والعنب فقط واحمد يراها هبة لكنه يبيعها لمن يشاء عندا بهذه
 الصفة، ابو حنيفة هي هبة ووجه الرخصة عندا جواز اعتصارها قبل
 القبض وليست بيعاً بل رجوعاً على ان يعطيه بدلاً تمراً بخرصها وحيجة
 مالك أنها صفتها في المدينة وسببه انه يهب بعض النخلات فيشق ان يدخل
 بستانه فيقول له ذرها اعطاك كذا تمراً يابساً واسقطت عنك العمل فايبح
 له أن يشتريها بخرصها تمراً عند الجذاذ وحيجة مالك حديث سهل بن

أبي حنيفة نهى عن بيع التمر بالرطب الا انه رخص في العارية ياكلها اهلها
 رطباً [قلت] فأهلها من اشتروها مطلقاً وأيضاً رطباً تعليل لا يناسب
 المعري فإن عنده رطباً غيرها وبمذهب الشافعي أنسب فالعريّة لغة الهبة
 عروته سألته ولانها عريت من الثمن. عن أبي هريرة انه رخص صلى
 الله عليه وسلم في بيع العرايا بخرصها فيما دون خمسة اوسق ولما لك روايتان
 في نفس خمسة اوسق لشك الراوي. روي عن زيد بن ثابت انه صلى الله
 عليه وسلم رخص لصاحب العريّة ان يبيعهما بخرصها تمرّاً خرجه مسلم.
 وعمدة الشافعي حديث رافع بن خديج نهى عن المزابنة التمر بالتمر الا
 اصحاب العرايا فإنه اذن لهم فيه وحجته ايضاً قوله فيها ياكلها اهلها رطباً
 والعريّة عندهم هي اسم لما دون خمسة اوسق من التمر واحتج بحديث
 محمود بن لبيد وان كان منقطعاً قال لرجل من الصحابة ما عراياكم هذه
 فسمى رجالاً محتاجين من الانصار شكروا الى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ان الرطب اتى وليس بأيديهم نقد يتبايعون به الرطب فياكلونه مع
 الناس وعندهم فضل من قوتهم من التمر فرخص ان يتبايعوا العرايا من التمر
 الذي بأيديهم ياكلونها رطباً ومنع الشافعي بتأجيله لانه بيع الطعام بالطعام
 نسيئة ورآ ابو حنيفة انه لا بيع وانما هو رجوع الواهب مبادلة من المزابنة
 وتسميتها بيعاً عند مجاز وروي عن مالك وان ضعف عندهم لا تباع العرايا
 بالدرهم ولا بغيرها سوى الخرص وفيه ميل الى ما رآه ابو حنيفة [قلت]
 غلب ابو حنيفة القياس عن ظواهر الحديث ومنه نهى عن المزابنة

ورخص في العرايا لا يقبل احتمالاً لكن هو أدري بأصله . الجمهور الاجارة
جائزة وحكى عن ابن عليّة وعن الاصل منعها وحجة الجمهور « اني
اريد ان انكحك إحدى ابنتي هاتين ، فإن ارضعن لكم فأتوهن
اجورهن » وخرج البخاري عن عائشة استاجر رسول الله صلى الله عليه
وسلم وأبو بكر رجلاً من بني الديلم هادياً خريتها وهو على دين كفار
قريش فدفعها اليهما راحلتيهما وواعدها غارثور بعد ثلاث ليال براحلتيهما
وحديث جابر باع من النبي صلى الله عليه وسلم بعيراً وشرط ظهوره
الى المدينة وما جاز استيفاءه بالشرط جاز استيفاءه بالاجر وشبهه من
منع أن منافع الاجير معدومة غير مقدرة ففيه بيع ما لم يخلق وهو غرر
لكن وإن عدمت في الحال وجدت غالباً كما رامها في المال والشرع
إنما ينط بالغالب فيها ولا يكون الثمن إلا ما يجوز بيعه والمنفعة إنما
تكون من جنس ما لم ينم عنها . واجمعوا على منع كل منفعة كانت
لشيء محرم العين او حرمت بالشرع كأجر النوائح والمغنيات ككل منفعة
كانت فرض عين كالصلاة . واتفقوا على اجارة الدور والدواب والناس
على الافعال المباحة كثياب وبسط . طاووس وأبو بكر بن عبد
الرحمان لا يجوز كراء الارضين وهو شاذ . الجمهور جاز وقوم إنما
يجوز بالعين ومنهم ربيعة وسعيد بن المسيب . مالك جاز بغير طعام
مطلقاً وبغير ما تنبته الارض وقوم جاز بغير الطعام مطلقاً الشافعي ومسلم
ابن عبد الله وغيره من المتقدمين وهو ظاهر الموطأ . أحمد والثوري والليث

وابو يوسف ومحمد وابن أبي ليلى والاوزاعي وجماعة يجوز كراء الارضين
بكل شئ وبما تنبته وحجة من لم يجوز كراءها بحال حديث رافع بن
خديج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء المزارع رواه
مالك لكن قال جنظلة سألت رافعاً عن كرائها بالذهب والورق فقال
لا بأس به وروي عن رافع وابن عمر فترك ابن عمر كراء المزارع وبناه
على رأي من لا يخصص العموم بذهب الراوي وروي رافع بن خديج
عن ابيه نهى صلى الله عليه وسلم عن إجارة الارضين وحديث ضمرة عن
ابن شوذب: من كانت له ارض فليزرعها او ليزرعها ولا يؤجرها. ومن
طريق المعنى أن فيها غمراً لاحتتمل الجوائح فيعطي كراً بلا فائدة عليه
[قلت] إنما قصد في النهي الرفق بالمساكين: من كان له فضل فليعنه به
أخاه. للتعاون على التقوى اخوة للاسلام لاحكامها واجباً شرعياً فإنها صلى
الله عليه وسلم آجرها بخيبر كالنهي عن بيع الماء وكقوله: اسق يا زبير.
رفقاً بجواره أولاً فلما طلب الحكم حكم بأن يسقي حتى يفضل وحجة من لم
يجز إلا بالدنانير والدراهم حديث طارق بن عبد الرحمن. إنما يزرع ثلاثة
رجل له ارض فيزرعها ورجل منح ارضاً فهو يزرع ما منح ورجل
اكثرى بذهب او فضة فقالوا لا يجوز ان يتعدى ما فيه وتبقى الاحاديث
مطلقة وهذا مقيد فيحمل المطلق على المقيد وعمدة من اجاز كراءها
لغير الطعام حديث يعلى بن حكيم من كانت له ارض فليزرعها او ليزرعها
أخاه ولا يكرها بثلاث ولا ربع ولا بطعام معين قالوا هي المعقولة

المنهي عنها والمحاقلة استكراء الارض بالحنطة فإنه من باب بيع الطعام
 بالطعام نسيئة وحجة من منع بما ثبتت النهي عن المخابرة قالوا هو هي
 وهو قول مالك واصحابه وحجة احمد ومن معه المجوز ان تكرى بكل
 شيء انه كراء منفعة معلومة بشيء معلوم فجاز قياساً على سائر المنافع وضعفوا
 ما روي عن رافع فإنه ثبت عنه انه اكثرى قال كنا تكرى قطعة ونقول
 هذه لي وهذه لك فرما تخرج هذه ولم تخرج هذه فنهاهم النبي صلى الله
 عليه وسلم خرجه البخاري ومن لم يجز بما يثبت النظر والاثار قال ظهير
 ابن نافع نهانا صلى الله عليه وسلم عن شيء كان بنار فقام دعائي فقال
 ما تصنعون بمحاقلكم قلنا نواجر على الربع وعلى الاوسق من التمر والشعير
 فقال لا تفعلوا ازرعوها أو زارعوها او امسكوها خرجه الشيخان وعمدة
 من اجاز بما يثبت فيها حديث ابن عمر الثابت ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم: دفع الى يهود خيبر نخل خيبر وارضها على ان يعملوها من
 أموالهم على نصف ما تخرجه الارض والثمرة [قلت] هو اولى من كل ما
 ورد من حديث نافع وغيره لا يضرب متونها وان فرضت صحتها حمات
 على الكراهة وانه قصد ان يرفق بالمساكين وحث اهل المحاقلة على
 الاحسان لا غير فلا ضيق في الاسلام وقصة خيبر قاطعة مشهورة وبقي
 عملها حتى اخرجهم عمر في خلافته وادل دليل عليه ما خرجه البخاري
 ومسلم عن ابن عباس لم ينه عنها ولكن قال ان يمنع احدكم اخاه يكن
 خيراً له من ان يأخذ منه شيئاً وأقر معاذ بن جبل اهل اليمن على المخابرة

[قلت] وهذه الطريقة هي المتعينة فإن حديث ابن عباس بين وجه النهي وهو الاخسان لا غير فإنه لا محذور فيه وجوز قوم اجارة المؤذن لانه عمل غير واجب عليه ومنه الالتزام على عمل لم يلزمه وان كان الافضل الورع ويحمل مذهب من كرهه على حب الورع لا غير واحتج من كرهه وحرمه بما روى عن عثمان بن ابي العاص قال له صلى الله عليه وسلم: اتخذ مؤذناً لا ياخذ على أذانه اجراً. والمبيح قاس على الافعال الغير الواجبة وسببه هل هو واجب ام لا. قلت الحق غير الوجوب على معين. كره قوم الاستيجار على تعليم القرآن قالوا من باب الجعل على تعليم الصلاة وقالوا حديث ابي سعيد سببه الرقي لا التعليم وجاز الاستيجار عليه بقرآن وغيره كالعلاجات وأما تعليم القرآن فهو واجب على الناس واباحه قوم فقاوسة على سائر الافعال واحتجوا بما روي عن خارجة بن الصامت عن عمه حتى قال أقبلنا على حي من احياء العرب فقالوا إنكم جئتم من عندهذا الخبر فهل عندكم دواء او رقية فإن عندنا معتوها في القيود فقلنا لهم نعم فجاءوا به فجعلت اقرا عليه بفاتحة الكتاب ثلاثة ايام غدوة وعشية اجمع برقي ثم اتفل عليه فكانما انشط من عقال فأعطوني جملاً فقلت لا حتى اسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألته فقال كل فقد اكلت برقية حقاً. اجاز مالك كراء الفحل لينزو اياماً معلومة مطلقاً ومنعه الشافعي وابو حنيفة لما ورد من النهي عن بيع عسيب الفحل فحمل مالك على الجهل وله عين الايام وشبهه بسائر المنافع ولم يكن فيه تغليب القياس على السماع فإنه حمل السماع

على ما يضر بالعقد وهو الجهل بالمدة ومنع مالك والشافعي استيجار
الكلب واشترط الشافعي ان تكون المنفعة متقومة لنفسها على انفرادها
كما لا يجوز استيجار تفاحة ليشمها ثم يردّها له ولا طعام لتزيين الخانوت
إذ ليس لها قيم ولا يجوز مثله عند مالك ولا الشافعي فكل ما لا يعرف
بعيته لا يجوز استيجاره كدراهم وحبوب وهو قرض عند ابن القاسم وزعم
الابهرى جوازه كغيره وتلزم الاجارة فيه لغرض قصده المستاجر
كالاستكثار والتحمل بها كان تعقد منها الجارية قلادة ثم تردّها على هيئتها
بكراء فالنهي عن قفيز الطحان معناه اعطاء الخنطة للطحان بجزء من نخالة
وغيرها واعطاء النشاة للجزار بجزء كرأس او جلد اجارة منعه الشافعي
وأجازته مالك لانه معلوم بمعلوم وكره قوم كسب الحجام وأجازته قوم
وقد أعطى صلى الله عليه وسلم اجارة الحجام فلاوجه لتجريمه بعده وسببه
تعارض الآثار فمن حرمه احتج بمحدث أبي هريرة: من السحت كسب
الحجام. ومحدث أنس حرم رسول الله كسب الحجام وروى عن عون
ابن أبي جحيفة قال اشترى ابي حجاماً فكسر محاجمه قلت لم كسرتها قال
نهى عن ثمن الدم واحتج المجيز بمحدث ابن عباس قال احتجم صلى الله
عليه وسلم واعطى الحجام اجرة. قلت فلو حرم لم يعطه ومحدث جابر
دعا أبا طيبة فحجمه فسأله كم ضربيك قال ثلاثة أصع فوضع عنه صاعاً
وأمر للحجام بصاع من طعام وأمر مواليه ان يخففوا عنه واحتج من
كرهه بأن رفاعه بن رافع او رافع بن رفاعه جاء الى مجلس الانصار فقال

نهى صلى الله عليه وسلم عن كسب الحجام وامرنا ان نطعمه ناضحنا وروي
عن رجل من بني حارثة كان له حجام فسأل عنه صلى الله عليه وسلم فنراه
ثم عاد فنراه ثم عاد فنراه فلم يزل يسئله عنه حتى قال اعاف كسبه نضحك
واطعمه رفيقك قلت هذا يفيد ان النهي إنما هو إرشاد بعض أهل المروآت
لما هو أعلى لا على وجه التحريم فلو حرم لمنعه في الاسواق وتنادى بمنعه
وعمل المسلمين به في حياته وبعد مماته دليل على الجواز لكنه ينبغي لشريف
رتبة ان يتعیش بما هو أعلى واجاز مالك كراء سكنى دار بسكنى اخرى
ومنعه ابو حنيفة ظناً منه ديناً بدين وهو ضعيف . مالك وابو حنيفة
والشافعي من شرط الاجارة ان يكون الثمن معلوماً والمنفعة معلومة القدر
اما بغايتها كخياطة الثوب وعمل الباب واما بأيام معلومة ككراء الدور
وكراء الرواحل وجوز الظاهرية وكثير من السلف اجارة المجهولات
كحمار لمن يسقى عليه أو يحتطب عليه مجزء ما يعود عليه واحتج الجمهور
بأن الاجارة بيع واحتج غيرهم بقياس الاجارة على القراض والمساقات .
وقال الجمهور فهما مستثنيتان بالسنة وجوز مالك أكثر من ذلك هذه
الدار سنة او شهراً او لم يعين أوله فيكون وقته وقت العقد ومنعه الشافعي
لانه غرر وقال مالك معلوم بالعادة وجوز مالك كراء مالا يتغير كدار
عشرة أو أكثر مما لا يتغير في مثله ومنع الشافعي أكثر من عام واحد
واجاز ابن القاسم كراء ارض السقي بالعيون والابار السنين الكثيرة وقال
ابن الماجشون إنما يجوز سنة فقط كراء في ارض المطر وثلاثة اعوام في

ارض السقي بالعيون او بالاربعة و جاز في ارض الابرار بعشرة اغوام فقط
فان قال اكترى هذه الدار كل شهر بكذا جوزه مالك ومنعه الشافعي
وقاسه مالك على اصله اشترى منك من هذه الصبرة ما احببت كل صاع
بكذا حتى اقنع وسببه الجهل فيها هل هو معفو عنه ام لا اجاز مالك بيعاً
واجارة ومنعه ابو حنيفة . مالك والشافعي تجوز اجارة المشاع ومنعه ابو
حنيفة لتعذر الانتفاع عنده بالمشاع وقال مالك ينتفع مع شريكه منع الشافعي
الاجارة بطعامه وكسوته كالظئر مطلقاً واجازه مالك مطلقاً واجازة ابو
حنيفة في الظئر فقط سببه هل هي اجارة مجهولة أم لا وجازت اجارة في
الذمة فشرطها الوصف وشرط العين الرؤية . مالك لا يحتاج الى وصف
راكب واشترطه الشافعي . ابن القاسم ان استوجر على غنم يشترط عليه
الخلف وقيل تلزم الجملة بغير شرط . مالك من شرط اجارة الذمة النقد
ومن شرط كراء ارض غير مامونة أن لا يشترط النقد حتى ترتوي .
مالك يجوز الخيار في الكراء مضموناً ومعيناً ومنعه الشافعي . مالك وابو
حنيفة اذا اطلق العقد ولم يشترط نقد الثمن لزم جزء جزء إلا أن يشترط
شيئاً أو كان الثمن عرضاً معيناً . الشافعي يلزمه النقد بالعقد فتاخير من باب
الدين بالدين عنده وقال مالك لا يستحق إلا ما انتفع به أجاز مالك والشافعي
وجماعة ان يكرى بأكثر ما اكتراه كالبيع ومنعه ابو حنيفة لانه من باب
ربح مال يضمن فضمان الاصل من ربه ومن باب بيع مال يقبض . سفيان
الثوري جاز ان احدث عملاً فيه . مالك يجوز ان يكرى الدار ممن اكترها

منه . ابو حنيفة لا يجوز ظناً منه انه اكل بالباطل اجاز مالك ان يكثر
أرضاً لشعير أن يزرع ما هو مساويه او دونه في الضرر الارض . داود لا يجوز
ابن القاسم اجر لا كناس المراحض على رب الدور وروي عنه على المكترى
وبه قال الشافعي . ابن القاسم ان انهدم من الدار شيء يسير لا يلزم ربه
إصلاحه وقيل يلزمه وإلا نقص له من الكراء . الجمهور عقد الاجارة لازم ،
مالك والشافعي والثوري وابو ثور وغيرهم لا يفسخ إلا بما تفسخ به
اللازمة كميم وعلم استيفاء منفعة ، ابو حنيفة يفسخ بالمعذر الطاري على
المستاجر كضياع متاعه ولم يجد ما يبيع به فإنه يفسخ العقد وحجة الجمهور
« أوفوا بالعقود » كان تلفت الغنم او ضاعت او احترق اثوب الخيط
فعلى ربهما البذل وقيل لا يلزمه لا يفسخ العقد بعدم المحل ، ابن القاسم
لا بد من اشتراط الخلف ، مالك والشافعي واحمد واسحاق وابو ثور لا
يفسخ العقد بموت المتبايعين فيورث ، ابو حنيفة والثوري والليث يفسخ
بالموت ، مالك ان اكترى أرضاً للزراعة فقحطت انفسخ الكراء كأن
تأخر المطر عن وقت الحرت فالجوائح على المكترى فإن اكترى لكحجج
وتأخر حتى فات وقت الحج انفسخ الكراء كله في كراء الاعيان واما كراء
مضمون بالذمة فلا يفسخ بذهاب العين إن لم يعين هذه بعينها بل وقع
على موصوف في الذمة ، أجمعوا على المكترى ان تعدى أو فرط انه يغرم .
الشافعي ان اكترى دابة الى محل فتجاوزه عليه الكراء ومثله في ما زاد
كاحمد ، مالك رب الدابة بالخيارين ان ياخذ كراء ما زاد او يضمن له قيمة

الدابة . ابو حنيفة لا كراء عليه فيما تعداد فإن هلك في المسافة المتعددة
ضمن اجماعاً فعمدة الشافعي أنه تعدى على المنفعة فوجب غرمها وشبهها
مالك بالغاصب وهو قوي فالاولى بالصواب الشافعي نظراً . مالك ان
كانت عثوراً ضمن بذلك الحمل إن لم يعلم به كأن كانت الحبال رثة . أجمعوا
أن الاجير لا يضمن ما هلك عنده إن لم يتعد وضمن مالك الطحان وحامل
الطمام للتهمة عنده إن لم تقم بينة على عدم تفریطه بأن هلك بغير سببه .
مالك وابو يوسف وابن ابي ليلى يضمن الصانع ما هلك عندهم ، ابو حنيفة
لا يضمن من عمل بغير اجر ولا الخاص ويضمن المشترك ومن عمل بأجر
وللشافعي قولان في المشترك فالخاص هو من عمل في بيت المستأجر وقيل
من لم ينصب نفسه للناس وهو مذهب مالك في الخاص لكن عنده لا
يضمن وروي تضمين الصانع عن علي وان اختلفت عنه وعمر ومن لم
يضمن الصانع شبههم بالمودع والشريك والوكيل وأجير الغنم ومن ضمنه
لم يكن له دليل في السماع لكن في النظر الى مصلحة وسد للذرائع ومن
فرق بين ان يعمل بلا أجر فإنه أمين لمنفعة فقط وان بأجر صارت المنفعة
لها فغلب منفعة القابض والاجير عند مالك لا يضمن لكن استحسن تضمين
حامل القوت والطحان ولا يضمن عند صاحب الحمام وشذأ شهب ضمن
الصانع ما قامت البينة على هلاكه بلا سببه وهو شذوذ غاية . اتفقوا على
أن الصانع لا يضمنون ما لم يقبضوا في بيوتهم . ابن القاسم إن ثبت ببينة
هلاك المصنوع وسقط الضمان فلا اجرة له كالأو بعضاً . ابن الموان لهم

الاجرة لان مصيبة نزلت به فوجب ألا يضيع الاخير [قلت] هـ. و اقيس
من قول ابن القاسم اللهم اذا قصد ابن القاسم اعانة وحسن مروة فقط
ليشتركوا في المصيبة اخوة للاسلام وهو اكثر مصلحة لهما. مالك لا يضمن
صاحب السفينة ابو حنيفة يضمن إلا ان غلبه الموج. مالك يضمن الصانع
كل ما جاء على يده من حرق او كسر او قطع في حانوته وان قعد معه
صاحبه الا ما فيه تغيير كثقب الجوهر ونقش الفصوص وتقويم السيوف
واحتراق الخبز عند الفران والطبيب يموت العليل من معالجته كالبيطار
إلا ان يعلم أنه تعدى فالطبيب وما يشبهه اذا اخطأ في فعله وهو من أهل
المعرفة لا يضمن في النفس والدية على العاقلة فيما فوق الثلث وفي ماله في
ما دون وان كان جاهلاً بالطب ضرب وسجن والدية قليل في ماله وقليل
على العاقلة. ابو حنيفة إن اختلفوا في صفة الصنعة فالقول للصانع مالك
وابن ابي ليلى للصانع وسببه خلاف في المدعي منهما وان اختلفوا في
الدفع فالقول عند مالك للدافع وعلى الصانع البينة. ابن الماجشون قول
الصانع ان دفع بغير بينة وإن اختلفوا في دفع الاجرة فالقول للصانع عند
مالك إن قام بمحدثانه وإن طال صدق ربه كالمكرى والمكترى وان
اختلفوا في المدّة فالقول للمكترى والمستاجر لانه غارم والاصل قول
الغارم وان اختلفا في المسافة ونوعها او قدر الكراء او نوعه فإن في نوع
المسافة او نوع الكراء تحالفا وتفاصيحا فإن قبل ركوب او بعده ييسر تحالفا
وتفاصيحا وان بعد ركوب كثيراً وبعد بلوغ المسافة فالقول لرب الدابة

ان انتقد واشبهه وإلتحافا وانفسخ الكراء فالجعل اجازة على منفعة مضمون
 حصوها كمشارطة طبيب على البرء والمعلم على الحذاق والناشد على الوجود
 للعبد مثلاً. مالك يجوز في اليسير بشرطين أن لا يضرب أجلاً وأن يكون
 الثمن معلوماً. ابو حنيفة لا يجوز وللشافعي قولان وحجته « ومان جاء به
 حمل بعين وانا به زعيم » واجماع الجمهور في الاباق والسؤال كأخذ الاجرة
 على ام القرآن وحجة من منعه الغرر ولا يستحق شيئاً إلا بعد تمام العمل
 وليس عقداً لازماً. مالك ليس لصاحب السفينة شيء إلا بعد البلوغ وبه
 قال ابن القاسم وهو عند جملة ابن نافع له ما بلغ فهو عنده كراء كقر
 الآبار والغرس وأجمعوا على جواز القراض كان في الجاهلية وقره الاسلام
 اجمعوا على انه ان يدفع مالا على ان يتجر به جزء معلوم يأخذ العامل من الربح
 فالخصة فيه الرفق ولا ضمان على العامل وأجمعوا على انه جائز بالدنانير والدرهم
 الجمهور يجوز بالعروض وجوزه ابن ابي ليلى وحجة الجمهور أن رأس المال
 إن كان عرضاً دخله الغرر فيجهل قدر الربح ورأس مال لانه يقبضه
 يساوي الفاً مثلاً ويرد لا يساوي اكثر او اقل وان كان ما يباع به معه .
 مالك والشافعي وأجازة ابو حنيفة وحجة مالك انه قارضه على ما تباع به
 السلعة وعلى بيعها فهو قراض ومنفعة والا قرب بالجواز ان اعطاه بالذي
 اشتراه. منع ابن القاسم القراض بالفلوس واجازه اشهب ومحمد بن الحسن
 وجمهور العلماء، مالك والشافعي وابو حنيفة ان كان له عليه دين لم يجز
 أن يعطيه له قراضاً قبل ان يقبضه لانه ربما اعسر فطلبه بالتأخير فيدخل

الربي والعلة عند أبي حنيفة والشافعي أن ما في الذمة لا يتحول ومنع مالك أن يوكل رجلاً على قبض دين يقارضه فيه لزيادة العامل كلفة وأجازه الشافعي والكوفيون قالوا إنما وكله على البعض لأنه اشترطه عليه أجمعوا على أنه أن اشترط أحدهما رجلاً يختص به أنه فاسد، مالك جاز أن يشترط العامل الربح كله، الشافعي لا يجوز وقال أبو حنيفة هو قرض لا قراض فرآه مالك أحساناً ورآه الشافعي غمراً لأن الحسرة على رب المال فليس بقرض، مالك والشافعي إذا اشترط رب المال الضمان على العامل لا يجوز ويفسد وجوزة أبو حنيفة وأصحابه والشرط باطل وجه قول مالك أنه زيادة غمراً فيبطل وشبهه أبو حنيفة بالشرط الفاسد في البيع على أصله أن البيع صحيح والشرط باطل كحديث بريرة، مالك لا يحجره بجنس السلع أو مكان إلا أن كان الجنس لا يختلف وقتاً ما من أوقات السنة، أبو حنيفة لزمه ما اشترطه عليه والاضمن، الجمهور لا يجوز القراض المؤجل وأجازه أبو حنيفة فإن التأجيل تضيق وهو يكثر الغرر ومن أجازة شبهه بالاجارة، مالك لا يجوز اشتراط رب المال زكاة الربح وجوزة ابن القاسم عن مالك ويقول مالك قال الشافعي . أجمعوا على أن لكل واحد فسخه قبل الشروع قال مالك إن شرع لزم ويورث فإن كانوا أمناً وإلا أتوا بأمين ينوب عن الورثة، أبو حنيفة والشافعي لكل فسخه متى أحب وأجمعوا أنه لا يأخذ الربح حتى ينض رأس المال وجبر الحسرة بالربح، مالك أن هلك بعض المال قبل العمل وصدقه رب المال فليس له .

أن يجعل ما وجد له رأس مال القراض كأن قارضه بألف وهلك في مكتب
عليه تسعة راس مال او دفع مالا قراضا فهلك بعضه قبل العمل واخبره
وصدقه واراد ان يجعل ما بقي قراضاً لم يجر حتى يحوزه وينقرض العقد
الاول وجوزه ابن حبيب . اشهر اقوال الشافعي لا ينفق العامل من مال
القراض الا باذن رب المال . النخعي والحسن جازت بلا اذن . مالك له في
السفر ان وسعه . ابو حنيفة والثوري ينفق ذاهباً لا راجعاً ، الليث يتغدى
في المصر ولا يتعشى ولا نفقة له في المرض وحجة من اجازة عمل الصدر
الاول وحجة من منع زيادة منفعة فهي غرر . واجمعوا على انه لا يأخذ
حظه من الربح حتى يحضره رب المال والحضور شرط في القسمة واخذ
حصته ولا تكفي بينة ولا غيرها ، مالك ان اخذ حصته من غير حضور
وكان باذنه ثم ضاع المال صدق فيما ادعاه من الضياع ، الشافعي وابو حنيفة
والثوري يردده ويجبر به راس المال ثم يقسمان نصفاً ، مالك ان ضاع
راس المال بعد ان اشترى به سلعة وقبل ان ينفد خير رب القراض بين
ان يدفع ثمناً آخر ويشاركة في السلعة فإن البيع لازم المشتري والا
سلم البيع للقارض يتجر به لنفسه فقط ، ابو حنيفة لزم الشراء رب المال
كره مالك ان يبيع العامل لرب المال واجازة ابو حنيفة مطلقة واجازة
الشافعي ان تباع بما لا يتغابن بمثله . اجمعوا على انه ان تكارى على سلع
فاستغرق الكراء ثمن السلعة وفضلت فضلة على ثمن السلع فعلى العامل
الفضلة دون رب المال ، مالك يجوز أن يستقرض العامل مالا يتجر به مع

مال القراض وجوزه الشافعي وأبو حنيفة والربح بينهما على شرطهما .
مالك إذا نهاه رب المال من البيع بالدين لا يبيع به ولا ضمن وبه قال
الشافعي وقال أبو حنيفة جاز له ما يتعامل به الناس غالباً ، مالك ان
خلط ماله بمال القراض ليس بتعد ، الشافعي وأبو حنيفة والليث هو تعد
منه ويضمن . اجمعوا على أنه ان دفع مال القراض لغير فخرانه ضامن
متعد وإن كان ربح فعلي شرطيهما ويكون العامل الثاني على شرط وقال
الزني له اجرة المثل لفساد العقد . اجمعوا على أنه ان فسد عقد القراض
ان يرد ويرد الثمن لربه ما لم يفت بالعمل ، ابن الماجشون عن مالك ان
فات بالعمل يرد الى قراض المثل وقيل عن مالك يرد الى إجارة المثل وبه
قال الشافعي وأبو حنيفة ، مالك ان اختلفا في جزء الربح صدق العامل
ان اشبهه ، الليث يحمل على قراض مثله ، ابو حنيفة والثوري قول رب
المال ، الشافعي يتحالفان ويتفاسخان وله اجرة المثل وسببه هل يمين المدعى
عليه لكونه مدعى عليه او لكونه اقوى شبهة وقاس الشافعي على المتبايعين
الجمهور جازت المساقاة وهي مستثناة بالسنة من بيع ما لم يخلق من الاجارة
المجهولة ، ابو حنيفة لا تجوز أصلاً وحجة الجمهور حديث بن عمر في مخابرة
خير في بعض الروايات ساقاهم على نصف ما تخرجه الارض والثمرة وما
رواه مالك من مرسل أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
ليهود خيبر يوم افتتح خيبر : اقر كم على ما اقركم الله على أن التمر بيننا
وبينكم فيرسل عبد الله بن رواحة فيخرص بينه وبينهم ثم يقول إن شئتم

فلكم وان شئتم فلي وحجة ابي حنيفة مخالفة هذا الاثر للاصول على انه
حكم على اليهود واحتمل انهم عبيد واحتمل انهم اهل ذمة وايضاً هو مزبنة
بيع تمر بتمر متفاضلاً لان القسمة بالحرص بيع بالحرص فالجمهور يرون أن
المخبرة كراء الارض بما تنبت فهذه الزيادة ساقاهم لم يقل بها مالك ولا
الشافعي لكن صحيحة قال بها اهل الظاهر داوود لا تكون المساقاة الا
في النخل ، الشافعي في النخل والكرم فقط ، مالك تجوز في أصل ثابت
كالرمان والتين والزيتون وما اشبهها من غير ضرورة وتكون في المقي
كالبطيخ ان عجز صاحبها عنها كالزرع ولا تكون في البقول إلا عند ابن
دينار فإنه جوزها إذا نبتت قبل ان تستغل فحجة داوود أنها رخصة في
النخل فقط ، مالك رخصة انقذ فيها معنى عام وسبب عام فتعددت بها
إلى غير النخل وقد يقاس على الرخص اذا افادت سبباً عاماً ومنع قوم القياس
عليها فالمساقاة في الحديث بالحرص وانما جاء في النخل والعنب عند الشافعي
واجمعوا على ان السقي والابار واجب على العامل ، مالك الذي يجوز ان
يشترطه سد الحظار وختم العين وشرب الشراب وبار النخل وقطع
الجريد وجذ التمر ، الشافعي ليس عليه سد الحظار محمد بن الحسن ليس
عليه تنقية السواقي والانهار ، الشافعي لا يشترط الجذاذ وإلا فسدت ، محمد
ابن الحسن بينهما نصفين . وأجمعوا على انها تجوز فيما اتفقا عليه من اجزاء
التمر واجاز مالك ان تكون التمرة كلها للعامل لكن هذه منحة لا مساقاة
مالك لا يجوز أن يساقه علي حائطين بحزب من مختلفين . الجمهور القسمة

فيها بالكيل لا بالحرص كالشركة وأجازه قوم وحجة من اجاز الخرص
 قضية خبير . أجمعوا على انها تجوز قبل بدو الصلاح . الجمهور لا تجوز
 بعده ونجوز لا سحنون واضطرب فيه قول الشافعي فإن مساقاة ما بدا
 صلاحه لا عمل فيه ولا داعية لها وحجة من اجازها قولهم اذا جازت قبل
 بدو ولا أخرى بعده . الجمهور مدتها لا يجوز ان يكون مجهولا وأجازه
 اهل الظاهر وحجة الجمهور زيادة الغرر وحجة اهل الظاهر اقرم ما
 اقرم الله وكرة مالك فيها ما طال والانقضاء بالجدة لا بالالهة . ابن القاسم
 لا تنعقد الا بلفظ المساقاة لا بالاجارة وبه قال الشافعي . سحنون تنعقد
 بالاجارة وهي عند مالك عقد لازم باللفظ بخلاف القراض فبالعمل وهو
 موروث ياتون بأمين يعمل لهم . الشافعي ان لم تكن ورثة دفع ورثة
 رب المال اجرة ما عمل ، الشافعي تفسخ بالعجز ، مالك ان عجز بعد الطيب
 لم يكن له ان يساقى غيره فوجب ان يستاجر من يكمله ولو يحظه من
 الثمر . مالك ان كان العامل لصاً أو ظالماً لم يفسخ الشافعي ازمه غيره واذا هرب
 العامل استاجر القاضي من يعمل عليه ويجوز عند مالك ان يشترط كل
 واحد الزكاة بخلاف القراض ونصابها نصاب رجل واحد بخلاف قوله
 في الشركاء وان اختلفا في مقدار ما وقعت عليه المساقاة صدق العامل
 بينهما ، الشافعي تحالفا وتفاسخا وللعامل الاجرة اجمعوا على انها ان وقت
 على غير وجهها انفسخت ان لم تفت بالعمل وإلا ردت الى اجرة المثل
 وقيل الى مساقاة المثل مطلقاً وبه قال ابن المالحشوب وتردد قول ابن

القاسم عن مالك اجمعوا على جواز شركة العنان واختلفوا في شركة
الابدان وشركة المفاوضة وشركة الوجوه اجمعوا على جواز الشركة في
الصنف الواحد من العين وعلى ان الشريكين بالعوضين يكونان بصفة
واحدة اجاز مالك الشركة في عرضين مختلفين او في عرض وعين وروي
عنه كراهته لشركة ويبيع فيه يعتبر القيم الشافعي لا تنعقد الا على اثبات
العروض فالاشاعة تقوم مقام الخلط فإن اشتركا بالدنانير من جهة والدراهم
من جهة منعها ابن القاسم عن مالك للشركة والصرف وعدم التناجز
واجازها مالك واخرى منعها ومنع مالك الشركة في الطعام في صنف
واحد وأجازها ابن القاسم مالك من شرط مال الشركة أن يختلط
حقيقة او حكماً واشترط الشافعي خلطاً حقيقياً حتى لا يتميز مال
هذا من مال هذا، ابو حنيفة تصح وإن بقي مال كل بيده لانه اكتفى
بالقول واشترط مالك التصرف المشترك في المال واشترط الشافعي
الاختلاط، اجمعوا على أن المالمين إن تساوى انتصف الربح، مالك والشافعي
لا يجوز ان يختلف رأس المال اتفاق الربح وجوزه أهل العراق وحجة
الممانع تشبيه الربح بالخسران فالربح إنما يكون على أصل الشركة وعمدة
المجيز تشبيه الشركة بالقراض فالناس يتفاوتون في العمل وغيره فالعمل
عند مالك تابع للمال فلا يعتبر بنفسه. الجمهور لا يشترط ألا يبيع إلا بحضور
الآخر. مالك وابو حنيفة تجوز شركة المفاوضة ومنعها الشافعي ومعناها
ان يفوض كل واحد الآخر التصرف في ماله مع غيبته وحضوره. مالك

يرى الشركة بيعاً والشافعي ليست بيعاً ووكالة ، مالك كل واحد وكل صاحبه على النظر واشترط ابو حنيفة تساوي المالين دون مالك وجوز مالك وابو حنيفة شركة الابدان ومنعها الشافعي لاختصاص الشركة عنده بالاموال دون الابدان فإن العمل لا ينضبط وهو غرر وحجة مالك اشتراك الغانمين في الغنيمة . شارك سعد يوم بدر ابن مسعود فأصاب سعد فرسين ولم يصب ابن مسعود شيئاً فأقرهما صلى الله عليه وسلم . الشافعي المفاوضة خارجة عن الاصول فلا يقاس عاينها ويشبه ان تكون الغنيمة خارجة عن الشركة واشترط مالك اتفاق الصنعتين والمكان وجوزها ابو حنيفة مع اختلاف الصنعتين كدياغ وقصار وحجة مالك زيادة الغرر وحجة ابي حنيفة جواز الشركة على العمل . مالك والشافعي لا تجوز شركة الوجوه وجوزها ابو حنيفة وهي شركة على الذمم من غير صنعة ولا مال واعتمد ابو حنيفة أنه عمل فكل عمل تنعقد عاينه الشركة وهي عقد جائز لازم فلكل القسمة متى شاء فلا تورث ونفقتهم من مال الشركة إذا تقاربت نفقتهم ويجوز لكل ان يبضع ويودع إن اقتضت مصلحة لا ان يهب الا باذن صاحبه فن فرط ضمن كأن دفع مالا بلا اشهاد وأنكره لمعهديه . مالك والشافعي لا شفعة إلا لشریک لم يقسم فجاءها اهل العراق مراتب الاولى بها الشريك الغير المقسم ثم الشريك المقسم إذا بقيت في الطرق او في الصحن شركة ثم الجار الملاصق وحجة اهل المدينة حديث مالك قضي بالشفعة ما لم يقسم بين الشركاء فإذا وقعت

الحدود بينهم لا شفعة خرجه مسلم وحجة العراقيين حديث ابن رافع
الجار احق بصقبيه وهو حديث متفق عليه خرجه الترمذي جاز الدار
احق بدار الجار وصححه فعلة الشفعة دفع الضرر وهو حاصل للجار ولكل
سلف لاهل العراق من التابعين ولاهل المدينة من الصحابة ، أجمعوا على
انها في الدور والعقار والارضين كالبئر والاشجار وعمدة مالك خلاف في
الثمار وكراء الارض للزرع وكتابة المكاتب واختلف عنه في الحمام والرحى
فلا شفعة عندا في العروض والحيوان والطريق ولا في عرصة الدار واختلف
عنه في اكرية الدور وفي المساقاة والدين روي عنه صلى الله عليه وسلم
انه قضى بالشفعة في الدين وهو ان يكون الذي عليه الدين احق به وبه
قال أشهب دون ابن القاسم ، الجمهور لا شفعة إلا في العقار فقط ومنعها ابو
حنيفة في البئر والفحل واجازها في العرصة والطريق ووافق الشافعي
مالك في البئر والطريق وفي العرصة وعمدة الجمهور في قصرها على العقار
حديث ثابت الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الطرق وصرفت الحدود
فلا شفعة فكانه قال الشفعة فيما تمكن فيه القسمة ما دام لم يقسم وحجة
من أجازها في كل شيء ما خرجه الترمذي عن ابن عباس الشريك شافع
والشفعة في كل شيء فالعلة دفع الضرر لما تفتن مالك ألحق بالعقار الثمار
وحجة أبي حنيفة ما رواه لا شفعة في البئر وحمله مالك على آبار الصحارى
التي لم تملك ارضها . أجمعوا على أنها على من انتقل اليه الملك بشراء
والاشهر عن مالك انما تكون في ملك منتهقل بعوض كصالح ومهر وأرشي

وبه قال الشافعي وروي عن مالك أنها تكون في كل انتقال ولو بهبة دون الميراث باتفاق في الميراث ولا شفعة عند أبي حنيفة إلا في المبيع فقط وحمته الحديث وهو نص فيها ومنه فلا بيع حتى يستأذن شريكه ورا مالك أن كل ما انتقل بعوض في معنى البيع فوجه الرواية الثانية اعتبار الضرر فلا شفعة في هبة الثواب لأنها عند أبي حنيفة ليست بيعاً وعند الشافعي باطلة وأوجبها مالك فيها فلا شفعة في الخيار حتى يجب البيع فإن كان الخيار للمشتري أوجبها الشافعي والكوفيون لأن البائع أبان شقصه وقيل لا شفعة وبه قال أصحاب مالك واختاف في المساقاة بتبديل أرض بأرض فعن مالك الجواز والمنع والثالث لم يرها بين الشركاء ورا في الأجانب، اجمعوا على أنه يأخذ في البيع بالثمن حالا. مالك يأخذ بأجلها إن كان ملياً أو يأتي بضامن ملي، الشافعي خير أن يمجّل وإلا آخر إلى الأجل، الثوري إنما يأخذ بالنقد، الشافعي وأهل المدينة توزع الشفعة على قدر انصباء الشافعين، مالك والشافعي وأهل الحجاز تورت الشفعة فالكوفيون لا تورت، مالك والشافعي عهدة الشفيع على المشتري لأنها لم تجب إلا به، ابن أبي ليلى على البائع لأنه سببها. اجمعوا على أن الإقالة لا تبطل الشفعة، مالك إن أحدث المشتري بناءً أو غرساً لا شفعة إلا أن أعطى الأقيمة عمله، الشافعي هو متعمد يأخذ قيمته مقارناً أو يزيل المقاضة فالقسمة بيع « وإذا حضر القسمة أولوا القربى، مما قل منه أو أكثر نصيباً مفرّجاً » قال صلى الله عليه وسلم أيما دور قسمت في الجاهلية فهي على قسم

الجاهلية وإيما دار أدركها الإسلام ولم تقسم فهي على قسم الإسلام .
أجمعوا على أن الرباع والأصول تقسم بالتراضي وبالسهمية إذا عدت
بالقيمة . ابن القاسم لا قسم إلا أن يصير لكل ما يشفع به وجعل الفقهاء
المساهمة تطييباً للمتقاسمين دليلاً « فساهم فكان من المدحضين ، إذ يلقون
أقلامهم أيهم يكفل مريم » ورد : أعتق رجل ستة عبيد ومات ولم يترك
غيرهم فأسهم رسول الله بينهم فأعتق ثلاثة ثلث ما ترك . وأجمعوا على أنها
لا تكون في مكيل وموزون ومعدود ولا تجوز قسمة المنافع مع بقاء
الأصل مشتركاً بالسهمية ولا يجبر عليها من أبائها . أبو حنيفة يجبر عليها
وهي عتد لازم لا ينقضها إلا لطوارئ غبن أو عيب أو استحقاق فصفة
الراهن كالبائع والمرتهن كالمشتري فالرهن ثلاثة شروط أن يكون عيناً لا
دينياً ولا يمنع يد المرتهن عليه فالمصحف يرهن عند مالك ولا يقرا فيه
وأن يكون الرهن قابلاً للبيع عند حلول الأجل فإن امتنع من الأداء
رفع إلى السلطان يبيع عليه الرهن . الشافعي ما حدث في الرهن عند
المرتهن من غلة كثمار لا يدخل في الرهن . أبو حنيفة والثوري يدخل فيه
وفرق مالك ما انفصل على صورته كولد الجارية دخل فيه وما لم
يكن على خلقته وصورته كثمر فغير داخل ككراء الدار وخراج العبد
وحجة من قال للراهن قوله صلى الله عليه وسلم الرهن محلوب ومركوب
فشرط الرهن القبض فلا يصح أن يركبه المرتهن فصار الأمر أن أجره
ظهره أربعه ونفقته عليه . الرهن ممن رهنه له غنمه وعليه غرمه ولا به نكاح

زائد على ما رضىه وحجة ابي حنيفة أن الفروع تابعة للاصول فحكم الوالد تابع لامه في التدبير والكتابة قال مالك حكم امه في البيع فالشئ لا يتبع بيع الاصل إلا بالشرط وولد الجارية يتبع بغير الشرط والجمهور ليس له أن ينتفع بشيء من الرهن . احمد واسحاق ينتفع به إذا كان حيواناً بقدر ما يعلفه كحلب وركوب وخدمة رقيق واحتجوا بما رواه ابو هريرة : الرهن محلوب ومركوب . الشافعي واحمد وابو ثور وجمهور أهل الحديث الضمان من الراهن والقول قول المرتن . ابو حنيفة والكوفيون الضمان من المرتن والمصيبة منه لانه كانه استوفى به حقه . أبو حنيفة يضمن بأقل من قيمته او قيمة الدين . علي بن ابي طالب وعطاء واسحاق يضمن قيمة قلت او كثرت وان فضل شيء اخذ الراهن من المرتن . مالك والاوزاعي والبتي ضامن فيما يغاب عليه ولا يضمن فيما لا يغاب عليه استحساناً لا غير لكن قال مالك ان ثبت ببينة أنه ضاع بلا سببه ما يغاب عليه لا يضمن وقال الاوزاعي وعثمان البتي يضمن مطلقاً ويقولها قال اشهب وحجة من صير الرهن امانة لا يضمنه حديث سعيد بن المسيب لا يغلق الرهن وهو من راهنه له غنمه وعليه غرمه يعني له غلته وخراجه وعليه افتكاكه ومصيبته وأيضاً ارتضاه أميناً ومعنى غرمه عند مالك نفقته وحمله ابو حنيفة على أنه غنمه وعليه غرمه ما فضل منه على الدين وغرمه ما نقص . الجمهور لا يجوز للراهن بيع الرهن ولا هبته فإن فعل خير المرتن بين الاجازة والرد . مالك إن ادعى انه ما باعه الا لى ودى دين المرتن حلف عليه

وكان له وقيل يجوز بيعه فإن اعتق امة مرهونة فإن كان موسراً لزمه
وعجل للرهتهن وإن كان معسراً بيعت وقضى الحق وللشافعي الرد والاجارة
وقول كمالك ان اختلافنا في قدر الحق الذي به الرهن فالقول قول
المرتبهن ان لم تكن قيمة الرهن أقل فما زاد على قيمة الرهن كان القول للراهن
الشافعي وابو حنيفة والثوري وجمهور فقهاء الامصار القول قول الراهن
اجمعوا على وجوب الحجر على الاية - ام الذين لم يبلغوا الحلم « وابتاعوا
اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح » مالك والشافعي وأهل المدينة وكثير من
أهل العراق يحجر البالغ السفیه الذي يندر أمواله بحكم الحاكم ان ثبت
سفيهه وأعذر له ولم يجدوا مدفعاً وروي عن ابن عباس وابن الزبير ابو
حنيفة وجماعتهما من أهل العراق لا يبدؤ الحجر على الكبار وبه قال ابراهيم
وابن سيرين ومنهم من قل يستمر عليهم الحجر ولا يبتدأ يعني أنها بعد
البلوغ راشد ثم طراً عليه سفه لا يحجر . ابو حنيفة يحذر في ارتفاع الحجر
بخمسة عشر عاماً وحجة من أوجبه مطاقاً ان علمته التبذير المنهي عنه
فوجب لمن فيه كبيراً وصغيراً « فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم
أموالهم » وحجة ابي حنيفة حديث حبان بن منقذ المتقدم فجعل له الخيار
ولم يحجره فكما لا يؤثر الرشد قبل البلوغ لنذوره كذلك بعده لنذوره
« ولا توتوا السفهاء أموالكم » إنما افادت منع الاموال ولا توجب فسخ
بيوعاتهم فالمحجورون عند مالك ستة سفیه صغير عبد مفاس مريض
زوجة ، أجمعوا على انه لا يخرج الذكور ذوالآباء من الحجر إلا بالبلوغ

وإيناس الرشد الجمهور كذلك الإناث مالك حتى تباع ويدخل بها زوجها
ويؤنس رشدها وروي عنه كجمهور ولاصحاب مالك أقوال قيل يرعاها
سنة بعد الدخول وقيل عامان وقيل سبع لكن أقوال أصحابه مخالفة لأنص
وشهر عن مالك إذا بلغ صبي ولم يعلم رشدًا من سفهه فإنه يحمل على السفه
استصحاب لاصله فصبي ذواب وصبي من الأب لا يخرج به إلا ترشيد
وصيه عند مالك كأن كان من القاضي بخلاف وقيل لا يتقبل من ودي
من جهة الأب قوله إنه رشيد حتى يعلم وقيل عن مالك يخرج به الرشد
بينة وإن منعه وصيه. ابن القاسم لا تعتبر الولاية مع ظهور الرشد والسفه
يعني فالمعتبر ما ظهر من رشد أو سفه رواه عن مالك في اليتيم لا في المبكر
مالك الرشد تسمير المال وإصلاحه فقط واعتبر الشافعي معه صلاح الدين
وجازت أفعال المهمل بعد البلوغ واعتبر ابن القاسم الرشد والسفه فاليتيم
المهملة لا تمضي أفعالها ما لم تعنس وقيل جازت من البلوغ فالصغار عند
مالك لا تجوز هباتهم ولا صدقاتهم فأمرها موكول إلى نظر الولي وإن لم
يكن له ولي قدم له ولي ينظر له ولزم الصغير ما أفسده في ماله إن لم يؤتمن
عليه واختلف في ما أفسده وهو مؤتمن عليه روي عن النبي صلى الله عليه
وسلم: الصلح جائز بين المساهين إلا صاحباً أحل حراماً أو حرم حلالاً.
أجمعوا على جوازه في الإقرار مالك وأبو حنيفة يجوز في الإنكار الشافعي
لا يجوز على الإنكار لأنه من أكل المال بالباطل وعوضه عند مالك سقوط
الخصومة وإن دفع اليمين فالجملة بالمال ثابتة بالسنة والاجماع قال صلى الله عليه

وسلم الزعيم غارم . الجهم - ور على جواز ضمان الوجه بسبب المال . الشافعي
وداود لا تجوز وحجتها « معاذ الله ان نأخذ إلا من وجدنا متاعنا عنده »
وايضاً شبهة بكفالة الحدود وحجة من اجازها عموم الزعيم غارم أجمعوا على
ان ضامن المال ينرم إن اعدم المضمون ، ابو حنيفة والثوري والاوزاعي
واحمد واسحاق ان احضر الضامن والمضمون وهما ملئان خير في ايها
يتبع مالك ليس له ان يأخذ الضامن لوجود مضمونه وقول كالجهم - ور
الجمهور انما تكون الكفالة في الاموال . الحوالة معاملة صحيحة مستثناة
من الدين بالدين قال صلى الله عليه وسلم مطال الغني ظلم فإذا احتل
احدكم على غني فليستحل . اعتبر مالك رضى المحال دون رضى المحال
عليه داود يعتبر رضى المحال عليه فقط وقوم يعتبر رضاها فن رأ انها
معاملة اعتبر رضى الصنفين وحجة داود: اذا احتل احدكم دلي غني
فليستحل . اجمعوا على جواز وكالة الغائب والمريض والمرأة المالكين
لامور نفوسهم مالك تجوز وكالة الحاضر الصحيح الذكر كالشافعي ابو
حنيفة لا تجوز وكالة الصحيح الحاضر ولا المرأة الا ان تكون برزة فمن
قال الوكالة للمضرورة لا انعقاد الاجماع عليه قال لا تجوز نيابة من اختلاف
في نيابته ومن رأ ان الاصل الجواز قال جازت في كل شيء الا فيما اجمعوا
انه لا تصح فيه من العبادات فلا يصح تركيل صبي ولا مجنون ولا المرأة
عند مالك في عقد النكاح الشافعي لا توكل من يعقد النكاح فجاز عند
مالك بواسطة الذكر مالك الوكالة المطلقة لا تتضمن الاقرار ابو حنيفة

(مقاصد)

تتضمنه فالوكالة عقد يازم بالايجاب والقبول وهي جائزة لا لازمة
 فالعامة هي التي لم يسم فيها شيء وان سمي لم ينتفع بالتعميم والتفويض .
 الشافعي وكالة التعميم غرر لا تجوز وانما يجوز ما نص عليه [قلت] وهو
 الاقيس اذ الاصل فيها المنع إلا ما وقع عليه الاجماع فهو عقد غير لازم
 للوكيل فله التأخر متى شاء واشترط ابو حنيفة حضور الموكل ولله وكل
 عزله متى شاء إلا أن تكون في خصومة . اصبح ما لم يشرف على تمام الحكم
 . مالك ان وكاه على بيع شيء جاز للوكيل أن يشتريه منه . الشافعي
 كرواية عن مالك لا يجوز كالأب والوصي عند مالك كل ما تعدى فيه
 الوكيل ضمن . ابو حنيفة الافضل التقاط الشيء الذي يخاف ضياعه فإيه
 يجب على المسلم حفظ مال أخيه وبه قال الشافعي . مالك وجماعة كره
 الالتقاط روي عن ابن عمر وابن عباس وبه قال احمد قال صلى الله عليه
 وسلم ضالة المؤمن حرق النار . فمن رآ الالتقاط قال معناه الانتفاع به - الا
 اخذها للتعريف وقوم وجب الالتقاط . اجمعوا على انه لا يجوز التقاط
 مال الحاج كلقطة مكة إلا لمنشد . مالك تعرف وهاتان اللقطتان ابدأ فالملتقط
 نحر مسلم بالغ . الشافعي يلتقط كافر في دار الاسلام وقولان للشافعي في
 جواز التقاط العبد والفاسق وجه المنع عدم صلاحية الولاية ووجه الجواز
 عموم الحديث وهو كل مال المسلم عرض للهلاك في عامر او غامر جماد
 وحيوان إلا الابل باتفاق وأصلها حديث يزيد بن خالد الجهني اعرف
 عفاصها ووكاها ثم عرفها سنة فإن جاء صاحبك وإفشاءك بها قال

فضالة الغنم قال هي لك أو لاختك أو لذئب قال فضالة الابل قل مالك
ولها معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء وتاكل الشجر حتى يلقاها ربها .
أجمعوا على انه يعرف ماله بال سنة ثم له ان ياكلها إن كان فقيراً أو يتصدق
بها إن كان غنياً فإن جاء صاحبها كان خيراً بين أن يجيز الصدقة أو يضمها
إياها وللغني ان ينفقها بعد الحول ، ابو حنيفة انما يتصدق بها روي عن
علي وابن عباس وجماعة من التابعين ، الاوزاعي إن كان مالا كثيراً جالساً
في بيت المال ، أهل الظاهر لا يضمونها بعد سنة ، الشافعي كل شيء ضائع لا
كافل له فالتقاطه من فروض الكفاية قليل يشهد عليه لئلا يسترقه وقليل لا
ولا تلزم نفقة الملتقط على من التقطه وان انفق لم يرجع عليه بشيء . ويحكم
له بحكم الاسلام ان التقطه في دار الاسلام ويحكم له بحكم ابيه عند مالك
وعند الشافعي بحكم من اسلم منهما فقيل حر وقيل عبد وولأوه لمن التقطه
وقيل حر وولأوه للمسلمين وهو قول مالك قال عليه السلام تراث المرأة
ثلاثة لقيطها وعتيقها وولدها الذي لا عنت عليه ، اجمعوا على أن الوديعة
أمانة لا مضمونة الا ما حكى عن عمر بن الخطاب امر الله بردها ولم يامر
بالاشهاد فإن دفعها له باشهاد لا يبرئ الا به عند مالك ، ابن القاسم القول
للودع عنده وان دفعها له ببينة وبه قال الشافعي وأبو حنيفة وهو الاقيس
(وأشهدوا إذا تبايعتم) ناجزاً أو كائناً فإنه ادفع للاختلاف (ولا يضار
كاتب ولا شهيد وان تفعلوا) ما نهيتهم عنه من الضرار (فإنه فسوق بكم)
معصية وخروج عن الامر (واتقوا الله) في مخالفة امره ونهيه (ويعلم الله)

احكامه ويدينها لكم) والله بكل شيء عليم وإن كنتم على سفر) مسافرين
(ولم تجدوا كاتباً) (فـ) عليكم (رهان مقبوضة فاشتراط القبض) (فإن أمن
بعضكم) الدائن (بعضاً) قليلاً (فليود الذي آمن امانته) دينه سماه امانته
لانه امنه عليه (وليتق الله ربه) في الخيانة والانكار (ولا تكتموا الشهادة)
أيها الشهود اذا دعيتم لاقامتها او المدينون وهو الاقرار على انفسهم
(ومن يكتمها فإنه آثم قلبه) والاثم الفاجر وخصص القلب لاسناد الکتيم
اليه بنيتة الا يؤديها واسناد الفعل الى الجارحة ابلغ من باب هذا مما ابصرته
عيني وسمعته اذ ناي تو كيداً ومما عرفه قلبي فالقلب رئيس الاعضاء والمضغة
التي ان صليحت صاح الجسد كله وإن فسدت فسد الجسد كله يعني تمكن
الاثم في أصل نفسه وملك اشرف مكان ولئلا يظن ان كتماناً مما يتعلق
باللسان فقط واللسان انما هو ترجمان عنه ولان افعال القلوب أعظم من
سائر الجوارح وهو لها كالأصول التي تستمد منه ألا ترى أن أصل
الحسنات الايمان وأصل السيئات الكفر وهما من افعال القلوب فقد شهد
له بأنه من اعظم الذنوب قال صلى الله عليه وسلم أكبر الكبائر الاشرار
بالله فقد حرم الله عليه الجنة وشهادة الزور وكتمان الشهادة فاعل بآثم
او مبتدئ مؤخر وآثم خبره (والله بما تعملون عليم) تمهيد لانه لا يخفى
عليه شيء (لله ما في السماوات وما في الارض) خلقاً وملكاً من الانوار
الداخلة والخارجة من اولي العلم وغيره وتصرفاً لا شركة لغيره في شيء
منها بوجه من الوجوه فلا تعبدوا احداً سوا الله ولا تعصوه فيما يأمركم به

(وان تبدوا ما في انفسكم) تظهر ولا من السوء والعزم عليه (او تخفوه
محاسبكم به الله) يجازكم به الله يوم القيامة فالآية حجة على من انكر الحساب
كالمعتزلة والروافض فهو (يعفر لمن يشاء) بفضله وان كان ذنبه كبيراً (ويعذب
من يشاء) وهو صريح في نفى وجوبه قرأ ابن عامر وعاصم برفع المضارعين
على الاستيناف والباقون بجزمها عطفاً على جواب الشرط ويعذب الكفار
عدلاً ولا محالة (والله على كل شيء قدير) يقدر على جزائكم ومحاسبكم
[قلت] او تخفوه على الاخذ بما في القلوب وخلاصة ما نقح منه ان عزم
الكفر كفر وخطرة الذنوب من غير عزم مغفورة وعزم الذنوب اذا
عزم عليه وندم ورجع واستغفر منه مغفور فإن هم بسيئة وامتنع بمانع لا
باختياره بل ثبت عليه فإنه لا يعاقب عليه عقوبة الفعل كأن عزم على الزنى
ولم يزن لعدم تيسره له وعفي عنه لقوله صلى الله عليه وسلم إن الله عفي لامتي
ما حدثت به انفسها ما لم يعمل او يتكلم. وقيل الحديث في الخطرة دون
العزمة [قلت] وربما حصلت شركة في الاثم بأن رضي بمعصية كالقتل
من فاعله لحديث من حضر معصية فكرها فكراً غاب عنها ومن غاب
عنها فرضها كان كمن حضرها من احب قوماً على اعمالهم حشر في
زمرتهم وحوسب يوم القيامة بحسابهم وان لم يعمل بأعمالهم [قلت]
يجب على العاقل ألا يجالس الفسقة وأن يرفع عن قابله الخواطر
واعلم ان الانسان مركب من عالم الامر الروح وهو الملكوت الاعلى
ومن عالم الخلق النفس الظاهرية الناسوتية فكل منهما يميل الى عالمه وقصده

الروح جوار رب العالمين وقربه وقصد النفس الى اسفل سافلين وإلى غاية البعد عن الحق فبعث الله تعالى الرسول صلى الله عليه وسلم ليزكي النفوس عن ظلمة او صافها لتستحق بها جوار رب العالمين باخفاء او صافها بايداع انوار اخلاق الروح عليها في تحليتها بها فهذا مقام أولياء الله مع الله يخرجهم من الظلمات الى النور وبعث الشيطان الى أوليائه وهم اعداء الله ليخرج أرواحهم من النور الروحاني الى الظلمات النفسانية باخفاء أنوار اخلاقها في ابداء اخلاق ظلمات النفس عليها لتستحق بها دركة اسفل سافلين (آمن) صدق (الرسول بما) كل ما (انزل اليه من ربه) وهو محمد صلى الله عليه وسلم وهو شهادة من الله بتمام إيمانه وتنصيب من الله على صحة إيمانه بالقرآن وتفصيله وانه غير شك في نبوته إيماناً تفصيلياً بجميع ما فيه وأن الايمان صفته في علم ربه ازلا وأبداً وله أتى بصيغة الماضي لانها حدث فيه الايمان بعد ان لم يكن فيه فإنه كان مؤمناً بالله وبوحدانيته قبل الرسالة منه وأراد الايمان بالقرآن فإنه قبل انزاله القرآن لم يكن وجب عليه ان يؤمن بالقرآن « ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان » يعني بالقرآن « وما كنت ترجوا ان يلقى اليك الكتاب » (و) آمن (المؤمنون) قرأ علي وآمن المؤمنون برسوله فسواهم في أصل الايمان وإن كان إيمانه اعظم لكن اخذ كل تابع له صفة متبوعه على قدر وسعه واستعداده في علم ربه بين أن الرسول اعترف بمعجزاته دلت له على صدق الملاك أن ذلك وحي من الله ووصل اليه وان الذي أخبره بذلك ملك مبعوث من قبل الله معصوم من

التحريف وليس بشيطان مضل ثم ذكر عقبها إيمان المؤمنين بذلك
المعجزات أظهرها الله على يد الرسول حتى استمدت الأمة بها على أنها
صادق في دعواه وهو المرتبة المتأخرة فالقرآن معجز بفصاحته وبلاغته
معانيه وبحسب ترتيبه ونظم مبانيه وهو معجز بحسب أسلوبه وقد تم
الكلام آمن الرسول والمؤمنون واستوقف المعنى (كل) كل فرد من أفراد
المؤمنين ويحتمل تمام الكلام من ربه وابتدئ والمؤمنون فالرسول كان
نبياً وآدم بين الماء والطين يعني في علم الله قبل وجود الحقائق
الامكانية عالمًا بنبوته وهو نبي بالفعل في وسط حقائق الامكان قبل ظهور
صورة آدم فمنه استمدت النبوات والوجود والكمالات العلية والفضائل
كلها فما من مخلوق أبداً كان الا وكاف له وساطة وسبباً فلا يصل إلى
أحد شيء الا على يديه صلى الله عليه وسلم فامتد يستمدون من طري
شريعتهم ويقبسون من حقائقهم فكل واحد من المؤمنين ورث ما تطبقه
ذاته وتحمل زجاجتهم من صفاته صلى الله عليه وسلم حتى الصفي الاكرم
آدم عليه الصلاة والسلام فالذي انزل اليه من ربه قد يكون متلوأ يسمعه
الغير ويعرفه فيمكن أن يؤمن به وقد يكون وحيلاً لا يعاينه سواه
فاختص بالايان به ولا يتمكن الغير من الايمان به ؛ فاعلم ان معرفة هذا
الاربع التي ستبين من ضروريات الايمان . الاولى الايمان بالله سبحانه انه
تعالى فان صدق المبلغ يدل على صدق من ارسله ووجوده [قلت] الايمان
بالله عبارة عن الايمان بوجوده وبصفاته وبأفعاله وبأحكامه وبأسمائه وهو

أن تعلم أن وراء المتحيزات موجوداً خالقاً لكل محدث وهو مخالف لسائر
المحدثات من الانجرام والاعراض والجواهر إلى آخر ما يتعقله العقل
وهو ضائع العالم وعليه فالجسم لم يقر بوجود الاله تعالى فيكون الخلاف
معه في ذات الله وأما الفلاسفة والمعتزلة فبالخلاف معهم في الصفات لا في
الذات لانهم مقرون بوجود الذات الموجود الغير المتحيز وغير حال في المتحيز
فالايمان بالصفات اما ثبوتية او سلبية او اضافية وقد تقدم انما في البسملة ما
يعني عن تكراره فالايمان بالافعال أن تعلم ان كل سواه انما حصل بتخليق الله
له وتكوينه حتى الافعال التي تسمى اختيارية للحيوانات وذلك ان مشيئة
الانسان محدثة منتهية إلى الله سبحانه فهو مضطر في صورة مختار تقدم
هذا في «ختم الله على قلوبهم» فالايمان بأحكامه ان تعلم أنها غير معاملة
بفرض وإن كان يترتب عليها الفوائد وأن تعلم ان المقصود من شرعها
منافع عائدة على العباد لا إلى الله فإنه منزه ومتنزه عن جاب المنافع ودفع
المضار وان تعلم ان له الالزام والحكم في الدنيا كيف شاء وأراد وأن تعلم
أنه لا يجب على الحق بسبب الاعمال شيء، وانه في الآخرة يغفر لمن يشاء
بفضله ويعذب من يشاء بعدله ولا يقبح منه شيء لان الملك ملكه فالايمان
بأسمائه وهي الاسماء الواردة في كتاب الله المنزلة وفي كلمات أنبيائه المرسلة
وقد مر في تفسير البسملة فهذا هو الاشارة الى معاقدة الايمان بالله (آمن
بالله وملائكته) يعني بوجودها فإنهم مغيبون عنا ولا طريق لنا إلى
معرفةهم إلا بطريق الشرع واما البحث هل هم روحانية محضة او جسمانية

محضة أو مركبة من القسمين وبتقدير كونها جسمانية فلطيفة أو كثيفة وإن كانت لطيفة فنورانية محضة أو هوائية فأمر موكول إلى العلماء الراسخين في العلم القرآن والبرهاني ويدخل في الإيمان بوجوده الإيمان بأنهم معصومون وإن لذتهم ذكر الله وحياتهم بمعرفته وطاعته وأنهم وسائط بين الله وبين البشر وبهم وصلت الكتب إلى الأنبياء ولكل طائفة منهم مقام معلوم وجزء مقسوم من أقسام هذا العالم (وكتبه) وهو أن نعلم كل كتاب وحي من عند الله وليس لاحد من المخلوقات أن يلقى فيها شيئاً من ضلالتهم ولا سيما في القرآن العظيم وأن من قال إن ترتيب المصحف برأي عثمان أو غيره من أبي أو زيد على هذا الوجه فقد أخرج القرآن عن كونه حجة وطرق إليه التغيير والتجريف [قات] وإنما عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن على أبي بن كعب إعلاماً لا بي بأنه يكتبه ولا محالة على هذا الوجه الذي سمعه طرياً من أنظه صلى الله عليه وسلم وما كتبها الكتابة إلا على الوجه الذي به من اللوح الذي عليه أبي من تلاوته صلى الله عليه وسلم فهو معجز لنظاً وخطاً ومعنى ودلالة وأداءً وإن نعلم أن القرآن مشتمل على الحكم والمتشابهة ومحكمه يكشف عن متشابهه وليس فيه إلا لفظ عربي وما وجد فيه إنما هو اتفاق لغة عربية مع عجمية وعدم الإحاطة بجميع أسرارها إعجازاً لا غير (ورسله) فالإيمان بالرسول أن نعلم كونهم معصومين من الذنوب في باب الاعتقاد وفي باب التبليغ وفي الفتيا وفي الأخلاق والأفعال كما بينته في قصة آدم وأن نعلم أن النبي

على الله عليه وسلم أفضل ممن ليس بنبي وان بعض الانبياء افضل من
بعض وان نعلم ان شريعتهم وان كانت منسوخة فنبوتهم ورسالتهم غير
منسوخة وانهم الآت انبياء والرسل كما كانوا فمن قرأ بلفظ الوحدة
نصد جنس الكتب . قال ابن عباس الكتاب اكثر من الكتب [قلت]
لان استغراق المفرد اكثر من استغراق الجمع يقول الرسول وكل مومن
(لا تفرق) ولا تميز (بين احد من رسله) بأن نومن ببعض ونكفر ببعض
كما تقول اليهود ومقصوده تزييفه ما اعتقدته اليهود الذين يقرون بنبوة
موسى وكفروا بعيسى ومحمد صلى الله عليه وسلم وقالوا امتثالاً للاوامر
بعد الايمان الثابت (سمعنا) فهمنا ما جاءنا من الحق وتيقنا بصحته (واطعنا)
ما فيه من الاوامر والنواهي . فقال جبريل إن الله قد أثنى عليك وعلى
امتك فسل تعط فقال (غفرانك ربنا) اغفر لنا غفرانك مفعول بفعل مجذوف
اغفر ذنوبنا المتقدمة التي لا يخلو منها البشر من التقصير في مراعاة
حقوقك وتقديم السمع والطاعة للذين هما وسيلة الى ربنا المسئول ادعى
الى الاجابة والقبول (واليك المصير) الرجوع بالموت والبعث لا الى
غيرك فلا نعبد غيرك ولا نستعين غيرك فחסنات الابرار سيئات المقربين
خافوا ان يكون فرط منهم تقصير وكانوا يرتقون في درجات العبودية
فيستغفرون مما قد خلفوها قال صلى الله عليه وسلم اني لاستغفر الله في اليوم مائة
مرة . فيحمل على مثل هذا ولان جميع الطاعات في جنب مواجب الحقوق
الالهية جنابات وتقصير وقصور ولهذا قال في اهل الجنة « سبحانك

اللهم « يعنون انت منزله عن تسييحنا وتقديسنا » وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين « كل الحمد له وان كنا لا نقدر على فهم ذلك الحمد بعقولنا ولا على ذكره بالسنتنا ثم ان طلب الغفران مقرون بأمرين بالاضافة اليه والثاني بقوله ربنا اطلب المغفرة منك وانت الكامل في هذه الصفة والمأمول من الكامل في صفة أن يعطى عطية كاملة وهو غفر جميع الذنوب وتبديلها حسنات قال صلى الله عليه وسلم : إن الله تعالى مائة جزء من الرحمة قسم جزءاً منها على الملائكة والجن والانس وجميع الحيوانات فبها يترحمون ويتعاطفون وآخر تسعة وتسعين جزءاً ليوم القيامة . وقال العبد كل صفة من صفاتك إنما يظهر أثرها في معين فلو لا الوجود بعد العدم لما ظهرت آثار قدرتك ولو لا الترتيب العجيب والتأليف اللين لما ظهرت آثار علمك ولو لا جرم العبد وجنبايته وعجزه وحاجته لم تظهر آثار مغفرتك ورأفتك وأنا أطلب الغفران الذي لا يكون ظهور ولا يمكن الا في حق وفي حق امثالي من المذنبين ربيتني ياربى إذ اوجدتني مع أنك لو لم تربني في ذلك الوقت لم اتضرر به لاني كنت ابقى في العدم والآن لو لم تربني اتضرر به فأسئلك ألا تهمني وربيتني حين لم أذكرك بالتوحيد فمقتضى كرمك ان تربيني وقد أفنيت عمري في توحيدك وربيتني في الماضي واجعل تربيتك في الماضي شافعاً الي في أن تربيني في المستقبل وربيتني فيما مضى فأتم في المستقبل فإن تمام المعروف اكل من ابتدائه (واليه المصير) حيث لا حسم إلا حكمك ولا يشفع أحد إلا بإذنك

وانت عالم بالجزئيات قادر على كل الممكنات لك الحيا والكمات فيجب
ان يرى الانسان نفسه اهلا لكل شر وان يرى ربه اهلا لكل خير فيحمد
ربه على مبادق وجل ويستغفره من تقصيره في شكره له عليه ويتبرأ
من حوله وقوته فتراقب ربك وتخافه حتى في نفسك وتصل اليه باربعة
أوجه: نور يقذفه الله في قلبك بلا واسطة تعلم من غيرك، او علم متصل
متسع في عقل كامل، او بفكرة خالصة من الشواغل، او بصحبة شيخ
او اخ هذا حاله. الشيخ من هذبك بأخلاقه وادبك باطراقه وانا ربك
باشراقه وجمعك في حضوره وحفظك في مغيبه (لا يكاف الله نفساً إلا
وسعها) يحتمل انه من كلام المؤمنين فمعناه عليه كيف لا نسمع ولا نطيع
وانه تعالى لم يكافنا الا بوسعنا ويحتمل انه من كلام الله ووجهه انهم لما
سمعوا واطاعوا وطلبوا المغفرة دل على انه لا يتصور منهم إلا الخير والطاعة
فلا تصدر زلة الا على سبيل النسيان والسهو فخفف الله عنهم ذلك اجابة
لدعائهم والوسع ما يسع ولا يضيق كالصلوات الخمس فهو تعالى قادر ان
يفرض اكثر مما افترضه لكن تعالى رفق بعباده فله تمام الحمد وتتمام الشكر
ثم اعلم هنا أن المعتزلة عولوا في تكليف ما لا يطاق على هذه الآية ثم استنبطوا
منها أصليين باطلين من كل وجه لان الآية شريعة وحكمة وما قصدوه
عقلا فالعقل لا يحكم على الله بشيء وانما الخاص ان نقول جاز عقلا ان يكلف
بما لا يطاق فإنه حاكم على ملكه بما شاء لكنه تفضل على العباد بالحق
الشرعي المناسب للحكمة فإنه حكيم. الاصل الاول أن العبد موجد

وخالق لافعاله إذ او كان بتخليق الله لم تكن للعبد قدرة على دفعها الضعف
قوته ولا على فعلها لان الموجد لا يوجد ثانياً وعليه فتكليف العبد بالفعل
تكليف بالاطاعة قبل الفعل وإلا كان المأمور بالايمن غير
قادر عليه فيلزم تكليف مالا يطاق [قلت] الجواب ان العلم بعدم الايمان
ليس تكليفاً بعدم الايمان حتى يلزم التكليف بالنقضين الذي يقول به بعض
الناس من اهل السنة والتكليف بأمر ممكن لذاته ممتنع لغيره غير التكليف
بأمر مستحيل لذته الذي هو محل النزاع وقال الاشعري على سبيل التسايم
الجدلي التكليف بالممتنع ليس تكليفاً بالحقيقة إنما هو إعلام وإشعار بأنه خاف
من اهل النار [قلت] وهو عين ما قلنا ان التكليف بالممتنع لغيره ليس تكليفاً
حقيقياً (لها) للنفس ثواب (ما كسبت وعليها ما اكتسبت) لنفسها من
الشر فلا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بذنوبها غيرها غالباً والا فمن عذب ابوه
مثلاً صار كأنه معذب ولا يؤخذ احد بذنوب غيره ولا بما لم يكتسبه
مما وسوست به نفسه الكسب والاكتساب واحد قولوا (ربنا لا تؤاخذنا)
لا تعاقبنا (ان نسينا أو أخطأنا) لما ادى بنا الى نسيان أو خطأ من تفريط
وقلة مبالاة فالنسيان والخطأ ليسا بمتدورين ولا تؤاخذنا بالنسيان والخطأ
كما اخذت به من قبلنا فإذا فعلت بنو اسرائيل شيئاً خطئاً ونسياناً
عجلت عقوبتهم فتحرم عليهم المآكل والطيبات بسببه فهما سببان للشر « وما
أنسانيه الا الشيطان أن اذكره » ولا يقدر الشيطان على النسيان وانما
يوسوس بالتفريط والاغفال فيتسبب عن وسوسته الاغفال فيسهو ويجوز

الدعاء بما علم حصوا له طلباً لاستدامته والمزيد فيه بركة ونماءً وذكره
بالفظ الدعاء على معنى التحدث بنعمة الله فيه « وأما بنعمة ربك فحدث »
فجاز الإخذ عن النسيان والخطأ وإنما تفضل ربنا برفع الحرج : رافع عن
أمتي الخطايا والنسيان وما استكرهوا عليه . واخذت الأمم السالفة بهما فلله
الحمد وتمام الشكر على تخفيف ربنا (ربنا ولا تحمل علينا اصرأ) ثقلاً
(كما حملته على الذين من قبلنا) وهو (ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به) من
البلاء والعقوبة (واعف عنا) أحم ذنوبنا (واغفر لنا) استر علينا ذنوبنا
ولا تفضحننا فإنما نحن عبيدك بايعناه على طاعتك وطلب مغفرتك (وارحمنا)
وتعطف وتفضل علينا (أنت مولانا) سيدنا ونحن عبيدك تحت حكمك
ممتثلين أمرك ولا نعبد إلا إياك ولا نستعين غيرك (فانصرنا على القوم
الكافرين) أعنا عليهم وغلبنا عليهم وادفع عنا شرهم فالمولى يرحم وينصر
عبيده بالاستعلاء واعلاء الحجة وبالعصمة من الشياطين قال صلى الله عليه
وسلم : أنزل الله آيتين من كنوز الجنة كتبهما الرحمن بيده قبل أن يخلق
الخلق بألفي عام من قرأهما بعد العشاء الأخيرة أجزأته عن قيام الليل . وعنه
صلى الله عليه وسلم : من قرأ آيتين من آخر سورة البقرة كفتاه يني عن
قيام الليل وعن حساب الآخرة وغيرها وهو حجة على من استكره
أن يقول سورة البقرة قال صلى الله عليه وسلم : السورة التي تذكر فيها
البقرة فسطاط القرآن . يعني مصرعه الجامع فتعابوها فإن تعابوها بركة
وتركها حسرة ولن تستطيعها البطلة السحرة ولا تقر في دار ثلاث ليال

فيقربها شيطان وكان معاذ إذا قرأها يقول آمين اعطي صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء ثلاثة: الصلوات، وخواتم سورة البقرة، وغفر لمن لا يشرك بالله من امته شيئاً المقدمات فكتابة الله تمثيل وتصوير لاثباتهما وتقديرهما بالفي سنة تصوير لقدمهما لان مثل هذا إنما يقال لطول الزمان لا للتحديد والفسطاط المدينة والخيمة سميت به السورة لاشتغالها على معظم الدين اصولاً وفروعاً وعلى الارشاد الى مضالح العباد ونظام المعاش وتجارة المعاذ [قلت] ولذلك ذكرت فيها أحكام الاسلام إلا ما قل وفي ما ذكرت في ايكافية فالأحكام الشرعية هو «إياك نعبد» وطرائق التوحيد «وإياك نستعين» وطرائق الخيرات «اهدنا الصراط المستقيم» وطرائق الشر نعوذ بالله منه «غير المعصوب عليهم ولا الضالين» وقد بينت ان أقوال أئمة الاسلام على هدى من ربهم فإن أمكن الجمع بأعمال الدليلين وجب في نظر العارفين وإن تباین القولان خير المومنين في ايها شاء أن يعمل به والمختلف فيه ليس منكراً فكل من ذكرت أقوالهم أولياء الله وامناؤه على وحيه وهو ظناً بربنا خيراً فإذا أقامهم على طلب الحق وعلى تبينهم فهداهم فلا يحل لاحد أن يضعف قول عالم فإنه رجس من عمل الشيطان وآخراً دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

سورة آل عمران

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(الم) رمز الى الاسم الله واللام الى الاسم اللطيف والميم الى المجيد (الله) مبتدئ هو المعبود بالحق ولا يعبد بالحق الا الكامل من كل وجه واعتبار ولا يكمل الا اذا تقدس من كل وصم وعيب (لا اله الا هو) لا يمكن شرعاً وعقلاً ان يعبد ويقصد للهجات ويتدال له إلا هو تعالى (الحى) نعت له وهو الفعال الدراك (القيوم) القائم بنفسه نسبة والمنسوب إلى القيام بغيره من كل ملك تدبيراً روي ان الحى القيوم هو الاسم الاعظم قال صلى الله عليه وسلم هو فى ثلاث سور فى سورة البقرة «الله لا اله الا هو» وفى آل عمران «الم الله لا اله الا هو» وفى طه «وعنت الوجوه للحى القيوم» ردت هذه الآية ادعاء النصارى ربوبية عيسى وقد وفد نصارى نجران فدخلوا المسجد وصلوا إلى المشرق فقال رؤسائهم الثلاثة عيسى هو الله فإنه يحيى الموتى ويبرئ الأكمه ويخلق الطير من الطين فينفخ فيه فيكون طائراً ويخبر بالغيوب وتارة اخرى هو ابن الله إذ لم يكن له أن يعلم وتارة اخرى إنه ثالث ثلاثة لقوله تعالى فعلنا وقلنا فلو كان واحداً لقال فمات وقات فقال لهم صلى الله عليه وسلم أسألو فقالوا أسأئنا قبلك قال كذبتم ينمئكم من الاسلام ادعائكم لله تعالى ولداً قالوا فن أبوه قال الستم نعاون أن ربنا حى لا يموت وأن عيسى يأتى عليه الفناء قالوا بلى قال الستم نعاون أن ربنا قيوم على كل شئ يحفظه ويرزقه قالوا بلى قال فهل يملك عيسى

من ذلك شيئاً قالوا لا قال الستم تعابون ان الله لا يخفى عليه شيء في الارض ولا في السماء قالوا بلى قال فهل يعلم عيسى من ذلك شيئاً إلا ما علم قالوا لا قال الستم تعابون ان ربنا صور عيسى في الرحم كيف شاء وان ربنا لا ياكل ولا يشرب ولا يحدث قالوا بلى قال الستم تعابون ان عيسى حملته امه كما تحمل المرأة ووضعته كما تضع المرأة ولدها ثم غذي كما يغذي الصبي ثم كان يطعم الطعام ويشرب الشراب ويحدث الحديث قالوا بلى قال فكيف يكون هذا لما زعمتم فسكتوا فأبوا إلا جحوداً فانزل أول السورة الى ثمانين آية تقريراً لحججه صلى الله عليه وسلم وإبطالاً لشبههم بتحقيق الحق الذي يمترون فيه قالوا الست تزعم انه كلمة الله وروح منه قال بلى فقالوا فمبينا فانزل الله « فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه » ثم لما حججهم امره الله بملاعنتهم فقالوا دعنا ننظر في امرنا ثم نأتيك بما تريد ان نفعل فانصرفوا فقال بعضهم لبعض والله انه نبي ولقد جاءكم بالفصل من خبر صاحبكم وقد عايناهم انه ما لاعن قوم نبيهم إلا فني كبيرهم وصغيرهم فلو فعلتم لا ستواصلكم العذاب فإن ابستم الا ما كنتم عليه فودعوه وارجعوا الى بلادكم فقال اخترنا ديننا فابعث لنا حكاما يحكم في اموالنا فقال ابعث الحكم الامين فقال لابي عبيدة اخرج معهم واقض بينهم بالحق قال عمر فذهب بالامانة والامارة ابو عبيدة. قلت فالمنظرة في تقرير الدين حرفة الانبياء لازالة الشبه فبطل مذهب المشوية المنكرين البحث في المسائل فإن نازعوه في الله فهو حي قيوم بلا شك فيستحيل عقلا ان يكون له والد

(مقاصد)

وبطل نزاعهم في النبوة فإنه انزل التوراة والانجيل فهو بنفسه قائم في محمد صلى الله عليه وسلم قال « نزل عليك الكتاب بالحق » وهو يجري مجرى الدعوى وانما يعرف الانزال بالمعجزة الفارقة بين الحق والمبطل فالكتب كلها سواء في توقف ثبوتها على المعجز الفارق فالكفار البراهمة كذبوا كل الكتب والمساؤون صدقوا كل كتاب فجهل وقلد من اثبت البعض وأبطل البعض. قوله تعالى (نزل عليك) يا محمد يا اكرم خلق الله (الكتاب) القرآن متلبساً (بالحق) بالصدق في اخباره او بالحجج المحققة انه من الله محققاً (مصدقاً) للكتب التي استقرت (بين يديه) قبله في التوحيد والنبوات والاخبار وبعض الشرائع قبله فاعتبر في نزل التنجيم وفي انزل الاطلاق ان بالحق الذي يجب له على خلقه من العبودية ومن حقيقته صونه من المعاني الفاسدة المتناقضة « ولم يجعل له عوجاً » (وانزل التوراة والانجيل من من قبل هدى للناس) فهما اسمان عبرانيان فلا وجه لتعسف الاشتقاق أنزلها جملة على موسى وعيسى من قبل تنزيل القرآن (هدى) لاجل ان يكونا هاديين للناس في زمن التكليف بهما فلم يبعث نبي الا بالتوحيد والايان به وتنزيهه عما لا يليق به وبالعادل والاحسان والشرائع التي هي صلاح كل زمان ومكان واشخص فصدق القرآن الكتب كلها وان كان ناسخاً لها (وانزل الفرقان) كل كتاب فرق بين الحلال والحرام والحق والباطل فالزبور إنما فيه مواعظ الاحكام فالموعظة التزام الاحكام المعالومة فشرع من قبل القرآن ان اثبته القرآن فهو حكم القرآن وان نسخه حرم

العمل به وعلى كل حال فلا يعمل إلا بأمر نبينا صلى الله عليه وسلم ونبيه
فالاكثر على ان الفرقان القرآن فقط والظاهر المعجزات الدالة على صحة
الكتب فبالمعجزة حصل الفرق بين الكاذبين والصادقين فهو مصدر
كانغفران قصد به اسم الفاعل الفارق (إن الذين كفروا بآيات الله) من
القرآن وغيره (لهم) بسبب كفرهم (عذاب شديد) فخص بوض السبب لا
يمنع عموم اللفظ (والله عزيز) غالب على امره فلا مانع له من انجاز وعده
ووعيده (ذوانتقام) ممن عصى الله والنقمة عقوبة المجرم بما لا يقدر عليه أحد نقم
بالفتح ونقم بالكسر فاعترضت الجملة تقريراً للوعيد (إن الله لا يخفى عليه
شيء في الارض ولا في السماء) لعلمه بالكليات والجزئيات قبل وجودها
وبعده ومن الجزئيات تفاصيل الحاجات من ضروريات عباده والمقصود
بالارض السفلى وصدر بها ترقياً من الادنى الى الاعلى فيجازى المومن
والكافر يوم القيامة فالعلم مرتب على الحياة فاخبار من اخبر بالمغيبات
لم يصل كنه صفات الله ولا يمكن لاحد أياً كان أن يحيط بذات الله وصفاته
فعلم الله ينكشف به كل موجود على ما هو عليه فعلم الغير انما ينكشف به
بعض المعلوم له من غير إحاطة بتفاصيل نفسه واخرى غيرة فعيسى انما
يخبر عن بعض ما اوحى اليه فليس بإله فيشترط في الاله أن يحيط بأجزاء
العوالم كلها فعيسى لم يحط بنفسه تمامها « ويسألونك عن الروح قل
الروح من امر ربي » (هو الذي يصوركم في الارحام كيف يشاء) ذكورة
وانوثة وبياضاً وسواداً وسعيداً وشقيماً إلى آخر عوارض الانسان وهو

ادل على قيوميته تعالى فعيسى مصوراً في الرحم فلا يكون إلهياً بل ما
سوى الله مفعول مخلوق تحت قهر الله الخالق فلا يكون ولداً فإنه مركب
جسم معرض للفناء وقد قال النصارى قتلته اليهود فكيف يقتل الله ويتغير
فتعالى الله عن كل بهتان فالصورة هيئة يكون عليها الشيء بالتألف فالرحم
من الرحمة فإنها مما يتراحم به ويتعاطف وقرأ طاووس تصوركم (لا اله
الا هو العزيز الحكيم) فالعزيز رمز إلى نفوذ قدرته في عيسى وفي غيره
فالحكيم كل ما فعله حكمة فالكافر خلقه لدولة اسماء جلالة له - اب
ويخاف جانبه والمومن لاسماء جماله ليحب جانبه فلا يسمى الملك ملكاً
إلا ان كان له من يحسن اليه فيحبه وينتقم منه فيهابه فالمبايعة لا بد من
الطوع فيها والاكرام « إيتيا طوعاً او كرهاً » وهو سر وجود الكافر
بالله وبأنبيائه وهو سر امتناع ابليس من الاتقياد لآدم لتكامل مرتبة الخليفة
في الملك الالهي فعيسى منعم عليه باظهار خلق بعض الصور لا كلها وانما
اعطي كلمة التكوين في البعض دون البعض فعجزه عن دفع اليه - ود عن
نفسه يوجب عدم الالوهية قال عبد الله بن مسعود قال صلى الله عليه وسلم
إن خلق احدكم يجمع في بطن امه اربعين يوماً نطفة ثم يكون علقة مثل
ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يبعث الله اليه الملك بأربع كلمات
فيكتب رزقه وعمله وأجله وشقي او سعيد وإن احدكم لم يعمل اهل
الجنة حتى ما يكون بينه وبينها غير ذراع فيسبق عايه الكتاب فيعمل بعمل
أهل النار فيدخلها وإن احدكم لم يعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون

بينه وبينها غير ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها
يدخل الملك على النطفة بعد ما تستقر في الرحم أربعين أو خمسة وأربعين
ليلة فيقول يا رب شقي أم سعيد فيكتبان فيقول يا رب اذكر أم انسى
فيكتبان فيكتب عمله وأجله ورزقه ثم تطوى الصحف فلا يزداد فيها
ولا ينقص « وكلا الزمناه طائرته في عنقه » وهو إظهارها للملك فقضاء
الله سابق ذلك وكل ميسر لما خلق له فالعاقل هو الذي لا يتكاسل عن
الاعمال وينتهاز الفرصة فكما يصور نطفة البدن يصور نطفة الدين في
رحم قلب مرید صادق فالمرید يستسلم لتصرفات الشيخ حتى ينتج (هو
الذي انزل عليك الكتاب) يا أكرم خلق الله القرآن (منها آيات محكمات)
واضحات الدلالات من غير احتمال الاشتباه (بهن أم الكتاب) أصاص
المعتمد عليه في الاحكام وترد اليها المتشابهات وجوباً فالكتاب كله كآية
واحدة وكلام الله واحد لا خلاف فيه (و) منه (آخر متشابهات) لا يتضح
ما دلت عليه إما لاجمال او مخالفة ظاهر الا بالفحص والنظر وانما قصد
بالمتشابه الابتلاء ليميز من ثبت على الحق من متزائل وليظهر نيه افضل
العلماء وليزداد حرصهم على الاجتهاد في طلب كنوزها بالاستنباط بآلات
العلوم التي احكموها فتتعب القرائح في استخراج معانيها والتوفيق بينها
وبين المحكمات فإطلاق الاحكام على كل الآيات يعني « لا ياتيه الباطل »
وإطلاق المتشابه على كلها يعني به التناسب في صحة المعنى وجزالة اللفظ
فالمحكم المشترك بين النص والظاهر والمتشابه المقدر المشترك بين المجمل

والمؤول والاحكام في اللغة المنع فالحاكم يمنع الظالم من الظلم وحكمة الاجام
 تمنع الفرس من الاضطراب وخذ المتشابه كون الشئيين بحيث يعجز العقل
 عن التمييز بينهما فاطلق المتشابه على كل ما لا يهتدى اليه الانسان اطلاق
 السبب على المسبب ونظيره المشكل لانه دخل في شكل غيره فكل صاحب
 مذهب يدعى أن آية وافقت مذهبه محكمة ولقول خصمه متشابهة قال
 المعتزلي « فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر » محكم « وما تشاءون الا ان
 يشاء الله » متشابه وقلب السني الامر [قلت] توفيقاً معناهما واحد فمن شاء
 الله إيمانه وأراد فليؤفقه له ومن شاء كفره فليؤفقه اليه باطناً « وكذلك
 زيننا لكل امة عملهم » ولا تتصور مشيئة العبد وإرادته شيئاً الا اذا شاء الله
 مشيئة العبد والا لوجد ما لم يرد فإلى مشيئة الله وإرادته يستند كل شيء
 ولا تستند إلى شيء فإنها مرتبة على العلم أزلا وانما يظهر التخالف باعتبار
 قصد كل من الحقيقة او الطريقة او الشريعة ما لم يقصده غيره مع اتحاد
 المراتب الدينية وقال المعتزلي « لا تدركه الابصار » محكم. قلت نعم اجماعا
 على الاحاطة وبلا سبحات الجلال في الدنيا والآخرة كالشمس الآن
 لا تدرك منها الحدقة الاشياء مصونا بصولة الانوار فمن أراد أن يحقق انقل
 بصره فليقل قال صلى الله عليه وسلم هل تضارون في رؤية الشمس الخ فالذي
 نفاه المعتزلي الاحاطة والذي جوزه السني رؤية بجميع الذات لكن من
 غير احاطة في الدنيا والآخرة فلا بد من سبحات الجلال فاتحد المناط بالله
 وقال المعتزلي « وحوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة » متشابه [قلت] يعني

كيفية الرؤية عجز عقلهم عن إدراكها فإن وجود الله مثلاً كاشراً ووجود غيره من عقل وغيره كليل فكيف يعقل وجود الليل مع الاشراف فضلاً أن يعقل وينظر ماهية الاشراف لذهابه به . قلت ما قالوه صح لمن تجسد على مقدمات عقلية فإن غاية ما يستدل به العقل التمييزي التلازم والتحيز للجرم فنهاية الاجرام العرش فهذه الحقيقة خارجة عن العرش فليست مما يخوض فيه العقل التمييزي بل من شأن العقل الرباني الذي مزق قشر التحيز فراه مخيلاً وقشر التلازم وراه عادياً فقط واستمد من اسم الرب أن الله فعال لما يريد يقدر عبده على أن يدرج ظاهره في باطنه وباطنه في روحه وروحه في سره وسره في خفاه وخفاه في اخفاه فيرى ربه ويسمعه بما امد به من حضرة ربه فإن الله فعال لما يريد وقد جمع بين وجودنا مع وجوده ومعيته بمعيتنا وقربه بقربنا فضلاً إيماناً به وعلماً منا بالله بأن تلك الحقائق لا تدرك ماهيتها بل وجب الايمان بها فقط فله تكلف المعتزلي في نظرية منتظرة أن يقع ما سبق في علم الله فيها من رؤية غير معتادة ولا معقولة لمن تخبط في الادلة العقلية المشوبة بالعوائد فإذا علمت أن المالك يعمل في ملكه ما يشاء استسلمت لما ورد عن الشرع إيماناً فما شئت فيه رائحة التشبيه فالتشبيه شرعي فقط لا عقلي فالشرعي اطلاقاً ما أطلقه الله لا غير والعقلي تشبيهه امر بأمر لا اشتراكهما في امر فلا اشتراك بين الله الفاعل وبين غيره المفعول له فالتنزيه الشرعي إثبات ما أثبتته الله لنفسه من الكمال من استغنائيه عن كل ما سواه وإفتقاره كل ما سواه اليه فإذا

علمت وسلمت هذين المقامين رأيت الكتاب كله محكما ظاهرا بيذا واضحاً
فلا إشكال فيه البتة ورأيت متشابهاً متناسباً يمد بعضها بعضاً لكن إنما يدركه
من يستمد من أم الكتاب فينظر من الأصل كساق الشجرة اجزاءها
كالافنان والثمار ومن نظر من الاثمار المتنوعة والافنان ربما يعجز عن
ادراجها في الأصل فحقيقة الله تعالى مخالفة لكل حقيقة خالقه فلا يخطر
في بال الخلق إلا ما هو مثله في المخلوقية وغايه إنما نفى المعتزلي الاحاطة فلا يظن
كلام الله من حيث هو إنما يفيد العلم لا الظن في الاصول والاحكام فما
أدركه العقل بديه من القرآن وإلا طلبه عند الراسخين في العلم فقولهم
صرف اللفظ عن الراجح الى المرجوح لا بد فيه من دليل منفصل وهو
أما لفظي أو عقلي فالدليل اللفظي لا يفيد العلم البتة وإنما يفيد الظن لتوقفه
على نقل اللغات وعلى وجوه التصريف والاعراب وعلى عدم المجاز وعدم
التخصيص وعدم الاضمار وعدم المعارض النقل والعقلي وكاه مظهرين
والموقوف على المظهرين أولى أن يكون مظهرين فلا يجوز التعويل عليه
في المسائل الاصولية فإذا لا سبيل الى صرف اللفظ عن معناه الراجح الى
معناه المرجوح إلا بالدلالة القطعية العقائية على أن معناه الراجح محال عقلاً
فإذا قامت هذه الدلالة وعرف المكلف أنه ليس مراداً لله من هذا
اللفظ ما اشعر به اللفظ فعند هذا لا يحتاج الى أن يعرف أن ذلك المرجوح
الذي هو المراد ما ذا لان سبيل ذلك إنما يكون بترجيح مجاز على مجاز
وترجيح تاويل على تاويل وذلك الترجيح لا يمكن إلا بالدلائل اللفظية

وهي ظنية كله طعن في غير لبة. ومرمى في غير معلوم فإنهم عكسوا
القضية للعلم بأن العقل لا يستبد بالحكم « إن الحكم إله » وإنما يدرك بأنوار
الشرع فالشرع حق « وقل رب احكم بالحق » فالعقل إنما هو آلة يستضاء
به عند اشراق الكتاب فما لم يشرق فيه كتاب انطمست فيه بصائر العقل
فالنص علم والظاهر علم والمجمل علم تبينه القواعد الشرعية المدلاة للرسول
صلى الله عليه وسلم والمبهم علم ميزته القواعد الشرعية فلا يجتهد المجتهد
إلا بالقواعد الشرعية وهو لجام العقل « ليس كمثل شيء » ولم يكن له
كفوؤاً أحد « لجام العقل فكل ما ازاد ان يصرف التشبيه الشرعي الى
العقلي منعه كالتنزيه فالتشبيه العقلي في حق الله تجسم وهو خروج عن
مدلول « ليس كمثل شيء » والتنزيه العقلي تعطيل وإبطال لما جاء به
الشرع وهو كفر والتنزيه والتشبيه الشرعيان حق واجب فلا يحل العدول
عنهما فإذا الخوض في تعيين التأويل غير جائز فالحكم عند ابن عباس ما
لا يتغير بتغير الشرائع والمتشابه ما يقبل التغير بتغير الشرائع فاشتبه على
اليهود امر فواتح السور فإنهم حاولوا استنباط مدة بقاء هذه الامة من
الاحرف فمجزوا وهو عليه عند الحكم الناسخ والمتشابه المنسوخ
وعليه فالقرآن كله ناسخ للشرائع وقيل كل ما أمكن علمه بديهياً ونظراً
محكم وما لا يعلم كالعلم بوقت القيامة متشابه كمقادير الثواب والعقاب
في كل مكلف [قلت] ففائدة خطاب الله بالمتشابه أن يعظم أجر المجتهدين
في طلب الحق ولأنه داع الخواص والعوام فالعامة مثلاً اذا سمعوا موجوداً

ليس بجسم ولا متحيز ولا مشار اليه ربما ظن أنه عدم ونفى فوقه في
 التعطيل فأطلق له الله ما يتخيله مخلوطاً بما يدل على الحق « ليس كمثله
 شيء » فالاول متشابه والثاني محكم فما أفاد تشبيهاً او تنزيهاً عقليين متشابه
 وماردهما إلى الشرعيين « ولم يكن له كفوؤاً أحد » محكم فاتفقا على أصل
 واحد وام واحدة « وجمالنا ابن مريم وامه آية » يعني واحدة فالملحدة قصدوا
 التلبيس والطعن في القرآن لاشتماله على متشابه قالوا انما ارتبط تكاليف الخلق
 بالقرآن امتنع أن يخاطب الله بالمتشابه فإن المتشابه يصح أن يتمسك به كل
 مذهب الى مذهبه فالجبري يتمسك بآيات الجبر نحو « وجمالنا على قلوبهم أكنة
 ان يفقهوه وفي آذانهم وقراً » وقال القدري هذا مذهب الكفار « قلوبنا في
 أكنة مما تدعونا اليه وفي آذاننا وقراً » وقالوا قلوبنا غاف . قامت لسان
 الجبري حقيقة فلا يكون الله إلا ما أراده فما ارادة هو عين ما كان من اسلام
 المسلم وكفر الكافر لكن لم يقع التكليف بالحقائق بل بالشرائع فالكفار
 غمي عن الشريعة فضلاً عن الحقيقة التي هي بتها فاسان القدري على لسان
 الشريعة فلا خلاف بين الشريعة والحقيقة البتة الا باعتبار الفرع مع الاصل
 فلا تدرك الحقيقة الا من الشرع فالكفار حائدون عن الحقائق ككاهن
 وتمسك مثبت الجهة بقوله « يخافون ربهم من فوقهم » الرحمان على العرش
 استوى . قلت الفوقية والاستواء على الملاك من حيث هو صفتان ذاتيتان
 قديمتان فلا يدركهما العقل ابداً يعني فوقية واستواء رتبة الخالق على
 مفعوله فلجام العقل حاكم على ما قصد الانسان وهو ليس كمثله شيء قال

الطاعنون فلو جعله محكماً لا مكن لكل احد الاستضاءة به . قلت « فعال
لما يريد ، ليلو لم ايكم احسن عملاً » يعني ادباً وفهماً وإيماناً بما ورد على
نحو ما ورد وعملاً على مقتضى العلم والحقيقة والطريقة والأشريعة والحكمة
والمشيئة وأيضاً : خير العبادة أحجزها . فاستخراج الحق من المتشابه اصعب
واكثر ثواباً واحتياجاً الى فنون العلوم « أم حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما
يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين » فلو كان محكماً لما وافق الى
مذهب واحد فضاقت طرق الرحمة التي هي المذاهب : خلاف امتي رحمة .
وفاتت رحمة الاستئنان : عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي .
وهو جمع كثرة عم كل خليفة راشد الى انقضاء دورة الاسلام فالتشابه
هو الذي أدى الى تعلم علوم كثيرة للاستعانة بها على تحميم الحق وإبطال
الباطل فلو لا التشابه لجدت الفطنة كما انطفأت في اليهود الذين جاءهم
التوراة الاحكام الظاهرة فقط فلم يشموا للحقائق رائحة (فأما) الكفار
كنصارى نجران الذين قالوا في حق عيسى انك تقول انه روح من الله
وكلمته القوهما بعد علمهم انه رسول الله صادق في دعواه « ابتغاء الفتنة »
البقاء على كفرهم وتلميساً على المؤمنين وكاليهود بعد استيقانهم نبوته حرفوا
الفاظ ومعاني التوراة « ابتغاء الفتنة » الكفر والتلميس (الذين في قلوبهم
زيغ) عن الحق وطلبه وانحراف عن سنن الاستقامة فلا يصدق الزيف إلا
على الكافرين والمبتدعين القاصدين مناقضة القرآن (فيتبعون ما تشابه)
تعليقاً بظاهره او بتأويل باطل واما المسيحيون فإنهم يردون التشابه الى

الحكم بإدخال الجزئيات في الكليات والفرع في الأصل الام (ابتغاء
الفتنة) طلب ان يفتنوا الناس عن دينهم الحق بالباطل بالتشكيك
والتبليس ومناقضة الحكم بالمتشابه (وابتغاء تاويله) طلب ان يؤولوه على
شهوة كفرهم وهم بمنزل عن شم رائحة الايمان فضلا عن علم اليقين فضلا
عن عين اليقين فضلا عن حق اليقين [قلت] فالمتشابه يجب ان يعتد به انه
وجوب تاويله ووجوب أن يعلم انه لا يعلم تاويله على وجه عين الحق إلا الله
فقط وهو (وما يعلم تاويله إلا الله) فمقصود الخلق اراحة التشبيه والتنزيه
العقليين عن ساحة الله تعالى بإثباتهما شرعيين للحق تعالى فالساف اعتقدوا
وأمسكوا فإن حقيقة التاويل عند الله والخاف أوأوا اراحة شبه الافكار مع
أفويض حقيقته الى الله فاتحد مناطهم كله ان وقف على الله (والراسخون)
مبتدئين فكل من لم يوفقه الله فما له من نور « ومن لم يجعل الله له نوراً فما
له من نور ، فمن يرد الله ان يهديه يشرح صدره للاسلام [قلت] فتبين
أن العلم إنما يطلبه الانسان بواسطة نور العقل من الكتاب من الله فالانس
توجه نور العقل الى نور الكتاب فتستمد منه علماً يقينياً من الحجج
الالهية التي أهمها رسله « وتلك حجتنا آيينها ابراهيم ، ففهمنا ما ايمان »
فكيف يحل لاحد أيا كان ان يقول إنما يفيد لفظه ظناً فما قبله العقل قبل
والإرد وإبطال الى ما يقبله العقل فهذا خلل وان صدر ممن كان فإن
العقل قبل البعثة لو كان يحكم ويعقل لحكم بالتوحيد فمقلد العرب يقولون
الإلانة بنات الله والجنة نساؤه وأهل الكتاب لما انكروا علي عقولهم

وتركوا شفاء الله قالوا عزيز بن الله وعيسى بن الله مع قيام كتاب الله بين أيديهم فالمؤولون اصريح الآيات يخاف عليهم انكار البعث « لا تقدموا بين يدي الله » أي لا تقدموا عقركم بين يدي حكم الله وحكم رسوله فإنه رجس من عمل الشيطان « آمن الرسول بما انزل » يعني من العلم المستفاد من اللفظ المنزل فمن لا قرآن له لا عقل له فضلا ان يعلم « ان شر الدواب عند الله الصم البكم الذين لا يعقلون » فلا عقل نافع إلا بالهداية ولا هداية الا بالفرقان . قال أهل نجران أليس عيسى كلمة الله وروحاً منه قال صلى الله عليه وسلم بلى قالوا حسبنا [قلت] فما لوالى ما تشابه لبعضهم بأن الكفاية والروح ذاته وصفته أو ولده بعد علمهم أنه ليس رباً وأنهم اخطئوا وضلوا لكن منعهم ما أعطتهم الملوك من اقتطاع الارضين لهم لما ظنوا بهم انهم احبارهم وساداتهم فقالوا لو تبعنا محمداً لاتزعوا منا اراضيهم فبقوا مع هواهم وتركوا الحق الذي علموه وادعت اليهود تاويل فواتح السور ليعلم منها الغيب من مدة الامتة ومدة الآخرة ووقت القيامة ودخل فيه قول المشركين « إيتنا بعذاب » ومتى الساعة « لو ماتنا تينا بالملائكة » واما تاويل المسلمين بأنواع مللهم فإنهم لا يريغ فيهم ولا يقصدون تلبساً ولا فتنة بل يقصدون اظهار الحق وإزاحة الشبه العقلية فقصد المعتزلي النحل الشرعي والجبري الفعل الحقيقي والسني نفي قوة العبد من حيث ذاته واثبات قوة الله للعبد فنور قوة الله التي خلقتها في العبد هي الفاعلة الفعل السببي العادي والشرعي فلا خلاف بين الامة فإن المتشابه عندهم يرجع إلى حكم فلا

خلاص من البين إلا بتأييد سماوي ونور إلهي وهو الرجوع الى حكم الله
فالفتنه لغة الاستحقار للشيء والغلو فيه فتن بالدنيا او بالولد او بشعره
فيقرر المفتون البدعة في قلبه ويستدل على فتنه بالمتشابهة بكل مفتون
يدعى وجود دليل فتنه في الكتاب ظاهراً منه وربما يقصد التشويش على
الناس بما قام به وهو ضال مضل وهو البدعة التي هي وصاحبها في النار وهي
التي تفرق الاديان وتكون سبباً في الهجر والتقاتل . وقال ابن عباس وعائشة
والحسن والامام مالك والكسائي والفراء والجبائي لا يعلم احد تاويله إلا
الله الذي أنزله . وقال مجاهد والربيع بن أنس وأكثر المتكلمين يمكن ان
يعلم فحملوا الواو في الراسخون للعطف معناه عندهم إلا الله (والراسخون
في العلم) يعلمونه لرسوخهم وثباتهم لكن المختار انه لا يعلمه إلا الله فقط
فإن اللفظ ان افاد معنى راجحاً ثم دلت الاصول على انه محال وجب
الرجوع الى مرجوح معناه . قال مالك الاستواء معلوم والكيفية مجهولة
والايمان به واجب والسؤال عنه بدعة [قلت] قوله معلوم يعني علم في
المقول الربانية استحالة الاستواء المعتاد « ليس كمثل شي » وكون
السؤال بدعة في حق المتعنت كسائله فقط (يقولون آمنا به) جملة خبر
او حال على الوجه الثاني آمنا بالكتاب محكمه ومتشابهه (كل) من المحكم
والمتشابه (من عند ربنا) أتى بعند اظهاراً لرتبة القرآن آمنوا بما عرفوا تفصيله
بما لم يعرفوا تفصيله . فالتفسير أربع : تفسير لا يسمع احد جهل . وتفسير
تعرفه العرب بالسنتها . وتفسير تعلمه العلماء . وتفسير لا يعلمه إلا الله [قلت]

تقدم صراحاً لنا أنه لا خلاف بين الامة البتة وانما بعض غابت عليه أذواق الحقيقة كأئمة الجبرية من غير قصد ما تعصره تلامذهم ومن خالفهم فلازم القول لا يعد قولاً فإن الحقيقة بنت الشريعة فالمعتزلة انطقوا أدني أيتهم من السنة الام الشريعة مع علم الجبرية أن الحقيقة نتيجة الشريعة وعلم المعتزلي ان الشريعة تتفرع منها حقيقة والسني تكلم عن لسان الشريعة والحقيقة راءاً الجمع بينهما حالة النطق فقال بالكسب فالخلاف إنما هو في التسمية فالواسطة سماها البعض جبراً والبعض كسباً والبعض خلقاً أي بني كخلاق عيسى الطير والبعض اختياراً وصرح المعتزلي بالاستقلال تسمية فقط فالسني الخير والشر كالعقل والحق من الله حقيقة وشريعة وحكمة وأدباً وقال المعتزلي الخير من الله فيها والشر من الله حقيقة وحكمة ومن العبد شريعة وأدباً فاتحد المناط او كاد فن استغرق في الحقيقة استدلال حالته بمثل « كذلك زين لكل امة عملهم » وان في حالته في الاسباب والشريعة استدلال بنحو « وأضلهم السامري، وما أنسانيه إلا الشيطان ان اذكره، فزين لهم الشيطان اعمالهم » فإذا صحى جمع بينهما فآية في حقيقة واخرى في الشريعة بلا فرق ولا خلاف « وما رميت إذ رميت » نفي للفعل الحقيقي وإذ رميت إثبات الفعل الكسب فالكسب فعل سبب والفعل الحقيقي اثر مسبب الاسباب فاتحد المناط فما يوهى بظاهره تشبيهاً يحمله على الشرع الذي هو اثبات ما اثبته الشرع ونفى ما نفاه الشرع فالدليل العقلي يفيد تنزيهاً وهو الذي يحبه العقل لكنه باطل حرام والدليل الشرعي يؤذن

بالتشبيه لكنه باطل حرام رجس فيحملان على الشرعين فالحمل عليهما هو عين حق اليقين وعين الوصول وعين السعادة والكنز المطالب للمحفي عن اهل الافكار وان بقي بينهما تردد وتحير فإن شبه نادى عليه الدلائل العقلية بالتجسيم والتكفير وان نزه نادى عليه الدلائل الشرعية بالتعطيل تعطيل صفات الله وابطالها وارادة ان يجعل الله لعبة عقله بحججه الا يكون إلا على مقتضى هواله فهو انا معشر الواصلين مع الامر الالهي ثبت ما أثبتته الله وتنقله بالله من حكمه في كتابه ونفي ما نفيه من التمدد والتغير والتماثل والتحيز والحلول والاتحاد وبنوة وابوة من كل ما هو صفة الحادثات فلذا لو ادرك الانسان كل فن من فنون العلم فلا بد من شيخ يبين الطريق من بنياته فإن آذنت آية بذنوب نبي او ملك حملناه على علو رتبته وانه يصفهم لنفسه من ان يخطر غيره في قلوبهم فإنه صافهم قبل ان يظهرهم فوجب عليهم ان يضافوه تمامه بتمام الاستسلام وتفويض امر افعاله الى مشيئته والى حكمته فلا تحزنهم صواعق الجلال ولا تسخنهم محاسن شموس الجمال فالرجل الكامل يجب عليه ان يعرف أن مقصود الله فيه ان يتقلب بين جماله الذي تجلى به الله في خلقه فيحمد الله ويشكره بأنواع الطاعات وبين سبحات جلاله الذي تجلى به في خلقه فيستغفر الله فالخائق مظاهر جماله وجلاله مع إياسه ان يدرك كنهه بحاسته فالخائق كالهم آيات توحيده وادلة التوحيد العقلي الذي هو الحق باعتبار الفرق المسمى بالعقل الفرقاني وهو منشأ الاستقامة والدعوة فالتوحيد الازلي السابق المعلوم

في العهد الاول الخزون في غيب الاستعداد هو الأصل وهو علم الله انه واحد وافاضة نور التوحيد في حقائق اهل الاستعداد هو الثاني فالكافر حجب عنهما فله طلب في الفرقان فتنة تناسب استعداده وهي المتشابهة في حقه يحرف الآيات ليطبقها على مقام استعداده فويل له فانقرآن باعتبار مومن في علم الله كله محكم لانه يرد ما أفاد التشابه الى محكمه المناسب لمقام استعداده فله لا خلاف البتة فوجه المحبوب الله واحد وانما المزايا والعظمة تنوعه للمومنين باعتبار تفاوت اهل الاستعداد فلما حجب الوجه عن الجاحدين حجب كل مزاياه فصار الفرقان كله متشابهاً

وما الوجه إلا واحد غير أنه ❀ اذا أنت اعددت المزايا تعدداً في حق المقتون قيل : ❀ إذا اعوج سكين فعوج قرابه ❀ فله تعالى وجه واحد هو وجه المطلق الباقي بعد فناء الخلق لا يقبل التكثير والتعدد وله وجوه متعددة بحسب مرآي المظاهر وهو ما يظهر بحسب استعداد كل مظهر فيه من ذلك الوجه الواحد يلتبس به الحق بالباطل فورد التنزيل كذلك لتصرف التشابهات الى وجوه الاستعدادات فيتعلق بما يناسبه كل ويظهر الابتلاء والامتحانات فأما العارفون المحققون الذين يعرفون الوجه الباقي في أية صورة وأي شكل كانوا يعرفون الوجه الحق من الوجوه التي تحتلها المتشابهات فيردونها الى المحكمات فالمفتون حجبوا بالكثرة عن الوحدة واختار الموفق من آيات التشابه ما يناسبه في دينه فالخمرة مثلاً إذا سمعها الفاسق المولع بها

إنما يفر فر إلى شراب حرام ويتصورها وينورها حتى كأنه شاهدها كالكاfer
في المتشابهات وإذا سمعها العارف المقرب الذائق كآس لذة المعارف الربانية
إنما يتنور حضرة جمع الجمع التي هي الفناء بالله عما سواه تعالى فاعلمه فالكل
إنما يتنسم من كل كلام ما يهواه وشرح له صدره ولذلك إذا سمع المؤمن
آية ازداد إيماناً وإذا سمعها كافر ازداد كفرًا وإذا رأى المؤمن الرسول صلى
الله عليه وسلم ازداد حباً في الله وإيماناً و يقيناً وإذا رأى كافر ازداد بغضاً
ويستنبط منها الضلال والاضلال بحسب استعداده فلا يعرف الوجه
الباقى في الوجوه ولا يعرف المعنى الحق من المعاني فيزداد حجاباً ويغاط
ليستحق به العذاب وأما ملل المسلمين بأي أنواعهم ما داموا مسلمين فلا
يفهمون إلا الوجه الحق الباقي والمعنى الحق من المعاني كلها لكن الحقائق
متنوعة من أصل واحد أم الكتاب التي هي الشريعة إلى حقيقة وهي
وكر الجبري لكن لا يعتقد انفكاكها من الشريعة والابطال مذهبه فالحقيقة
بنت بلا شريعة أم باطلة وإلى طريقة وهي رتبة المتخلقين بأخلاق الرسول
صلى الله عليه وسلم المتخلاق بالقرآن وهم الصوفية الذين صافهم الله لنفسه
« واصطنعتك لنفسى » فصافوه تعالى بقصر طرفهم عنه فلا يحبون أن
يسهم كون من الاكوان فانبجست لهم الحقائق العرفانية بتعصير اشراق
شمس الحقيقة والشريعة اياهم فهم أهل الرتبة الوسطى بينهما وإلى شريعة
علم متعلق باصلاح الظواهر فوكر المعتزلي الشريعة مقام الاسباب مع
اعتقاده ان للاسباب مسبباً بالكسر وهو فاعل لكل فاعل سببي عادي

وشرعى ومع فنائهم فى مقام الادب فى الخير بلسان الحقيقة ما أصابك من
خير فمن الله ونطقوا فى الشر بلسان الاسباب مقام الشريعة تعظيما لساخنة
الرب تعالى وقال كل ما فعله ربنا صلاح وأصاح حكمة « كتب ربكم
على نفسه الرحمة » والى طريقة الفضل فالسني عن السنة المراتب كلها
ونطقت المرجئة عن لسان الفضل وتمسكوا بآية مع اعتقادهم أن العمل
حق واجب لكنه عند جميع المسلمين لا يستحق بذاته ولا يستأزم شيئاً
على الله بل العبد فضل وإيجاده وامداداً وتوفيقه فضل والعمل فضل
وما رتبته على العمل فضل من كل نتيجة وغلة سببية عنه فالعبد المملوك
لنا لا يستحق اجرة لعمله فإنه وما كسبه لسيده وانما يأكل ويشرب
ويكتسب من فضل مالكه لا غير وهى المئونة المرتبة له لا غير فما بينه الله
للعامل من جنة وغيرها انما هو رزق مرتب ومعلق فضلاً على ما علقه الله
به فمن كفر بالمعاصى من الملل الاسلامية مقصودهم ان استحل مخالفة حكم
ربه بأن اعتقد حرمة الحلال وحلال الحرام المجمع عليهم « ربنا لا تزغ
قلوبنا بعد اذ هديتنا » كتفسير الناس عن ساحة المخالفة تغليظاً وزجراً لا
غير تعظيماً لجانب الرب تعالى ومن عبر بتخليد العاصي انما قصد طول
المدة فى دار العصاة بحسب اصراره فإنما يخلد فى الجنة نية الاسلام أبداً
ويخلد فى النار نية الاصرار على الكفر أبداً ويخلد فى دار العصاة
التي تطهر فيها المومنون منهم مكنون فى أسر الشهوات من غير توبة
حتى يخرجهم ربهم بشفاعة خاصة من عباده ثم بشفاعة رحمة التي تجات

من اسمه الرحيم فالاسم الرحيم هو الذي يشفع في أهل دولته من كل من
كان في قلبه مثقال خردلة من الايمان فلا تكمل دائرة المحبوبة لربنا إلا
بدوائر ملل المسلمين فإن الاسلام كرجل واحد تركب من جميع الملل
الايمانية فلكل عضو خاصية فخاصية البصر ليست خاصية السمع أبداً
كالعكس وقس خواص عباد الله من أنواع ملل المسلمين ثم اعتبر مجموعيتهم
وهيئتهم الاجتماعية تجد سر قوله صلى الله عليه وسلم المؤمن لله ومن كالبنيان
المرصوص يشد بعضه بعضاً وعليه فلا خلاف في دائرة الاسلام وكلهم
شملتهم دائرة إلا من رحم ربك برحمة عين الرحمة صلى الله عليه وسلم فإذا
تكلم سني فاعرف أنه تكلم على الالسنه كلها واعرف أن كل لسان دوائر
الحق من أهل ملة الاسلام فلا تبدع أحداً فإنهم ذات واحدة كلهم من
يمين رسول الله صلى الله عليه وسلم فالزيغ وطاب الفتنة وابتغاء التأويل
يعني بمقتضى كفره وهو تأويل باطل حائد عن قصد النهج القويم انما
يتصور فيمن علمه الله كافراً وأما المسلم في علم الله انما يريد في تأويله الحق
والعلم والتعلق والتغلغل في أمواج بحر ربه طلباً لازدياد معرفة وحب ربه فلا
يريد ميلاً وانحرافاً ولا تلبساً على الغير فمن قصد تلبساً فهو شيطان زيادة
عن كفره وقول من قال فما قبله العقل محكم وما لم يقبله العقل متشابه كلام
من غرق في بحر الخطأ وحاد عن البرهان فإن البرهان والسلطان هو ما
أنزله علينا فلا يستدل بالعقل على حكم الله ولا توزن به كتبه تعالى بل عين
الحق ما بينه الله في كتابه عن لسان نبيه وانما اطنبت وان كانت الامت

المختارة لا نفهم غيره سداً وطرداً للباب لما ربما يتوهمه من سجع تعصيرات
 أهل السنة مع غيرهم فيفهم كلامهم على غير ما راموه ويبدع الملل الإسلامية
 فيطعن في نبيها ودين الحق من حيث لا يشعر فمعتقدات المسلمين قاطبة
 سالمة من الزيغ وابتغاء الفتنة فإن طلبوا التأويل إنما يطلبونه على وجه
 الحق فسر الأمة يعود نفعه على كل فرد من أفرادها فهي كلها رحمة وسهم
 الرحمة وهي تمامها سيف الله على الجاحدين فكل ما استبطه أهل الإسلام
 وأحدثوا لعبادة ربهم سواء كان في الزمن الأول أم لا طرق القرآن
 ومحاسن الأمة فاذا ذكر والله فعل امر يامر بذكره في أي وقت وأي مكان
 وأية رتبة رسالة ونبوة وولاية وإسلاماً سراً وجهراً مفردين ومجتمعين
 بلسان واحد بقرآن وبأسمائه التي حمد بها وسبح وقدس نفسه فلا تبرأ
 الأمة إلا بطوائف المجتهدين أحكاماً وأعمالاً وأخلاقاً وإخلاصاً ومقامات
 للدين كلها فلا يكلف أحد أياً كان سلفاً وخلفاً أن يستتم ويعمل بطرق
 الإسلام كلها: إذا امرتكم بأمر فافعلوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم فانهتوا
 فلم يرد نهى عن قراءة القرآن وعن الذكر جماعة وإنما ورد به الأمر من
 الله فكل أنواع الاحسان مأمور به على مقتضى الشرع المطاع فكل ما قصد
 به الإعانة دخل تحت «وتعاونوا على البر والتقوى» فلا ينبغي التضييق على
 الأمة بمثل خلق الذكر في المساجد وغيرها وبمثل السبحة لحصر العدد فإنه
 إعانة قياساً على الصلاة جماعة وعلى عقد الأنامل وحصر العدد موجود في
 الشرع كعدد الركعات في الضحى مثلاً ورفع بناءات بيوت الله تعظيم

لربنا وتشریفها مأمور به وما ورد مما ينافيه ليس بمقصود ولا صحيح فلذا
عمل المسلمون بخلافه ولا يرجعون عنه فإنه حق ما احتمل واحتمل سقط
به الاستدلال فالواجب تعظيم أمر الله والشفقة على عباده لكل ما ثبت
— فلا تجتمع الأمة على ضلالة أبداً فإن الله عظم إجماعهم أبداً (وما يذكر)
بادغام التاء في الاصل في الذال ما يتعظ بما في القرآن (الا اولوا الالباب)
أصحاب العقول لما بين أنه قيوم بشئون غيره فالمصالح قسمان عائد على الجسد
وعائد على الروح فأشرف الجسماني تعديل البنية وهو «هو الذي يصوركم
في الارحام» وأشرف مصالح الروحاني العلم وهو «هو الذي أنزل عليك
الكتاب» وقال «الراسخون في العلم» أي الشابتون بالادلة القرآنية
(ربنا لا تزغ) لا تمل (قلوبنا) عن طريق الحق إلى تاويل لا ترتضيها
(بعد إذ هديتنا) وفقطنا لدينك والايمان بالمتشابه والحكم قال صلى الله عليه
وسلم قلب ابن آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن إن شاء أقامه وإن شاء
ازاغه. يعني عن الحق روال الشيخان لا تبتلنا ببلايا تزغ بها قلوبنا فالزغ
والهداية فعل الله إجماعاً لكن عند أهل السنة حقيقة وشريعة وأدباً وعند
المعتزلة حقيقة وينسب الزغ شريعة وأدباً إلى شؤم العبد. تقدم انك تنظر
فعل الله بعين اليمنى وتنظر فعلك بعين اليسرى والانف حاجز بينهما فلا
يشغل أحد البصرين الآخر حكمة الله فإن فعلت حسنة فانظرها بعين
اليمنى حقيقة وطريقة وشريعة وأدباً مع اعتقاد الحقائق واحاة وإن عمات
سديدة فانظرها بيمين اليمنى حقيقة من نظر إلى الخلق بعين الحقيقة غدرهم

بدر (فئمة) مومنة (تقاتل في سبيل الله) طاعته وهم النبي صلى الله عليه وسلم
 واصحابه ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلا سبعة وسبعون من المهاجرين ومائتان
 وستة وثلاثون من الانصار وصاحب راية المهاجرين علي بن ابي طالب
 كرم الله وجهه وصاحب راية الانصار سعد بن عبادة وفيهم سبعون بعيراً
 وفرسان فرس الهقمداد بن عمرو وفرس لمرثد بن ابي مرثد وكان معهم
 من السلاح ستة ادرع وثمانية سيوف (و) فئمة (اخرى كافرة) تقاتل في
 سبيل الشيطان وهم مشركوا مكة (ترونها مثاليهم) قرأ نافع بالتاء ترى
 المومنون المشركين مثلي المومنين ليثبتوا وهم ثلاثة امثالهم وإنما قلنا لهم
 في نظرهم ليوقنوا بالنصر افترض الله اولاً ان يثبت واحد للعشرة « ان
 يكن منكم عشرة واثنيون صابرون يغلبوا مائتين » ثم خفف بأن يصبر واحد
 لاثنتين « ان تكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين » والباقون بالياء يرون
 المشركون المومنين مثلي عدد المشركين ارباباً لهم وكانوا تسعمائة وخمسة
 قلال الله المومنين في نظر المشركين اولاً حتى تجاسروا عليهم ثم كثرهم
 أعينهم ارباباً لهم حتى غلب المومنون فانتقليل والتكثير في موطنين
 ابن مسعود قلناهم الله في أعيننا حتى قلت للبعض تراهم سبعين فقال ان
 مائة اسر بعض المسلمين فسألوه كم كنتم قال ثلاثمائة وثلاثة عشر فقال
 نظاكم اضعافنا « ويقالكم في أعينهم » ليجترأوا ثم خيل لهم كثيرتهم ليف
 (رأي العين) في رأي العين وانصر الله المومنين مع قاتهم وقلة سلاح
 (والله يؤيد بنصره من يشاء) ان في ذلك لعبرة لا ولي الا بصار) لدا

ورفع الاستار ورؤية الملك الجبار فالمطالب وان كثرت فهي سهلة باعتبار
كرمك وحقيقة وقليلة فإنك الغني الكريم فالقالب عند أهل السنة صالح
للخير والشرب بسبب داعية ينشئها الله فيه فلو حدثت بنفسها لزم وجود
شيء بلا صانع فداعية الكفر الخذلان وداعية الايمان التوفيق والهداية
والرشاد والتثبيت والعصمة ومثل الخذلان الأزاغة والصد والختم والطبع
والرين وغيرهما مما ورد في القرآن فله مدح الله الراسخين بالايان
بالمتشابهات وبترك الخوض فيها فيبعد منهم أن يتكلموا في هذا الوقت
في المتشابهة فهذه الآية من أقوى المحكمات وشرط عند أهل السنة في
وجوب كل وعيد عدم العفو كما اشترط أهل الاجماع عدم التوبة بدليل
منفصل « ومن قتل مومنًا متعمداً فجزاؤه جهنم » قيد بآية « إلا من تاب »
في آية اخرى وايضاً بإخلاف الوعيد كرم مستحسن وليس بكذب
فالوعد واجب الانجاز على الحر والله الاكرم فالعرب الذي نزل القرآن
بلغتهم وطبائعهم تستحسن اخلاف الوعيد وتلوم على اخلاف الوعد
وإني وان أوعدتك أو وعدتك ❀ لمنجز موعدي ومخلف إيعادي
إذا قلت في شيء نعم فأتممه ❀ فإن نعم فرض على الحر واجب
إذا وعد البراء انجز وعده ❀ وان اوعد الضراء فالعفو مانعه
وذلك إن الوعد حق عليه والوعيد حق له ومن اسقط حق نفسه فقد
أتى بالجود والكرم ومن اسقط حق غيره فهو لؤم فشرط الله لكل
وعيد عدم العفو والتوبة فضلاً وكرماً فلا كذب في اخلاف الوعيد

(ربنا إنك جامع الناس ليوم لا ريب فيه) في وقوعه كما فيه من الحشر والجزاء
فعرضوا كمال افتقارهم الى رحمة وهو المقصد الاسنى (إن الله لا يخاف
الميعاد) فكذلك ينأى خلف الوعد يعنون ياربنا مقصودنا الآخرة الباقية
فمن زاغ قلبه بقي في الآخرة في العذاب الدائم ومن وفقته بقي في السعادة
الأبدية فالوعيدية قالوا بلزوم الوعيد للفساق ان لم يتوبوا وقال السنى ولم
يعف قال صلى الله عليه وسلم: اللهم يا مقلب القلوب والابصار ثبت قلوبنا
على دينك وقال صلى الله عليه وسلم مثل القلب كريشة بأرض فلاة تقلبها
الرياح ظهراً لبطن وقال صلى الله عليه وسلم لاصحابه ان تنبت الحبة قالوا
في الارض قال فكذلك الحكمة انما تنبت في قلب مثل الارض [قلت]
ادفن حبة الفؤاد والوجرد في أرض الخمول فما نبت مما لم يدفن لم يتم
نتاجه وان ظهر نوره وانتاجه كالذى نبت في حميل السيل فعليك بالتزكية
وإصلاح الوجود كي تدرك نور الشهود وتقبل الى الاستقامة وتخلص
من الزيغ والضلال وكم من زائع قلبه في صورة مستقيم وكم مستقيم قلبه في
صورة غير مستقيم فاحل نظر الله القلب إن الله لا ينظر الى صوركم بل الى قلوبكم
واعمالكم (ان الذين كفروا لن تغني أموالهم ولا اولادهم من الله شيئاً) من عذابه
تعالى فإنها ألهمهم عن الله «وقالوا نحن أكثر أموالاً واولاداً وما نحن بمعذبين»
فرد عليهم «وما أموالكم ولا اولادكم بالتي تقر بكم عندنا زانى الامن آمن
وعمل صالحاً» (واولئك هم وقود النار) حطبها وهو تمام النار فإذا اضطر
الانسان الكافر رجع الى ماله وولده فبين أن حالة الدنيا ليست كالآخرة

يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم يعني من الكفر والظن
في انبيائه وملائكته بحيث ينسب لهم الموبقات قبل النبوة او بعدها او
او ينسب الخطأ لاجماع اهل كل دور من المسلمين ومن شبه العقل الباطلة
بحيث يزيج معاني الآيات الى مقتضى عقله وجعل القرآن كله ظناً فما قبله
العقل سليماً والاحرفه بالتأويل فالمتعين الوقوف عند حد الشرع مع الانقياد
للجامع العقل الجسور المريد ان يتعدى طوره الذي هو النقص والجهل بما
لم يعلمه الله « سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا انك انت العليم الحكيم »
فطرق العلم أربعة: حاسة. وسمع. وفكر وهي طرق الاكتساب. والرابع
وهو لدني إلهام لا وليائه تعالى فهذا لا يحجر ابداً لانه فضل لا تعمل
فيه بيد ان ما نسبته من الكمال وادركه الحادث من كنه ذات الله وصفته
فضلاً عن صفته النقص ليس ذلك الكمال هو عين ذاته وصفته تعالى .
« سبحان ربك رب العزة عما يصفون » عما يصفه به الكافرون من الحدوث
ولو ازمه وعما يصفه به الكاملون يعني ليس عين ما أدركوه ونسبوا له
عين ذاته وصفته فإذا ذكرت حبة غيب الجنة مثلاً انما يخطر في بال سامعها
صورة ما شاهدته وعابته والـ هذه الصورة الذهنية عين نعم الجنة هذا
في الخائب مما بالك في القدم فالروح متشابهة لانها قوة إلهية فلا تدرك
ماهيتها على الحقيقة ككل مرتبة روحية فضلاً عن ادراك روح سيد
الكاملين صلى الله عليه وسلم فضلاً عن ادراك رتبته عند ربه التي هي
الحقيقة المحمدية فضلاً عن الحقيقة الإجمدية فالإجمدية واقفة في محراب

القدس بأنواع التسبيح والتقديس نائبة عن كل حقيقة المقدور من انواع
 الممكنات فهي التي روعى وجهها في الكافرين وغيرهم حتى بقي ظالمهم في
 الدنيا والآخرة برحمة الایجاد فالمحمدية محيطة بأجزاء ملك الله من روحه
 صلى الله عليه وسلم التي تولدت منها كل الارواح وجسده الذي تولد
 منه عالم الناسوت ونفسه التي تولد منها الملك والمكوت وسره الذي
 تولد منه بالله في الجميع الجبروت فلامطمع لاحد في ادراك هاتين الحقيقتين
 اياً كان ولو نبياً فضلاً ان يخرقهما فضلاً ان يحيط بمكونهما تعالى فاعذر
 نفسك ايها العقل فإنك خلق ضعيف فصفة المعية والقرب والاستواء
 والنزول وانزال الكتب وحقيقة الكتاب في ذاته وصفة تعلق القدرة
 بالممكن وتعلق الخطاب بالمكلف وصفة انطاق الله عبده وصفة تعلق
 قدرة الله بقدرة الفاعل وصفة النصر الى آخر امثاله صفات ذاتيات قديمة
 لا تدرك حقائقها إلا على وجه الرمز والاشارة لا غير وعليه فكل لفظ يفيد
 ذلك ظرف رباني لا يتعقله العقل إلا على وجه اصطلاح اهل اللسان
 فيجب الايمان فأهل الوهب وإن ذاقوا لكن لم يضع الله لفظاً ينصح بما
 ذاقوه وعليه فوجب السكوت وان لم يسكتوا وجب الايمان بكلامهم
 ووجب الايمان بأنه مؤول لا يعرفه إلا من ذاقه فلم يضع الذائقون لغة
 تشير الى أذواقهم لكن لم تصل تلك اللغة وإن فسرت للب حقيقة الذوق
 وإنما اصطلاحاتهم رموز وكنائيات لا ظاهراً ولا نص فمن قرأ بوقود
 النار بالضم أهل وقودها فالكافر في الدنيا عيني وقود النار وهو عشي

وحصبها الذي تسع فيه النار فلا عذاب أظف من كان عين حطب النار فلم
تغن عنهم أموالهم أو توعد بهم النار كما توعد آل فرعون هم كائنون (كدأب
آل فرعون) دأب في الشيء دأباً ودؤوباً إذا اجتهد فيه وبالغ فشأن هؤلاء
في الكفر وعدم النجاة من اخذ الله وعذابه (كدأب) كشأن (آل فرعون)
الذين عوين عذابهم في الدنيا شبه تكذيب المستهزئين بتكذيب آل
فرعون واهلاكهم (والذين) وكدأب الذين (من قبلهم) من كل كافر
ماض (كذبوا بآياتنا فأخذهم الله بذنوبهم) ويحتمل المبتدأ والخبر بسبب
تلبسهم بذنوبهم من غير توبة فصاروا عند نزول العذاب كالماخوذ (والله
شديد العقاب) لمن كفر بالله وبرسوله فلما رجع صلى الله عليه وسلم من
غزوة بدر خطب على اليهود: يا معشر اليهود قد عرفتم بأني رسول اليكم
أسلموا قبل ان ينزل بكم ما نزل بهؤلاء قالوا فلا يغرنك انك لقيت أقواماً
أغماراً لا معرفة لهم بالحرب ولا قوة لهم عليها اوقاتلناك لعرفت أنا نحن الناس
انزل الله (قل للذين كفروا ستغلبون) في الدنيا بالقتل والاسر وضرب
الجزية فوقع قتل قريظة وإجلاء بني النضير وفتح خيبر وضرب الجزية على
من عداهم جمع في سوق بني قينقاع نحو ستمائة شجاع في خندق وامر
السياف فضربت اعناقهم (وتحشرون إلى جهنم وبيس المهاد) بيس المهاد
جهنم (قد كانت لكم) ايها اليهود المغترون بقوتكم وعددكم (آية) عظيمة
دالة على صدق ما اقول انكم تغلبون في الدنيا والآخرة (في فئتين) جماعتين
فإن احداهما مدلة بكثرتهم معجبة بعزتهم وقد لقيها ما لقيها (المتقين) يوم

بدر (فئمة) مومنة (تقاتل في سبيل الله) طاعته وهم النبي صلى الله عليه وسلم
واصحابه ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلا سبعة وسبعون من المهاجرين ومائتان
وستة وثلاثون من الانصار وصاحب راية المهاجرين علي بن ابي طالب
كرم الله وجهه وصاحب راية الانصار سعد بن عبادة وفيهم سبعون بعيراً
وفرسان فرس المقداد بن عمرو وفرس لمرثد بن ابي مرثد وكان معهم
من السلاح ستة ادرع وثمانية سيوف (و) فئمة (اخرى كافرة) تقاتل في
سبيل الشيطان وهم مشركوا مكة (ترونيهم مثليهم) قرأ نافع بالتاء ترى
المؤمنون المشركين مثلي المؤمنين ليثبتوا وهم ثلاثة امثالهم وإنما قللهم الله
في نظرهم ليقنعوا بالنصر افترض الله اولاً ان يثبت واحد للعشرة « إن
يكن منكم عشرون صابرون يغلّبوا مائتين » ثم خفف بأن يصبر واحد
لاثنين « إن تكن منكم مائة صابرة يغلّبوا مائتين » والباقون بالياء يرى
المشركون المؤمنين مثلي عدد المشركين إرهاباً لهم وكانوا تسعمائة وخمسين
قلل الله المؤمنين في نظر المشركين أولاً حتى تجاسروا عليهم ثم كثرهم في
أعينهم إرهاباً لهم حتى غلب المؤمنون فانتقليل والتكثير في موطنين . قال
ابن مسعود قللهم الله في أعيننا حتى قلت للبعض تراهم سبعين فقال أراهم
مائة اسر بعض المسلمين فسألوه كم كنتم قال ثلاثمائة وثلاثة عشر فقال كنا
نظنكم اضعافنا « ويقللهم في أعينهم » ليجترؤوا ثم خيل لهم كثيرتهم ليفروا
(رأي العين) في رأي العين وانصر الله المؤمنين مع قاتهم وقلة سلاحهم
(والله يؤيد بنصره من يشاء) إن في ذلك لعبرة لاولي الابصار) لذوي

البصائر افلا يعتبرون بذلك فتؤمنون فعلى العاقل ان يعتبر الآيات ولا
يعتبر بالقوة والمدد وعدم اجتهاده لمعاده فإنه يتمتع قليلا فالأمة الى بالكفر
مغلوب الحكم الازلي بالشقاوة مغلوب الهوى والنفس والشيطان ولذات
الدنيا فغلبات الهوى والنفس ترد الى اسفل سافلين الطبيعة فيعيش فيها ثم
يموت على ما عاش فيه ويبعث على مامات عليه في قعر جهنم وبئس المهاد
فإنه مهدة في معاشه فالنار نار ان نار الله ونار الجحيم فنار الله نار حسرة
القطيعة عن الله فيها يعذب قلوب المحجوبين عن الله قال تعالى « نار الله
الموقدة التي تطلع على الافئدة » فنار الجحيم هي نار الشهوات والمعانيات
على الغفلات من المخالفات فهي تحرق قشور الجلود فلا يتخلص العبد من
نفسه الا بربه فاذا اراد الله ان ينصر عبده أمدده بنور الانوار فكل مادته
ظلمة قيام جيش الانوار فيطفيئها وقطع عنها مواد الظلم فلم يبق للهوى
مجال ولا لشهوات النفس مقال فالنور جند القلب كما أن الظلمة جند
النفس فالنور حقائق ما استفيد من الاسماء ومعاني الصفات فالظلمة ما
ما استفاد من الهوى والعوائد الرديئة « ان الملوك اذا دخلوا قرية
أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة » فالواردات الربانية اذا نزلت بأرض
النفس طهر بها واحكمت مراتبها واعزت الروح والاسرار وقمعت
النفس والهوى فصيرتها مع هوى الشريعة بإخراج كل صفة ذميمة
والباس كل صفة جميلة فلا تنال هذه المرتبة الا بترك الكون كله لمن خاقه
فيناول منه ما امر به الله على قدر الضرورة فتكون نعمة الكون عنده

كإسالة غصة لكمال إقباله على لذته حب ذات ربه ابداً فلا مطمع للغير
فيه فكيف يتنور من امتلا قلبه بحب الاموال والا ولاد على وجه النلذ
بغير حب سيده فطوبى للفقراء في الدنيا والآخرة فلا خراج عليهم في الدنيا
ولا حساب عليهم في الآخرة (زين للناس حب الشهوات) فالفاعل المزين
هو الله للابتلاء « إنا جعلنا ما على الأرض زينة لها لنبلوهم » ولأنه يكون من
أسباب التعيش وبقاء النوع الانساني ووسيلة الى السعادة الآخروية إن
كان على وجه يرتضيه الله فتزيين الله هو الفعل الحقيقي الايجادي وعند
المعتزلي المزين الشيطان يعني فعلا سببياً لا غير والسنى يقول به ولا ينكر
الفعلين لقوة ادراكه فيثبت فعل الله مع فعل السبب فالسبب عادي فقط
وهو الكسب وإنما تأدب المعتزلي لا غير . قال الحسن الشيطان زينها فلا
خلاف وإنما انهمكوا في الشهوات حتى انقطعوا بها عن المنعم فالشهوة
مستردة عند العقلاء مذموم من اتبعها ونادى على نفسه بطبع البهيمي لكن
شربة باردة تخرج الحمد من عروق القلب . الجبائي واختاره القاضي ما
كان واجباً او مندوباً او مباحاً فالتزيين فيه من الله يعني حقيقة وشريعة
وادباً وما حرم فالتزيين فيه للشيطان يعني أدباً فقط وعليه حاف الحسن
بأنه الشيطان هو المزين « وما انسان الا الشيطان ان اذكره » [قات]
ولا خلاف بين المسامين فالخلق الحقيقي لله بإجماع المسامين والفعل العادي
السببي لا ينكره مسلم لكنه مسند الى مسبب الاسباب فيا للعجب من
تعصب على أصل واحد (من النساء) بدأهن وان كنا عابدات خيرات

حسان لانهم اضر على الرجال فان الله جعل فيهم شهوة وكنوزاً وسكوناً
 فيؤخذ من السكون اليهن ان افراط حتى قطعه عما خلق له « واصطنعتك
 لنفسني » لا للسكون اليها فالسكون اليهن انما هو على قدر الاعفاف وحرارة
 بذور الاولاد فلا يحل الا تقطاع بهن عن الله فهي الحسنة المعينة على كل
 ما أردت ان أردت خيراً اعانتك عليه وان أردت شراً اعانتك عليه فلا
 تلوم من الا نفسك فهن حبايل الشيطان لمن انقطع بهن عن دين وإلا فهن
 جنات الدنيا والآخرة (والبنين) وفتنهم حرص المال لهم من حله وحرمانه
 فإن عاشوا فتنوه وان ماتوا احزنوه ولم يذكر البنات لعدم اطراد حبهن
 فلا يفتتن بهن الا الجاهل واما العاقل العارف فقلبه وحببه مع ربه فلا يعنني
 ربه بسببهم ابداً فإن الله مقصوده (والقناطر) جمع قنطار مال كثير قليل
 ملئ جلد ثور او مائة الف دينار . ابن عباس والضحاك الف ومائتا
 مثقال فالصحيح انه وزن لا يحد (المقنطرة) المنقوشة حتى صار تكرارهم
 وقال الفراء المضعفة فالقناطر ثلاثة والمقنطرة تسعة (من الذهب
 والفضة) من الذهب سمي به لانه يذهب ولا يبقى والفضة سميت به لانها
 تنفض وتتفرق (والخيل المسومة) الحسان والراعية اسام الخيل وسومها
 والخيل جمع لا مفرد له من لفظه واحدها فرس وهو مشتق من الخيلاء
 لاختياله في الحرب او من التخيل فإن صاحبها يتخيلها لتمكنها من قلبه
 (والانعام) جمع نعم ابل وبقر وغنم (والحرث) الزرع (ذلك) ما تقدم
 (متاع الحياة الدنيا) يتمتع بها فيها ثم يفنى (والله عنده) فقط (حسن

المآب) المرجع وهو الجنة يستعين بها وفيها وعليها ومعها على النظر الى وجه
ربه تعالى الذي هو جنة العارفين إذا ذكرت عندهم فلا تخطر لهم الاكوان
في قلوبهم في الدنيا والآخرة فإنها نعمة مقهورة بالاسم الله فيسمى ربه عليها
فيتناول ما أراد من غير شغل بها عن ربه بل يجمع بين لذات شهود محبوبه
تعالى وبين تناول نعمه فلا يشغله الحق عن الخلق ولا الخلق عن الحق فإنه
كل ما رأ شيئاً اياً كان رأى الله قبله ومعه وبعدد فهو ظل فنورده هو الذي
عين ظل وجود المفعول فالمفعول من حيث هو ظل معين بنور وجود الله
تعالى فلا فتنة بكون من الاكوان لمن أوقفه الله في حضرة اشراق
الكتاب . فالنار مآب الكافرين فالآية قوتها الترهيب عن الاشتغال بالذاني
بالاعراض عن الباقي فالخلق كله فان معرض للهلاك فالبقي هو الله لا غير
فعلى العاقل ان يختار احل واطيب ما في الدنيا معظماً نعمة الله بالحمد عليها
وان يترك ما حرم . فالزهد ترك ما حرمه الله وليس هو بخلو اليدين من
النعم الدنيوية والاخرية فالممنوع شغل القلب بزخارف الدنيا والآخرة
فالكل أثر الله فإذا تعلقت بربك صار الكون كله لك خادماً طالباً فلا
يضرك اقبال من أقبل عليك ولا ادبار من ادبر فإنه بالله وقلبك مع مراد
الله فالمراد في القرآن ان تعرف ربك وتخلص له دينه وأن ترى نعمة منه
فلا يضر إلا الحرام ولا يقطعك إلا الحرام وما خالق الدنيا والآخرة إلا لعبده
يتقوى بها على معرفته وعبادته فالكون كله سم ولا يحل إلا اسم الله فلا
يحل تناوله إلا بالاسم الله فإذا تفرغت لربك صار لك الكون كله نعمته

وإعانة ودالالك على ربك فالتكليف بلائ فقط فلم ينهك الله عن الحلال
وانما امرك بالتوجه اليه وتعظيم خاصته من الانبياء والملائكة والاولياء
والعلماء وكل مومن وكل نعمة اوجدتها يد ربك .
وهذا آخر ما قصدته في هذا الجزء وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
وجميع امته . وقيدته لمن اراد أن يقتبس من أنواره ويعترف من مزون
سحائبه فإنه على ما ظننت وقصدت خير مدخر فالله يبارك في علم من
نظره بعين الانصاف فالكتاب كله يقيد بعضه بعضاً فاحتر منا بالله ان يعصمه
من الزيف والانحراف فالله الكريم يجعل فيه وعليه القبول وما أنفقت الا
جهدي وكل ينفق على شاكلته ووسعه سبحانه ربك رب العزة عما يصفون
وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

فهرست الجزء الخامس من تفسير مقاصد الاسرار والحقى

الذكر حقيقة في القلب والهيئة التي يتأتى بها الاحتفاظ على امر يقيني

٥ تقوى كل احد على حسب مرتبته ومقامه

٨ تفسير قوله تعالى ومن الناس من يشري نفسه الآية

١١ بيع المومن باختيار مرضاة ربه نفسه

١٤ تفسير قوله تعالى هل ينظرون إلا أن ياتيهم الله في ظالم من الغمام

١٧ وعيد العلماء المقصرين اشد من وعيد الجاهلين بالعلم

١٩ تفسير قوله تعالى كان الناس امة واحدة

٢٠ مبحث في ان بعثة الانبياء سببها الاختلافات

٢١ مبحث في عدد الانبياء والرسل منهم

٢٢ ربما يراد بالبينات الدلائل العقلية القطعية

٢٤ مبحث في ان للعارفين صدمات مع ربهم

٢٧ مبحث في أن الاسباب شرائع من تقدم وطرائق الاصفياء

٢٩ مبحث في أن معانقة ما لا يلائم النفس من التكليف اظهر عبودية

٣٦ مبحث في أن توبة المرتد تجبر ما قبلها وبقيت اعماله ان لم يمت على

الكفر على مذهب الشافعي

٣٨ مبحث في أن الهجرة على قسمين صورية ومعنوية

٣٩ تفسير قوله تعالى يسئلونك عن الخمر والميسر وبيان ان احكام الشرع

عوارض لافعال المكلفين

٤٠ تفسير العلاء للخمر وآرائهم في النبذ

٤٥ تفسير الميسر

٤٧ ما قاله العلماء في الضامة والحاقها بالميسر

٥٢ بيان بعض مراتب الخلفاء الراشدين ومشاربهم

٥٤ مبحث في ان الى المشيئة يستند كل شيء ولا تستند الى شيء

٥٦ بعض ما يتعلق بالنكاح ونكاح الكتابيات

٥٧ النظر الى المخطوبة

٦٢ انكاح المرأة نفسها وما فيه

- ٦٦ مبحث في بيان الكفارة وآراء العلماء فيها
- ٦٨ مبحث في الصداق وما يجوز به
- ٧٦ مبحث في ذكر ما يحرم بالرضاع وما اليه
- ٨٠ مبحث فيما يجوز جمعه من النساء
- ٨٥ مبحث في انكحة الكفار وما يقر منها
- ٩٢ ما يجوز الاستمتاع به من الحائض
- ٩٧ تفسير قوله تعالى ولا تجعلوا الله عرضة لآيمانكم
- ٩٨ مبحث في أن لا يحل ذكر اسم الله الا بقصد التعظيم والتعبد
- ٩٩ مبحث في بيان حكم من حلف بدين غير الاسلام
- ١٠٠ مبحث فيمن حلف واستثنى عاد كمن لا يحلف
- ١٠٣ الكفارة للايمان وأنواعها
- ١٠٦ من نذر ان يطيع الله فليطعه الحديث
- ١١٢ مبحث في الايلاء وما اليه
- ١١٦ تفسير قوله تعالى والمطلقات يتربصن الآية
- ١١٧ مبحث في بيان أن الرق مؤثر في عدد الطلاق
- ١١٩ بيان هل الشروط المشروطة في الطلاق السني شروط صحة او كمال
- ١٢١ مبحث في آراء العلماء في الخلع
- ١٢٣ مبحث في بيان التملك والتخير في الطلاق
- ١٢٥ مبحث في ان الطلاق بالنية واللفظ معاً

- ١٢٨ مبحث في ذكر الاستثناء في الطلاق
١٢٩ مبحث في طلاق السكران وذكر خلاف العلماء فيه
١٣٣ مبحث في احكام الطلاق الرجعي
١٣٥ مبحث في ذكر أحكام العدة وما اليه
١٣٨ مبحث في ذكر متعة الطلاق
١٤٦ الامر بالمعاشرة وحسن الخلق
١٥٠ سبب نزول آية ولا تتخذوا آيات الله هزواً
١٥٣ مبحث في أن المكلف وان علم من المصلحة إنما عليها اجمالاً
١٥٥ « ان لا نزاع في وجوب الرضاع على الام
١٦٠ « ذكر مدة الرضاع
١٦١ « ذكر حديث خولوا اولادكم
١٦٥ « ذكر حكم الاحداد وعلى من تحدد المرأة
١٦٨ « ذكر حكم نكاح المعتدة
١٧٠ « ان العارف إنما يستمد عليه من القرآن
١٧٣ تفسير قوله تعالى حافظوا على الصلوات
١٧٥ مبحث في حكمة اخفاء الوسطى
١٧٧ « استدلال الشافعي بالآية على عدم وجوب الوتر
١٨١ « بيان حكمة الاحداد
١٨٤ تفسير قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله الآيات

- ١٨٦ مبحث في بيان ان القرض من تنزلات الله تعالى لتكمل محبة العبد
١٨٨ مبحث في بيان أنه لم يفهم القراء ان من لم يصرف الخطاب كله إليه
١٩٠ مبحث في تشبيه الدنيا بنهر طالوت
١٩٤ مبحث في بيان أن قوام الملاك والأمر بأربعة
مبحث في ذكر ان لله في الخلق ثلاثمائة قلوبهم على قاب آدم الحديث

فهرسة الجزء السادس

- ٢٠٣ مبحث في تفضيل الانبياء بعضهم على بعض
٢٠٧ مبحث في ان مقابلة حقيقة بحقيقة من جنسها ممنوع
٢٠٩ مبحث في أن الدواعي لا بد أن تستند لداعية مخلقها الله في العبد وقواه
تعالى والكافرون هم الظالمون
٢١١ مبحث في بيان دلالة الآية على شفاعة مسمى المؤمنين
٢١٥ مبحث في بيان وجه الصواب في قولهم لا بد في التعبد بالذكر من الجملة
٢١٧ مقام اهمى الذكر في آية الكرسي يتعين مراجعته
٢٢١ مبحث في ذكر شبه المعتزلة ثم الرد عليهم وتحرير وجه الصواب في ثبوت الشفاعة
٢٢٣ قول الله تبارك وتعالى وسع كرسيه السماوات والارض
٢٢٥ مبحث في أن العارف لما اكرم به من الاقدسيات يشاهد الارش كقبة احيطت بالحجب
٢٣٣ مبحث في أن الاسماء الجمالية في أسباب المنافع والجلالية في أسباب المضار
٢٣٩ مبحث في تحرير الحق في انتقال ابراهيم من الحجّة الاولى لاني بعدها
٢٤٥ قول الله تعالى وإذ قال إبراهيم رب أرني كيف تحيي الموتى الآية
٢٤٩ مبحث في قوله صلى الله عليه وسلم نحن أحق بالشك من ابراهيم
٢٥٣ مبحث في حقيقة التوكل في نظر العارفين

- ٢٥٥ مبحث في بيان ما يفضل به المغرب غيره في زكي أعماله
- ٢٥٨ ما كان أحق بالمعتزلة أن يتثبتوا في فهم امثال يا أيها الذين آمنوا لا تنظروا أعمالكم
- ٢٦٤ قول الله تعالى يوتي الحكمة من يشاء الآية
- ٢٦٩ تفسير قوله صلى الله عليه وسلم لي حرفتان الفقر والجهاد وان الفقر حالة في القلب
- ٢٧٠ مبحث في بيان ان جهاد كل احد ان ينفق في رضى ربه خاصيته
- ٢٧١ قول الله تبارك وتعالى الذين ياكلون الربى
- ٢٧٢ تقسيم الربى الى قسمين ربحي فضل ونساء
- ٢٧٣ علة منع ربحي الفضل في الطعام الاقليات والادخار وعلة منع النساء الطعام
- ٢٧٤ علة منع ربحي الفضل في الذهب والفضة كونهما رؤوس الاثمان وقيما للمتلفات
- ٢٧٩ طرد مالك اصله في تحريم كل رطب يابس
- ٢٨١ مبحث في السبع الصور الجائزة من بيوع الآجال
- ٢٨٦ قول الله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربى
- ٢٨٨ مبحث في أن التجارة على ثلاثة انواع بيع عين بدين وبيع دين مؤجل السلم الخ
- ٢٩٣ قول الله تعالى واستشهدوا شهيدين الآية
- ٢٩٥ مبحث في ان الحرم يبيعه قسمان الخ
- ٢٩٥ مبحث في بيان ان كل ما لا يجوز بيعه لا يجوز الاتفاق به
- ٢٩٦ ما ذهب اليه بعض الصحابة في جواز بيع الزيت النجس
- ٢٩٧ مبحث في بيان منع بيع التمر حتى يبدو صلاحه
- ٢٩٨ مبحث لا يجوز بيع السنبلي وان اشتد للغرر
- ٢٩٩ بيع الشيء الغائب بصفته
- ٣٠١ مبحث في الاشياء التي يجوز بيعها جزافا بشروط
- ٣٠٢ مبحث في نهيه صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة والمخابرة وبيع الثنيا
- ٣٠٦ مبحث في بيان منع بيع النجس
- ٣١١ مبحث في بيان العمل بالعهدتين
- ٣١٤ مبحث في تعيين الجوائح
- ٣٢٠ مبحث في ذكر السم وما يجوز فيه

- ٣٢٤ مبحث في جواز بيع الخيار
- ٣٢٦ مبحث في الرخصة في العرايا وأنها مستثناة من اصل ممنوع
- ٣٣٩ مبحث في بيان منع منافع محرم العين
- ٣٣٠ النهي عن كراء المزارع وكراء الارض بما يخرج منها مخابرة
- ٣٣٢ مبحث في ذكر طرف من الاجارة وما يجوز فيه
- ٣٣٩ مبحث في ذكر احكام القراض وما اليه
- ٣٤٥ مبحث في ذكر احكام الشركة
- ٣٤٧ مبحث في ذكر احكام الشفعة
- ٣٤٩ مبحث في ذكر احكام الرهن
- ٣٥١ مبحث في ذكر احكام الحبير
- ٣٥٢ مبحث في الضمان وما يتعلق به
- ٣٥٧ مبحث في ان الانسان مركب من عالم الامر ومن عالم الخلق
- ٣٥٩ مبحث في معنى قوله صلى الله عليه وسلم كنت نبياً وادم بين الماء والطين
- ٣٦١ مبحث في ان ترتيب القرآن من الله ولم يكن باختيار احد
- ٣٦٣ مبحث في ان لله مائة رحمة
- ٣٦٥ قول الله تعالى لا يكلف الله نفساً إلا وسعها
- ٣٧٣ قول الله تعالى آيات محكمات الآية
- ٣٧٥ مبحث في تحقيق المناط في الآية ودلالاتها
- ٣٧٧ مبحث في قول من يقول القرآن كله محكم
- ٣٨١ مبحث فيما يتعلق بتفسير قول الله تعالى والراسخون في العلم الآية
- ٣٨٧ مبحث في ان قول المرجئة عن السنة الفضل
- ٣٨٩ مبحث في ان معتقد المسلمين سالم من الزرع
- ٣٨٩ مبحث في شرط وقوع الوعيد
- ٣٩٢ عدم العفو او التوبة
- ٣٩٤ مبحث في بيان ان طرق العلم اربعة
- ٣٩٩ مبحث في تفسير قول الله تعالى زين للناس حب الشهوات الآية

